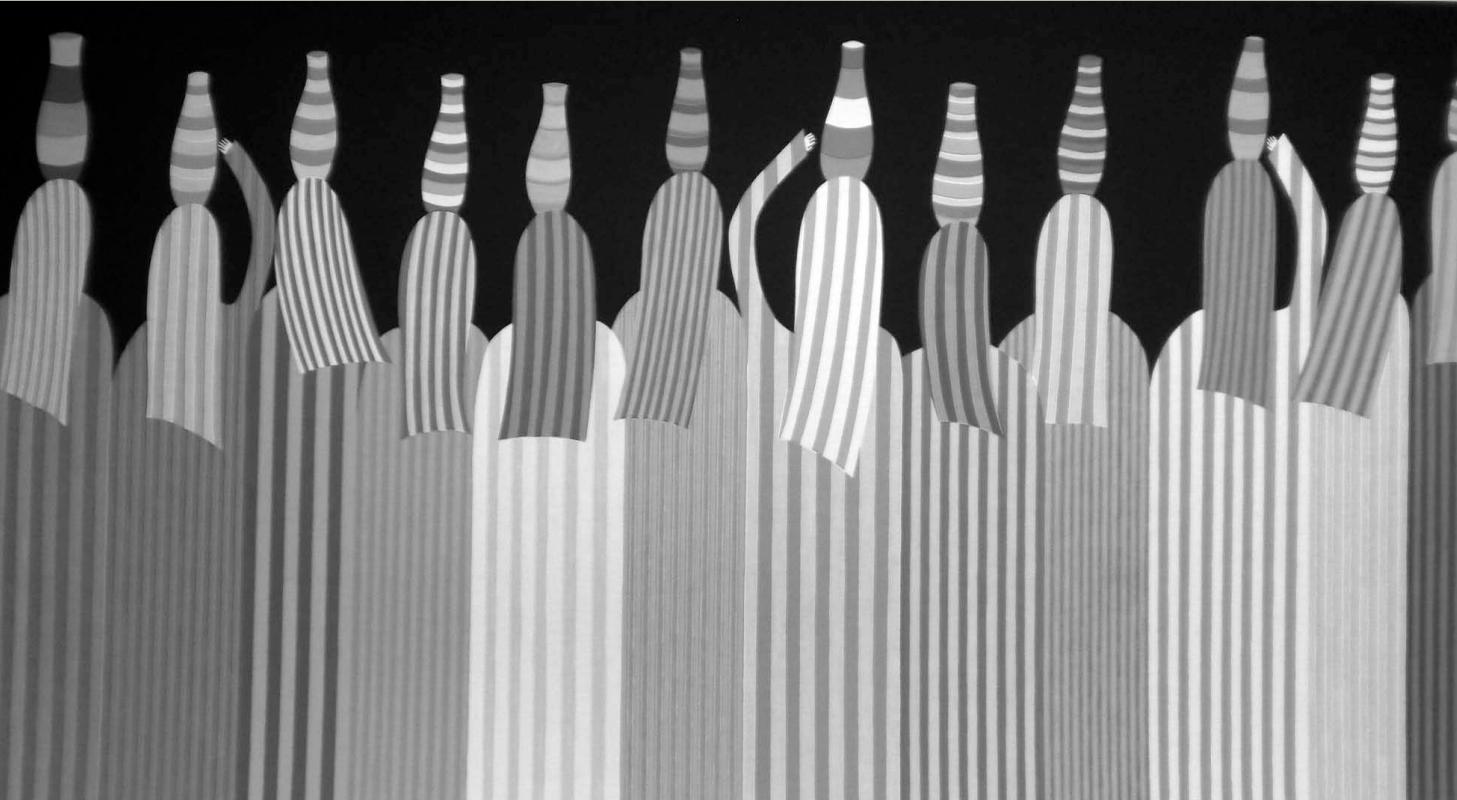


# الرائدـة

معهد الدراسات النسائية في العالم العربي  
جامعة اللبنانيـة الأمـيرـكـية | العـدـد ١٢٨ | شـتـاء ٢٠١٠

<http://iwsaw.lau.edu.lb>

## مسؤولية العائلة وقابلية المرأة على التوظيف



مسؤولية العائلة وقابلية المرأة على التوظيف العدد ١٢٨ شـتـاء ٢٠١٠

العدد المـقـبـل  
المـواطنـيـة والـجـنـدـريـة فـيـ الـعـالـمـ الـعـرـبـيـ



INSTITUTE FOR  
WOMEN'S STUDIES  
IN THE ARAB WORLD



INSTITUTE FOR  
WOMEN'S STUDIES  
IN THE ARAB WORLD

## الرائدة

معهد الدراسات النسائية في العالم العربي

الجامعة اللبنانية الأميركية

ص.ب.: ٥٠٥٣/١٣ - شوران - بيروت

لبنان ٢٨٠١ ١١٠٢

تلفون: ٩٦١ ٨٦٧٦١٨ ١٢٨٨ مقسم

فاكس: ٩٦١ ٧٩١٦٤٥

موقع إلكتروني: <http://iwsaw.lau.edu.lb>

بريد إلكتروني: [al-raida@lau.edu.lb](mailto:al-raida@lau.edu.lb)

## The Institute for Women's Studies in the Arab World at the Lebanese American University

The Lebanese American University founded the Institute for Women's Studies in the Arab World (IWSAW) in 1973. The history of the Institute is closely linked to that of the first women's college in the Middle East, the American Junior College for Women, which was established in 1924 by the Presbyterian Mission. The College, which educated Middle Eastern women for half a century, became coed in 1973. In order to honor the college's unique heritage as the first educational institution for women in the region, the Institute for Women's Studies in the Arab World was established that same year.

### Mission

- Engage in academic research on women in the Arab world.
- Develop and integrate women's studies in the Lebanese American University curriculum.
- Empower women in the Arab world through development programs and education.
- Serve as a catalyst for policy changes regarding the rights of women in the Arab world.
- Facilitate networking and communication among individuals, groups, and institutions concerned with women in the Arab world.
- Extend ties with international organizations and universities working on gender issues.

## Al-Raida Quarterly Journal

IWSAW issues a quarterly journal, *al-Raida*, whose mission is to promote research and the dissemination of updated information regarding the condition of women in the Arab world.

Each issue of *al-Raida* features a file which focuses on a particular theme, in addition to articles, conference reports, interviews, book reviews, and art news.

All submitted articles are reviewed by IWSAW. IWSAW reserves the right to accept or reject the articles submitted. Those articles that are accepted will be edited according to journal standards.

For more details about our submission guidelines kindly visit our website at:  
<http://iwsaw.lau.edu.lb>

### Cover Photograph:

"Sisters 3" by Helen Zughaib, gouache on board, 2010.



INSTITUTE FOR  
WOMEN'S STUDIES  
IN THE ARAB WORLD

<b>ISSUE 1</b> 1976	<b>ISSUE 25</b> 1983
Addressed Various and Suggested Topics for Research that Investigate Women's Role in the Media, in Education, in Art, and Work	Women's Participation in Development
<b>ISSUE 2</b> 1977	<b>ISSUE 26</b> 1983
Promoted Women and Events that Focus on Women's Development	Gibrain's Anniversary
<b>ISSUE 3</b> 1978	<b>ISSUE 27/28</b> 1984
Importance of Documentation in the Arab World	1984, The Beginning of a New World Communication Order?
<b>ISSUE 4</b> 1978	<b>ISSUE 29</b> 1984
Post-War Thoughts	Women of Egypt and Algeria
<b>ISSUE 5</b> 1978	<b>ISSUE 30</b> 1984
Women Between Reality and Illusion*	Special Issue, Women and the War in Lebanon
<b>ISSUE 6</b> 1978	<b>ISSUE 31</b> 1985
Research Projects on Women's Status: A Pressing Need in the Arab World*	Arab Women and the Women's Decade
<b>ISSUE 7</b> 1979	<b>ISSUE 32</b> 1985
Will Power	Arab Women and Literature
<b>ISSUE 8</b> 1979	<b>ISSUE 33</b> 1985
The Year of the Child, The Year of Hope	Tunisian Women Speak
<b>ISSUE 9</b> 1979	<b>ISSUE 34</b> 1985
Women and Work*	Equality, Development, and Peace. (Baghdad, Nicosia, Nairobi)
<b>ISSUE 10</b> 1979	<b>ISSUE 35</b> 1986
Do you have Senile Symptoms	Women of Saudi Arabia*
<b>ISSUE 11</b> 1980	<b>ISSUE 36</b> 1986
Women and Health	Kuwait Women: 25 Years of Independence, 1961-1986
<b>ISSUE 12</b> 1980	<b>ISSUE 37</b> 1986
Facts about IWSAW	Women of Bahrain
<b>ISSUE 13</b> 1980	<b>ISSUE 38</b> 1986
The Germ	The Status of Arab Women
<b>ISSUE 14</b> 1980	<b>ISSUE 39</b> 1987
Traditional Family Relations in the Arab World	Women and Work
<b>ISSUE 15</b> 1981	<b>ISSUE 40</b> 1987
1981, Year of the Handicapped	IWSAW: Fourteen Years of Sustained Effort
<b>ISSUE 16</b> 1981	<b>ISSUE 41</b> 1987
Why a Woman's Liberation Movement?	Arab Women and Economic Development
<b>ISSUE 17</b> 1981	<b>ISSUE 42</b> 1987
Fallen Idols	Women's Liberation
<b>ISSUE 18</b> 1981	<b>ISSUE 43</b> 1988
A Message to Consider	Women's Psychology
<b>ISSUE 19</b> 1982	<b>ISSUE 44/45</b> 1988
Future Plans for IWSAW	Woman Artist
<b>ISSUE 20</b> 1982	<b>ISSUE 45</b> 1988
Women and Old Age	Women and Liberation
<b>ISSUE 21</b> 1982	<b>ISSUE 46</b> 1989
Freedom cannot be One-Sided	Women and Television
<b>ISSUE 22</b> 1982	<b>ISSUE 47</b> 1989
World Campaign for Peace	Women in Management
<b>ISSUE 23</b> 1983	<b>ISSUE 48</b> 1990
You Cannot Set The Clock Back	Women in Management
<b>ISSUE 24</b> 1983	<b>ISSUE 49</b> 1990
What Is Development	Women in Law
	<b>ISSUE 50</b> 1990
	Women in Charge
	<b>ISSUE 51</b> 1990
	Women: Where, When, and How
	<b>ISSUE 52</b> 1991
	Lebanese Women

Hard copies of recent and back issues of Al-Raida are available in English at the Institute.  
Online copies of issues, 2001 onwards, are available online in English and Arabic (free of charge).

\* Out of print - Xeroxed copies are available

# الرأيدة

العدد ١٢٨ شتاء ٢٠١٠

<b>الافتتاحية</b> <b>سايكو سوجيتا وحسن حمود</b>	٦
<b>الملف</b> <b>المرأة العربية والعائلة والمشاركة في سوق العمل</b>	٧
<b>منصور عميرة</b> <b>التعليم وقابلية التوظيف لدى المرأة</b> <b>في منطقة الدول العربية</b>	٦
<b>يوسف صيداني</b> <b>بحث حول نشاط الشابات في الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بمبادرات الفردية: مشاكلها، آفاقها، وتداعياتها على المنطقة</b>	١٨
<b>لara أوهلنهاوت</b> <b>التعليم الفني والتدريب المهني للمرأة</b> <b>دراسة حالة اليمن</b>	٢٧
<b>سايكو سوجيتا</b> <b>الرعاية الاجتماعية ومشاركة المرأة</b> <b>في سوق العمل في لبنان</b>	٣٣
<b>عمل المرأة في ميدان تقديم الرعاية</b> <b>وإعادة التأهيل في الأردن</b>	٤٠
<b>يوجين سنسنون-دبوس</b> <b>هل من الممكن قيام «مكان عمل صديق للأباء»</b> <b>في الشرق الأوسط؟</b> <b>تقرير شخصي من الجبهة</b>	٤٨
<b>وضع سيدات الأعمال والمساعدة المقدمة</b> <b>لهن في الضفة الغربية</b>	٥٠
<b>مراجعة الكتب</b>	٥٦

يعانين أكثر جراء الصعوبات المؤسساتية المتعلقة بأسواق العمل، لا سيما منها تلك المتصلة بتجابو التعليم مع النوع الاجتماعي.

أما يوسف صيداني، في مقالته تحت عنوان ”نشاط الشابات في الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالمبادرة الفردية: مشاكلها، آفاقها، وتداعياتها على المنطقة“، فيدقق في العوائق الاجتماعية والثقافية التي تواجهها الشابات صاحبات المشاريع الخاصة في الإمارات العربية المتحدة. وهو يتساءل إن كانت المؤسسات توفر الدعم المناسب للمرأة لتحفيز هذا المنحى الجديد في المنطقة.

من جهة أخرى، تعالج لارا أوهلهواوت في مقالتها ”التعليم الفني والتدريب المهني للنساء- دراسة حالة اليمن“ أنظمة التعليم التقني والتدريب المهني وعملية الانتقال من الدراسة إلى العمل بالنسبة إلى شباب اليمن. وهي تبين أن انتقال المرأة من الدراسة إلى العمل أصعب من انتقال رفاقها الذكور، وذلك ناجم عن العوائق الثقافية المرتبطة بالصور الجندرية النمطية في اليمن.

وكذلك سايكيو سوجيتا في مقالتها حول ”الرعاية الاجتماعية ومشاركة المرأة في العمل في لبنان“ تدقق في الأفكار السائد حول الرعاية المدفوعة وغير المدفوعة وفي ممارساتها، كما تتساءل كيف أن تقسيم العمل داخل الأسرة بحسب الجنس يؤثر على فرص مشاركة المرأة في سوق العمل في لبنان. إلى ذلك، تستكشف المؤلفة مسألة الرعاية الاجتماعية باعتبارها سوق عمل متزايد.

كما ويستعرض يوجين سنسنيل-دبوس في مقالته الشخصية تحت عنوان ”هل من الممكن قيام ”مكان عمل صديق للأباء“ في الشرق الأوسط؟“ تحديات المجتمع لجهة إقامة توازنًا بين العمل والحياة للأباء والأمهات العاملين.

إلى ذلك، تسلط المقالة المعروفة ”عمل النساء في ميدان تقديم الرعاية وإعادة التأهيل في الأردن“ الضوء على دور المرأة في مؤسسات الرعاية. فالرعاية قطاع يشهد نمواً من حيث العدد، ولكن كبيئة عمل للنساء، ما تزال بحاجة إلى المزيد من الهيكلية والتنظيم. فلا بد من ردم الهوة بين القوانين وتطبيقاتها بهدف تحسين ظروف العمل للكثير من النساء.

كيف يمكن أن تؤثر التحولات الاجتماعية الجارية والتبدل العائلي على فرص مشاركة المرأة في سوق العمل وظروفها في المجتمعات العربية؟ كيف يمكن للعمل، إضافة إلى السياسات الاجتماعية والتعليمية، أن يعالج الفجوات القائمة والتحديات المستمرة؟ يشكل هذا العدد من الرائدة جزءاً من سلسلة جهود مستمرة بينها الباحثون والخبراء الإقليميون والدوليون في مجال التنمية الاجتماعية، سعياً منهم لفهم التداعيات الجندرية الناشئة عن التحولات الاجتماعية في المجتمعات العربية، إلا أن هذا الجهد يكتسب أهمية بالغة كونه يشكك بصحة المعايير والقيم الثقافية المتعلقة بالعائلة وبدور الدولة في هذه المسألة الحساسة جداً.

سايكو سوجيتا هي اختصاصية في برنامج العلوم الاجتماعية والإنسانية في الأونيسكو - بيروت، بالتعاون مع الاتحاد السوسيولوجي العربي ويدعم من معهد الدولة الدولي للدراسات

العائلية والتنمية الاجتماعية.

حسن حمود هو أستاذ مشارك في قسم العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية الأمريكية.

بريد الإلكتروني: [hhammoud@lau.edu.lb](mailto:hhammoud@lau.edu.lb)

- نود شكر برنامج النوع الاجتماعي التابع للمركز الإقليمي لمنظمة العمل الدولية لكل الدعم الذي تلقيناه

## المرأة العربية والعائلة ومشاركة في سوق العمل

سايكو سوجيتا وحسن حمود

تشهد المنطقة العربية حالياً الكثير من التحولات الاجتماعية على مستويات المجتمع كافة وأكثر من أي وقت مضى، وذلك بفعل النمو السكاني واتساع رقعة النزاعات الإثنية والمذهبية، وتتسارع التطور، والاقتصاد العالمي، والتعليم. تضاف إلى هذه العوامل الأنماط المتغيرة التي تسود الإعلام والاتصالات. وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة، والمؤسسات العامة، والمجتمع المدني والقطاع العام، تبقى العدالة الاجتماعية تحدياً لا بد من رفعه، في حين لا تلبّي السياسات العامة تماماً هذه التحولات الاجتماعية التي تطاول المنطقة. من هذا المنطلق، باتت إعادة النظر في الدور الذي تضطلع به الدولة في النمو الاجتماعي في المنطقة العربية وسط الأزمة النيو-ليبيرالية والمالية العالمية المزدوجة في العالم بأسره، بمثابة واجب يشكل تحدياً خاصاً في المنطقة العربية. وهي تتضمن إعادة النظر في العلاقة القائمة بين المواطنين والدولة؛ الرعايا وغير الرعايا، نتيجة للهجرة وللتهجير؛ النساء والرجال؛ وحقوق الإنسان؛ والفقراء والأغنياء في سياق التحولات الاجتماعية.

في ظل ازدياد تأثير المجتمعات بالتغييرات السكانية، وحركة السكان والهجرة، والأوضاع الاقتصادية وظروف سوق العمل والتور الذي يخلق حول مسائل مثل شعور الشباب بالإحباط، والشيوخة، وعلاقات النوع الاجتماعي المتطرفة، تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في دور العائلة وقدرتها وهويتها الثقافية. إلا أن هذه التغيرات الاجتماعية لم تسفر بعد عن أي تعزيز يبارز لتنوعية المجتمع حول مشاركة المرأة في سوق العمل أو أي تبدل نسبي في موقف المجتمع حيال هذه المشاركة. فمشاركة النساء في سوق العمل منخفضة نسبياً إلى تحصيلهن العلمي. من هنا، ما هو الدور الذي يتوقع أن تلعبه الدولة في اختيار عقبتين تعترضان مشاركة المرأة في سوق العمل، ألا وهم: رسوخ إيديولوجية جندرية تربط بين المرأة وأدوارها في العائلة ونمو العمل غير المستقر؟

تعالج مقالات هذا العدد من مجلة الرائدة التحديات التي تواجه مشاركة المرأة العربية في سوق العمل وإنما أيضاً الفرص التي تسنح لها، في السياق الأوسع للعلومة والتحولات الاجتماعية، كما تطرق إلى هذه المسألة إنطلاقاً من وجهات نظر مكملة متعددة، ومن تداعيات السياسات المتبعة. وهذه المقالات إما أن تكون قد أعدت أساساً لتصبّ في أعمال البرنامج الإقليمي للنوع الاجتماعي التابع لمنظمة العمل الدولية عام 2007 وأو قدمت في سياق ملتقى الأبحاث الإقليمي حول ”دور الدولة في التطور الاجتماعي في المنطقة العربية“ (بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2009) الذي نظمته الأونيسكو - بيروت، بالتعاون مع الاتحاد السوسيولوجي العربي ويدعم من معهد الدولة الدولي للدراسات

إن منصور عميرة في مقالته حول ”التعليم وقابلية التوظيف لدى المرأة في منطقة الدول العربية“ يعيد تقييم عبارة ”قابلية التوظيف“ في سياق المنطقة العربية، آخرًا العرض والطلب في سوق العمل بعض الاعتبار، فعملية الانتقال من الدراسة إلى العمل ليست بسهلة للكثير من الشباب، إلا أن الشباب

## الملف

# المرأة العربية والعائلة والمشاركة في سوق العمل

**منصور عميزة**  
التعليم وقابلية التوظيف لدى المرأة  
في منطقة الدول العربية

**يوسف صيداني**

بحث حول نشاط الشابات في الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالمبادرات الفردية: مشاكلها، آفاقها، وتداعياتها على المنطقة

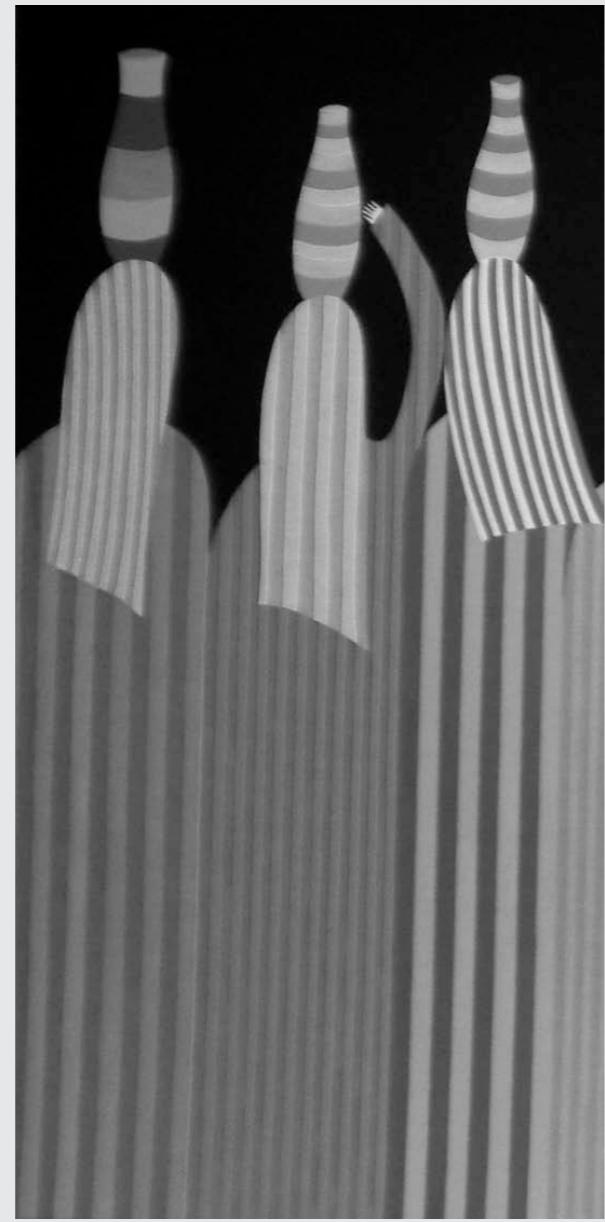
**لara أوهلنهاوت**  
التعليم الفني والتدريب المهني للمرأة  
دراسة حالة اليمن

**سايكو سوجيتسا**  
الرعاية الاجتماعية ومشاركة المرأة  
في سوق العمل في لبنان

عمل المرأة في ميدان تقديم الرعاية  
وإعادة التأهيل في الأردن

**يوجين سينسينيغ-دبوس**  
هل من الممكن قيام «مكان عمل صديق للأباء»  
في الشرق الأوسط؟

وضع سيدات الأعمال والمساعدة المقدمة  
لهن في الضفة الغربية



العدد المقبل:  
حقوق المرأة، دمج الجندر،  
وإدارة التنوع في العالم العربي

## استدراج المقالات

نشير إلى أن المواضيع المتعلقة بحقوق المرأة والجندر والتنوع الاجتماعي يمكن أن تشمل الموضوعات التالية (بيد أنها لا تقتصر عليها):

- التحولات التي طرأت على حركة حقوق المرأة في العالم العربي مع مرور الزمن
- التحول من المساواة في الجندر إلى دمج الجندر التعامل مع «الآخر»: الاختلاف الديني واللغوي والعرقي والاجتماعي في حركة المرأة
- تبلور الخطاب الذكوري
- النواحي القانونية والسياسية لسياسة الجندر والتنوع دمج الأقليات الاجتماعية في الحركة النسوية: بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمعوقات والتوجيه الجنسي وحقوق المواطن.
- العولمة: دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية الدولية المتعلقة بتعظيم الجندر والتنوع.
- التنوع في «البرج العاجي»: الجندر والاختلاف في الأبحاث والتعليم العالي.
- أثر القيم الغربية والإقليمية على خطاب الجندر والتنوع وعلى النশطوية.

إن معهد الدراسات النسوية في العالم العربي IWSAW – في الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة LAU ، هو في طور استدراج المقالات للعدد المقبل في مجلتنا الفصلية «الرائد» على العنوان التالي:  
[www.lau.edu.lb/centers-institutes/iwsaw/raida-call-for-papers.html](http://www.lau.edu.lb/centers-institutes/iwsaw/raida-call-for-papers.html)

وسيركز هذا العدد على حقوق المرأة ، دمج الجندر، وإدارة التنوع في العالم العربي .  
يهمنا تلقي الدراسات الأكاديمية والمقالات النقدية القصيرة التي تدور حول موضوع العدد المذكور. فقد انتقل الخطاب والنشاطية في مجال حقوق المرأة تدريجياً خلال نصف القرن الماضي، من التركيز بشكل رئيسي على المساواة بين الرجل والمرأة، إلى مقاربة أشمل تغطي مختلف نواحي الاختلاف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقانوني والثقافي. كيف أثرت هذه النزعة العامة باتجاه مقاربة جذرية موجهة إلى التنوع بين المرأة والرجل في العالم العربي؟ هل ساهمت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التجمّع العام للمعرفة والخبرة في هذا المجال، من المنظورين البحثي والعملي- السياسي؟

إذا كنت مهتمين بالمشاركة في هذا العدد من مجلة الرائد، الرجاء إرسال مقتطفاتكم (٢٥٠-٣٠٠ كلمة) قبل تاريخ ١٥ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٩ ، كحد أقصى. سيتولى فريق التحرير في مجلة الرائد مراجعة المقتطفات كلها، فنشرها يتوقف على موافقة هذا الفريق عليها. وما إن تتم الموافقة على هذه المقتطفات، يتبعن على المساهمين إرسال مقالاتهم كاملة في خلال مهلة لا تتعدي ١٥ كانون الأول ٢٠٠٩ ، كحد أقصى. تقبل النصوص المقدمة باللغة الإنجليزية أو العربية أو الفرنسية. وسيتولى معهد الدراسات حول المرأة في العالم العربي IWSAW ترجمة كل المقالات غير الإنجليزية ليصار إلى نشرها باللغة الإنكليزية بعد موافقة مؤلفيها.

كما سيتولى تحرير هذه المجلة يوجين سينسينيغ-دبوس، وهو باحث ومدرس في مجالات دمج الجندر وإدارة التنوع، الذي سبق أن حرر عددين من مجلة الرائد (١٠٢/١٠١ المرأة غير العربية، و ١١٧/١١٦ المرأة في دول الشتات). الرجاء إرسال كل رسائلكم البريدية في آن معًا إلى مديرية التحرير، مريم صفير، على العنوان البريدي [raida@lau.edu.lb](mailto:raida@lau.edu.lb) وإلى ضيف التحرير [yogin.sinsenig-dbos@ndu.edu.lb](mailto:sdabbous@ndu.edu.lb)، على العنوان البريدي

وفيما يعد إدراك الدخل، يساهم نشاط المرأة الاقتصادي في تمكينها وتعزيز وضعها واستقلاليتها، فيما يهدّي الطريق للتغيير الاجتماعي أوسع نطاقاً (Sen, 1999). في السياق الأكبر لإدارة التحولات الاجتماعية، تركز النظرة الشاملة الحالية بالنسبة لقابلية التوظيف لدى المرأة في المنطقة العربية على التعليم كعامل محدّد أساسٍ لقابلية التوظيف.

### تعريف قابلية التوظيف فهم قابلية التوظيف

تُعتبر المرأة في المنطقة العربية الأقل نشاطاً في العالم من الناحية الاقتصادية (ILO, 2008b)، وتسجل نسب البطالة الأعلى، ولا سيما عند الفئات الشابة. لهذا السبب، انتشرت مبادرات تعزيز قابلية التوظيف لدى المرأة في المنطقة. ولكن مفهوم قابلية التوظيف يفتقر إلى الوضوح بسبب تعدد تعريفاته (Leggatt-Cook, 2007). وبتعبير مبسطة، تحدد قابلية التوظيف على أنها قدرة الفرد على التوظيف. ويحسب قاموس Oxford English Dictionary، المقدرة قد تعني "القدرة أو القدرة على القيام بفعل ما" و"المهارة أو الموهبة". لا بد من الإشارة إلى أن الاختلاف بين التعريفين يحمل معاني ضمنية مهمة تتعلق بالسياسات.

غالباً ما تفسّر قابلية التوظيف بالكفاءات والمؤهلات المنقوله التي تتيح للأفراد الاستفادة من فرص التعليم والتدريب المتاحة للنجاح في مجال العمل (UNESCO & ILO, 2002). ومع أن قابلية نقل المؤهلات تختلف على المستويات العالمية والوطنية والقطاعية، من المفيد التمييز بين الكفاءات الخاصة بالمؤسسة والكفاءات الخاصة بالوظيفة أو القطاع والكفاءات العامة (Estévez-Abe, 2006).

في الواقع، تختلف الفائدة النسبية لكل نوع من أنواع الكفاءات بشكل كبير باختلاف قابلية التحرّك المتوقعة لدى العمال. فتوقعات الأهل ومواقف العمال وأرباب العمل تتأثر إلى حد كبير بالبيئة التي يتواجدون فيها. ويشكل النظام التعليمي ومؤسسات الحكومة في العمل كالنقابات وأنظمة حماية العمال جزءاً من تلك البيئة. وبالنسبة إلى المرأة التي تتوقع أخذ إجازة من العمل لأسباب تتعلق بالحمل والولادة ورعاية الأطفال أو أرباب العمل الذين يتوقعون هكذا إجازات، قد تبدو الكفاءات العامة أكثر فائدة من الكفاءات المحددة. كذلك، قد تبدو وظائف القطاع العام أكثر ملائمة من وظائف القطاع الخاص.

في الواقع، لا يمكن فصل قابلية نقل كفاءات العمال والعاملات نسبياً عن السياق الاجتماعي والاقتصادي السياسي الأوسع. وبالتالي، إن أردنا أن نفهم قابلية التوظيف فهـماً شاملـاً، لا يمكن أن نركـز على "جهة العرض" للعمل فقط (أي العاملـين) فحسبـ، بل يـنبـغـي أن نـعالـجـ أيضاً مـسـائلـ تـعـلـقـ بـ"جهـةـ الـطـلـبـ" (أو أربـابـ الـعـملـ، بماـ فـيـ ذـلـكـ القـطـاعـ العـامـ) وـمـؤـسـسـاتـ الـحـوكـمـةـ فـيـ الـعـملـ (كتـافـونـ) تـعـيـقـ تـأـمـينـ عـلـمـ لـائقـ (Assaad & Roudi-Fahimi, 2007). فالانتقال من المدرسة إلى العمل يفترض الالتحاق بالمدرسة أولاً، ولكن العدد الإجمالي للأمينين الراسدين في المنطقة يرتفع وقد بلغ حوالي 58 مليون سنة 2006، ثلثاهم من النساء (UNESCO, 2008a). وقد يبدأ العمل في سن مبكرة على شكل عمالة الأطفال المرتبطة بالتسرب المدرسي، علماً أن عدد الأطفال العاملين في المنطقة يقدر بـ 13 مليون أي حوالي 15 في المئة من نسبة الأطفال (ILO, 2008a). وتتجدر الإشارة إلى أن الفتيات يتسرّبن من المدرسة عادة بسبب الأعمال المنزلية فيما يتسرّب الصبيان بسبب العمل في السوق (Assaad, Levison, & Zibani, 2005). كذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الوظائف المنتظمة ذات المخصصات بدوام كامل نادرة. ففي العام 2004، تراوحت نسبة العمل غير الرسمي من مجموع العمل في البلدان العربية بين 23 في المئة في تونس و64 في المئة في اليمن (Charmes, 2010).

تجدر الإشارة إلى أن التركيز على جهة العرض وحدها قد تكون له عواقب خطيرة. فقد يؤدي إلى سوء تحديد الأولويات، وبالتالي سوء توزيع الموارد، مع الإيحاء بأن البطالة هي غلطة العاطلين عن العمل. ومن شأن هذا الفهم الفردي أن يعيي الدولة من مسؤولية تأمين فرص العمل وأن يعزز تجريد

## التعليم وقابلية التوظيف لدى المرأة في منطقة الدول العربية

منصور عميرة

**تحديات الانتقال من المدرسة إلى العمل\***  
**التحديات العالمية**

الانتقال من المدرسة إلى العمل هو مسار يتبعه الشباب عادةً عندما يكملون تعليمهم وينضمون إلى القوة العاملة بحيث يضمنون وظيفة ثابتة بدوام كامل ترقى إلى مستوى تطلعاتهم (ILO, 2006). ولكن الانتقال المثالي إلى عمل لائق لم يكن المعيار قبل الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، حتى في البلدان المتقدمة، ولا سيما بالنسبة إلى الشباب الأقل حظوة (Ryan, 2001). فقد تطول فترة الانتقال لأن الشباب يبقون عاطلين عن العمل أو يشغلون وظائف مؤقتة أو غير مرضية. وقد لا يبدأون عملية الانتقال لأنهم لا يزالون في المدرسة، أو لأنهم يبقون خارج سوق العمل لأسباب أخرى (ILO, 2006).

### التحديات الإقليمية

تنسم تحديات الانتقال في المنطقة العربية بصعوبة تثبيط العزيمة (Assaad & Roudi-Fahimi, 2007) فالانتقال من المدرسة إلى العمل يفترض الالتحاق بالمدرسة أولاً، ولكن العدد الإجمالي للأمينين الراسدين في المنطقة يرتفع وقد بلغ حوالي 58 مليون سنة 2006، ثلثاهم من النساء (UNESCO, 2008a). وقد يبدأ العمل في سن مبكرة على شكل عمالة الأطفال المرتبطة بالتسرب المدرسي، علماً أن عدد الأطفال العاملين في المنطقة يقدر بـ 13 مليون أي حوالي 15 في المئة من نسبة الأطفال (ILO, 2008a). وتتجدر الإشارة إلى أن الفتيات يتسرّبن من المدرسة عادةً بسبب الأعمال المنزلية فيما يتسرّب الصبيان بسبب العمل في السوق (Assaad, Levison, & Zibani, 2005). كذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الوظائف المنتظمة ذات المخصصات بدوام كامل نادرة. ففي العام 2004، تراوحت نسبة العمل غير الرسمي من مجموع العمل في البلدان العربية بين 23 في المئة في تونس و64 في المئة في اليمن (Charmes, 2010).

تجدر الإشارة إلى أن المسح الذي أجراه مكتب العمل الدولي حول الانتقال من المدرسة إلى العمل في مصر وسوريا والمغرب يلقي الضوء على البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي والخاص بالحواجز التي تعيق تأمين عمل لائق (Alissa, 2007; El Zanaty & Associates, 2007; El Aoufi & Bensaïd, 2007). في هذا الإطار، تعتبر حظوظ المرأة أقل من حظوظ الرجل لجهة الانتقال. فواحدة من عشرة أشخاص يكملون عملية الانتقال في مصر هي امرأة. كذلك، وبالتالي فإن غالبية النساء لا يباشرن عملية الانتقال. وفي سوريا مثلاً، لم تبدأ أربع من أصل خمس شابات مغایرات عملية الانتقال، مقابل شاب واحد من أصل ثلاثة. ويعزى هذا الواقع إلى أن المرأة تتأثر بشكل خاص بالقيود المفروضة عليها في النهاز إلى التعليم والعمل لأن المرأة غالباً ما تؤدي نسبة غير متكافئة من الخدمات الأسرية غير المدفوعة. والجدير بالذكر أن الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة ضرورية وتحتاج طاقة جسدية وعاطفية كبيرة. كذلك، فإن تكاليفها ومنافعها غالباً ما تكون غير منظورة. وعلى الرغم من أهمية هذه الأعمال، فهي لا تُعتبر نشاطاً اقتصادياً عند قياس حجم العمل (Himmelweit, 2007).

يمكن فهم هذا التعريف في إطار مقاربة القدرات التي وضعها أمارتيا سن (Sen, 2003). فقابلية التوظيف بمعنى القدرة على التوظيف تعني ضمناً القدرة على عدم التوظيف (خيار الإنسحاب وهو قابل للتطبيق) والقدرة على المشاركة بشكل فعال في تعريف التوظيف (خيار الإعراض، وهو قابل للتطبيق) (Bonvin & Farvaque, 2005). في الواقع، تحمي القدرة على عدم التوظيف الخيار الحر للفرد في العمل. فالعمال الذين لا تعجبهم ظروف العمل المتاحة لهم يمكنهم أن يختاروا عدم الانخراط في عمل ما أو الخروج منه لاحقاً. ويفترض ذلك توافر ظروف المعيشة الملائمة للجميع، ومن فيهم الأشخاص غير الموظفين. مع نشوء العولمة، طالب المدافعون عن العدالة الاجتماعية "بحد أدنى عالمي اجتماعي" في ما يتعلق بالراتب الأساسي ومنافع الضمان الاجتماعي للجميع. في هذا الإطار، تؤكد القدرة على المشاركة بفعالية في صياغة سياسات التوظيف واستراتيجياته أن الأشخاص الذين تطاولهم خيارات مختلفة يتمتعون بالفرصة ليكونوا عناصر فاعلين في تحديد هذه الخيارات بدلاً من أن يكونوا متلقين سلبيين. يمكن توزيع هذه المشاركة على مؤسسات مختلفة، بما في ذلك العمليات السياسية الديمقراطية ونشاط النقابات العمالية.

### التعليم المتجاوب مع النوع الاجتماعي النظام التعليمي

#### منظور تعليمي على أساس النوع الاجتماعي

قد يزيد التعليم إنتاجية المرأة ويقوّي مكانتها الاجتماعية ويفتح أمامها آفاقاً جديدة. ولكن تأثيره قد يكون أيضاً سلبياً، إذ يحصر تعليم الفتيات أو النساء بالمهارات غير المطلوبة في السوق أو يجعلهن خاضعات للرجال أو يصوّر النشاط الاقتصادي بشكل سلبي للنساء، خصوصاً الأمهات. وبالتالي، ينبغي استكشاف طريقة تحديد محتوى التعليم وتجريته الجندررين في أكثر من سياق للتمكن من إعادة قولبته. والجدير بالذكر أنَّ بعد التعليم المتعلق بال النوع الاجتماعي يقول أيضاً آراء الرجال الذين قد يصبحون عملاً أو أصحاب عمل أو أهل. فالتعليم قد يجعلهم إلى حدٍ ما أكثر انفتاحاً تجاه نشاط المرأة الاقتصادي وتمكن المرأة بشكل عام. وتشمل البرامج الناجحة التي تستهدف الفتيات هذه العوامل المختلفة منذ البداية (Brady et al., 2006).

لا يخفى على أحد أن التعليم الذي يراعي المخاوف المتعلقة بالنوع الاجتماعي يمكن أن يعود بنفع كبير على قابلية التوظيف لدى المرأة في المنطقة العربية. لكن الاعتراف بأهميته في تعزيز قابلية التوظيف لا ينبغي أن يقوّض قيمته الجوهرية أو أن يوحّي أن التعليم غير الملائم هو دائمًا العائق الرئيس أمام قابلية التوظيف لدى المرأة. وبالفعل، "من غير المنطقِ التأكيد على مركبة التعليم عندما توكل إليه مهمة دعم الاقتصاد المستحيلة. فهذه النظرة المنفعية تتعارض مع كرامة الشابات والمرأهقات" (Muñoz Villalobos, 2006).

### السياق التاريخي

لا شك في أن التطور التاريخي للمصالح الاقتصادية والسياسية، وما يتربّع عنها من هيكليات القوة وعلاقتها وعملياتها تضطلع بدور أساسي في قوبلة النظام التعليمي في أي بلد كان. ففي المنطقة العربية، اختلفت طبيعة الهيمنة الخارجية عبر البلدان والزمن، وضمت أصولاً أوروبية وشمالية أميركية (Akkari, 2004; Neal & Finlay, 2008). في دول المغرب العربي مثلاً، تشمل أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني (TEVT) قدرًا كبيراً من مضمون التعليم العام، نقلًا عن النموذج الفرنسي (UNESCO, 2006). كذلك، تقع الأنظمة السياسية السلطوية في المنطقة حرية التقصي والتفكير النقدي والإبداع وروح المبادرة (UNDP, 2006).

العمال من الحماية "كتحفيز" لهم بحيث يرضون بأجور منخفضة وظروف عمل متدينة (Peck & Theodore, 2000). وتناقضًا، تركز الشريعة العالمية لحقوق الإنسان على أنَّ "للجميع الحق في العمل وفي اختيار الحرّ لعمله وفي ظروف عمل عادلة ومؤاتية وفي الحماية من البطالة".

**القيود على قابلية التوظيف في المنطقة العربية**

كثيرة هي العوائق التي تواجه المرأة والرجل في إيجاد وظيفة. من وجهة نظر أصحاب العمل في المنطقة، يشكل التعليم غير الملائم للقوة العاملة ثالث أهم عائق يعترض العمل (وهو يحتل المرتبة الأولى في مصر والمملكة العربية السعودية). أما العائقان الأساسيان فهما عدم فعالية النظام البيروقراطي (يحتل المرتبة الأولى في الكويت ولبنان وسوريا) وقوانين العمل الصارمة أو المقيدة (تحتل المرتبة الأولى في البحرين وعمان وقطر) (World Bank, 2008). وتشمل المخاوف الرئيسة قدرة العمال المحدودة على تطبيق المعرفة المكتسبة في المدرسة والتدريب التطبيقي الضعيف (El Zanaty & Associates, 2007; Alissa, 2007). كذلك، فإن غالبية أصحاب العمل في المنطقة هم من الرجال (البنك الدولي، 2008) الذين قد يظهرون تحيزاً ذكورياً قوياً في عملية التوظيف (El Zanaty & Associates, 2007)، ما يؤدي إلى الفصل في العمل على أساس النوع الاجتماعي وحصر كل من المرأة والرجل في صناعات ووظائف مختلفة.

بالإضافة إلى الخلل في التعليم وممارسات التوظيف، تواجه المرأة قيوداً محددة، بما في ذلك القيود المتعلقة بالنفاذ إلى الموارد الاقتصادية والمالية والسيطرة عليها، وقابلية التحرّك الجسدي، ومسؤوليات الرعاية، والمعايير المقيدة للنوع الاجتماعي. فالمرأة في المنطقة لا تملك سوى حصة صغيرة من الأراضي والأملاك الأخرى، وتواجه صعوبة أكبر من الرجل في النفاذ إلى الأئتمان. ولا شك في أنَّ عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في النفاذ إلى الموارد والسيطرة عليها مرتبطة بالتشريعات والممارسات التمييزية في ما يتعلق بحقوق الملكية والإرث.

نشير في هذا السياق إلى أنَّ الزواج والأولاد يحدّون من قابلية التوظيف في القطاع الخاص لدى العاملات الشابات في المنطقة. ويتمثل العائق الرئيس أمام توظيف الشابات في افتقارهن إلى خبرة سابقة في مجال العمل، ما يدل على الحاجة إلى تحسين آليات التدريب والدمج في سوق العمل (Omeira, 2007). ونجد عائقاً قلماً يتم الاعتراف به بالقدر نفسه وهو أنَّ بطالة الشابات مرتبطة أكثر بتفضيلهنّ وظائف مثيرة للاهتمام على دعمهنّ النموذج الذكوري في إعالة العائلة. ويُحتمل أن يعزى ذلك إلى أنَّ الضرورة الاقتصادية تدفع المرأة إلى البحث عن عمل وإن كانت تفضل عدم ممارسته. بالإضافة إلى ذلك، يزيد احتمال عدم التوظيف لدى المرأة التي تقدر الأمان في العمل والوظائف التي تتنماشى مع قدراتها. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بتوافر خيارات رعاية الطفل وإنفاذ أفضل لحماية الأسرة في القطاع العام المتقلص نسبياً، وعدم التناقض بين التعليم الذي تتلقاه المرأة والوظائف المتوفرة (Omeira, 2007).

**الرأسمال البشري مقابل القدرات**

من المثير للاهتمام أنَّ دراسة حديثة عن قابلية التوظيف في منطقة البحر الأبيض المتوسط قد احتتمت بطرح السؤال الآتي: «أيهما ينطبق أكثر على المنطقة: قلة العمال (المهارين) القابلين للتوظيف أم قلة الوظائف الجيدة؟» (European Training Foundation, 2007). بما أنَّ تعزيز التعليم والتدريب، الذي يحمل عادة تسمية مثيرة للجدل وهي «الاستثمار في الرأس المال البشري» (Rose, 2006)، لا يترجم مباشرة بفرص عمل جديدة، نجد تعريفاً أكثر ملاءمة لقابلية التوظيف وهو "القدرة على التوظيف".

في كل بلد، قد تشمل المجموعات الأقل حظوة اللاجئين، والنازحين، وذوي الاحتياجات الخاصة، والفقرا، والشباب الريفي، والأقليات المهمشة، والأميين والمتسربين من المدارس، والمتخرجين من التعليم الفني والتدريب المهني، غير المؤهلين للوظائف المتاحة والفتيات المحرومات من التعليم والتدريب (Brewer, 2004; Freedman, 2008). وعلى ضوء ما تقدم، قد يكون تسجيل الفتيات بنسبة أكبر في المستويات الأعلى من التعليم الرسمي مرتبطاً مباشرة بالنقص في فرص العمل للنساء، وقد لا يترجم بالضرورة بتوقعات أفضل في المستقبل.

### تجربة التعليم

#### الفصل على أساس النوع الاجتماعي

يُعتبر التركيز الحصري على النفذ إلى التعليم أساساً غير مناسب لتعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المدرسة (Stromquist, 2008). وفي ما يتعلق بتجربة التعليم، نتساءل ما إذا كان الفصل بحسب النوع الاجتماعي يطأول المدارس. فقد يكون الفصل فصلاً جسدياً كأن تخصص منشآت للصبيان وأخرى للبنات أو أن يكون المعلمون من الجنس نفسه كالطالب، أو فصلاً على أساس مضمون التعليم فيدرس الصبيان والبنات مواداً مختلفة وهي مسألة سندور إليها لاحقاً.

وتحمة سؤال آخر يطرح وهو يتعلق بمدى قابلية نفاذ الفتيات والنساء إلى المدرسة من خلال الحالات المدرسية مثلاً، أو نفاذ الراشدات إلى السيارات وإمكانية قيادتها، أو النفذ إلى سيارة مع سائق. في حال بعد المسافة بين المدرسة والمنزل، قد يصبح إيجاد سكن للطلبة ضمن حرم الجامعة أمراً ضرورياً ولكن الأهل قد يتربّدون في السماح لبناتهم بالعيش خارج المنزل. هذا وتناقش باكي (Baki, 2004) هذه المسألة وغيرها من المسائل، كاستعمال تكنولوجيا التواصل عبر الفيديو للبقاء على الفصل على أساس النوع الاجتماعي بين التلاميد والمعلمين في المملكة العربية السعودية.

في هذا الإطار، غالباً ما يشير مؤيدو الفصل على أساس النوع الاجتماعي إلى أن الفتيات والنساء هن بشكل خاص عرضة للعنف والتحرش الجنسي في المدرسة وعلى الطرق. ولكن هذا التصريح هو بمثابة استراتيجية تهرب من المسؤولية. فالاستراتيجيات الملائمة ينبغي أن تستهدف القضاء على مصادر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي كما على أسبابه.

### دور المعلمين

يحتاج التلاميد في مرحلة التعليم الابتدائي إلى متابعة كبيرة، ولكن نسب التلاميد إلى المعلمين في التعليم الابتدائي قد انخفضت في المنطقة كلها (UNESCO, 2008b). يُعتبر المعلمون مثلاً يحتذى به التلاميد، ويمكن أن تومن المعلمات بيئة أكثر ترحيباً للفتيات (Stromquist, 2007). في السنوات الأخيرة، ارتفعت نسبة المعلمات بشكل عام في مرحلة التعليم الابتدائي في المنطقة (UNESCO, 2008b). وتتجدر الإشارة إلى أن الفصل العمودي على أساس النوع الاجتماعي، مثل تعين معلمات في مستويات التعليم الدنيا والمعلمين في المستويات العليا والإدارة يحدد بشكل سلبي معايير النوع الاجتماعي بالنسبة إلى التلاميد (Stromquist, 2008). كذلك، فإن سلوك المعلمين، كالتحيز أو الانبهار والتوجيه الزائد في أساس النوع الاجتماعي، أو حتى التمييز في تفویض مهام معينة (كتكليف الصبيان بالمهام الجسدية مثلاً) يمكن أن يترك أثراً كبيراً في هذا المجال. وبالتالي، يساهم تعزيز تدريب المعلمين في تحسين نوعية التعليم (UNESCO, 2008a)، ولكن مراعاة النوع الاجتماعي في تدريب المعلمين لم يلق الاهتمام الكافي (UNESCO, 2007).

في الواقع، يتطلب توفير التعليم لتعزيز قابلية التوظيف تخصيص كمية ملائمة من الموارد المالية. في هذا الإطار، غالباً ما يقال إن المنطقة العربية تسجل أحد أعلى مستويات الإنفاق على التعليم من حصة الناتج المحلي الإجمالي، أي ما معدله حوالي 5 في المئة في العقود الثلاثة الأخيرة (Kabbani, 2007 & Omeira, 2007). لكن هذا الرقم يخفي وراءه فروقات شاسعة بين بلدان المنطقة (تشكل النفقات الجارية 2008b). فتوزيع النفقات حسب الأولوية بين نفقات رأسمالية ونفقات جارية (تشكل النفقات الجارية عادة حوالي 90 في المئة من المجموع) وبين مستويات التعليم المختلفة غالباً ما افتقر إلى التناقض وساهم في زيادة عدم المساواة. والجدير بالذكر أن الجهات المانحة التي تستهدف قطاع التعليم، كالاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، تضطلع بدور مهم في تحديد مستوى الاستثمار في التعليم وتوزيعه (Bardak, 2006).

### الننفذ إلى التعليم

#### التعليم العام مقابل التعليم الخاص

قد يعكس الاختلاف في التمويل مسألة تأمين التعليم العام والخاص. إذ ينتشر في المنطقة العربية تقليل التعليم العام، ما عدا في لبنان. لكن السنوات الأخيرة قد شهدت ارتفاعاً في حصة القطاع الخاص. فالسائل في المنطقة هو بروز القطاع الخاص في تأمين التعليم ما قبل الابتدائي (UNESCO, 2008). وتتجدر الإشارة إلى أن القدرة على تحمل تكاليف التعليم ما قبل الابتدائي وقابلية النفذ إليه مما من المشاغل الأساسية التي تدخل في إطار قابلية التوظيف لدى المرأة من ناحية توزيع الوقت. كذلك، تشكل التكاليف في بعض البلدان العربية عائقاً كبيراً أمام توفير التعليم الابتدائي مما يتناقض مع إلزامية التعليم الابتدائي العالمية (Global Campaign for Education, 2008). فعندما يستتبع الذهاب إلى المدرسة تكاليف مباشرة أعلى، غالباً ما تضطر العائلات لترتيب الأولويات في ما يتعلق بفرص التعليم لأولادها. وتُعطى الأولوية عادة إلى الصبيان لأن لديهم فرص أكبر في الحصول على عمل مربح، بينما تساهم الفتيات في العمل ضمن العائلة إما في الأعمال المنزلية أو في شركة العائلة.

لا شك في أن تعزيز التكافؤ في التعليم على أساس النوع الاجتماعي هدف مهم يحمل مفاعيل إيجابية محتملة على قابلية التوظيف لدى المرأة. في هذا السياق، تشكل المدرسة بحد ذاتها مركزاً للتنمية الاجتماعية للجنسين وتختلط تجربة التعليم ومضمونه بدور مهم في تحديد الإدراك الذاتي لدى الصبيان والفتيات، وطموحاتهم، والفرص المتاحة لهم (Stromquist, 2008). في الواقع، تم تحقيق التكافؤ على أساس النوع الاجتماعي في بعض بلدان المنطقة في مستويات التعليم كافة، فيما لا تزال هذه العملية بطيئة في بلدان أخرى. على مستوى التعليم الثانوي العالي مثلاً، لا تزال البلدان العربية بعيدة عن تحقيق التكافؤ على أساس النوع الاجتماعي في التسجيل في مواد العلوم والتكنولوجيا (UNESCO, 2008).

تشكل الأممية شكلاً رئيساً من أشكال عدم الأمان البشري (Sen, 2003)، إذ، تضم المنطقة العربية أكثر من ٥٨ مليون راشد أمريكي (UNESCO, 2008a). باستثناء بعض دول الخليج، نلاحظ أن غالبية السكان الأमيين في البلدان العربية، أي أكثر من الثلثين في غالبية الأحيان، هي من النساء. ولا يزال النفذ غير الملائم إلى التعليم مسألة مهمة للشباب أيضاً، وتبقي الاختلافات على أساس النوع الاجتماعي قائمة في بلدان عدّة في المنطقة (UNESCO, 2008b). ومع أن المؤشرات على الصعيد الوطني مهمة، لا بد من الإشارة إلى أنها قد تخفي عدم المساواة بين المجموعات الإقليمية والاجتماعية ولا تبين أي مجموعات تفتقر إلى المشاركة في النظام التعليمي الرسمي.

وأمثالهم وحيث يواجه المعلمون الذين يعبرون عن آراء مختلفة عقاباً قانونياً وجسدياً (Education International, 2007).

**نحو اعتماد مناهج تتجاوب مع النوع الاجتماعي**  
 تحدد المناهج والكتب المدرسية المعايير الاجتماعية للشباب في سن مبكرة ويعتبر تطويرها نحو تجاوب أكبر والنوع الاجتماعي مهمًا لأسباب جوهرية وأساسية، بما فيها تعزيز قابلية التوظيف لدى المرأة. مما لا شك فيه أن تغير التجارب الحالية في حياة المرأة يمكن أن يؤثر على مضمون المناهج والكتب المدرسية في ما يخص النوع الاجتماعي. لكن هذه العملية، إن وُجدت، قد تكون بطيئة «والهوة بين تقدم [المرأة في المنطقة العربية] والصور النمطية للمرأة في المناهج المدرسية ضخمة» (UNDP, 2006). بالفعل، لا تشكل سياسات التعليم التي تعزز المساواة على أساس النوع الاجتماعي والمناهج الملائمة، وتطغى الأدوار الجندرية التقليدية، ويبدو أن انحراف القطاع الخاص غير كاف، والصرامة البيروقراطية تعيق الإصلاح (Bardak, Huitfeldt, & Wahba, 2006). وصحيح أن العمال قد يتلقون تدريباً رسمياً في الشركات التي توظفهم، إلا أن هذه الممارسة محدودة في المنطقة، باستثناء لبنان (World Bank, 2008).

في هذا السياق، شددت الدراسات التي تقييم مدى التحيز على أساس النوع الاجتماعي في المناهج والكتب المدرسية في المنطقة العربية على أن تصوير الأدوار التقليدية المخصصة للرجل والمرأة لم يتغير بشكل عام، مع الإشارة إلى بعض التحسن في تونس (Bouchoucha and Locoh, 2008). فقد نلاحظ أن دراسة عمرها ربع قرن تتناول التحيز على أساس النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية في البلدان العربية (Abu Nasr, Lorffing, & Mikati, 1983)، ومع أنها محدودة، قد تتشابه إلى حد كبير مع الدراسات الحالية، عملاً أن مثل هذا الإجراء لم يجر بعد على الصعيد الإقليمي. تحدّر الإشارة إلى أن التحيز على أساس النوع الاجتماعي يظهر في تصوير الصبيان والرجال كالشخصيات الأساسية في الدروس والسير الذاتية والصور، وفي استخدام لغة متخيّلة، وتصوير الرجال كأسيداء، بالإضافة إلى الانتقاد من قيمة المرأة وتعزيز صورتها كضئيلة وخضوعها (Alrabaa, 1985; UNDP, 2006).

يُشار عادة إلى الرجل بحسب مهنته، فيما يشار إلى المرأة كفرد من العائلة، ولا سيما كأم، مع حصر العمل بغير الأمهات (Bouchoucha and Locoh, 2008). كذلك، تتأثر قابلية التوظيف لدى المرأة في إظهار الصورة الإيجابية بالنسبة لنوع الاجتماعي الذي يحضر الصفات المتعلقة بالعمل بالرجل ويعتبر مجموعة كبيرة من الوظائف ذكورية، فيما يحدّ عمل المرأة بشكل خاص بربة منزل ومعلمة وممرضة (Alrabaa, 1985). حتى في تونس التي أدخلت تغييرات مهمة على مناهجها المدرسية (UNDP, 2006)، لا نزال نجد اختلافاً كبيراً بين نشاط المرأة الاقتصادي المتزايد والصورة التي تقدّمها الكتب المدرسية عنها (Bouchoucha & Locoh, 2008).

لقد درجت العادة على أن يكون مقيمو المناهج والكتب المدرسية ومطوروها بغالبيتهم الساحقة إختصاصيين ذكور. وقد أشار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP, 2006) إلى أن مشاركة المرأة هي أقل من 8 في المئة في عينات عشوائية من المناهج العربية، وطالب بزيادتها. ولكن أهمية مشاركة المرأة في تطوير المناهج لا ينبغي أن تخفي الواقع أن المرأة كما الرجل قد تساهم في إعادة إنتاج معايير متعلقة بنوع الاجتماعي تقوّض المساواة بين الرجل والمرأة. نشير في هذا السياق إلى عامل أكثر أهمية وهو الإلمام بالمسائل الخاصة بنوع الاجتماعي والصحة الإيجابية لأهداف تتعلق بالتعليم الجنسي. والجدير بالذكر أن إصلاح المناهج الذي لا يأخذ بالاعتبار القوى المحتملة لمقاومة التغيير قد يفقد فعاليته بسرعة، خصوصاً إذا اعتبر أنه جاء نتيجة ضغوط خارجية

### مضمون التعليم

#### تحضير الشباب لعالم العمل

ينبغي أن يكون الهدف من التعليم تسهيل «تحضير الناس الفعال لعالم العمل والمواطنة المسؤولة» (UNESCO & ILO, 2002). ويجب أن تكون المهارات الحياتية محور مضمون التعليم، بما في ذلك التفكير النقدي وحل المشاكل والقيادة والتفاوض ومهارات التواصل.

تجدر الإشارة إلى أن خريجي مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني (TEVT) يتمتعون بفرص أكبر للتوظيف من خريجي المدارس العادية. ولكن التعليم الفني والتدريب المهني (TEVT) يحتلان «مكانة وضيعة» في المنطقة، وغالباً ما يعتبرهما التلاميذ الخيار الأخير بعد التسرب من نظام التعليم العام (Billeh, 2002). كذلك، فإن أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني قديمة وفتقر إلى الموارد الملائمة، وتطغى الأدوار الجندرية التقليدية، ويبدو أن انحراف القطاع الخاص غير كاف، والصرامة البيروقراطية تعيق الإصلاح (Bardak, Huitfeldt, & Wahba, 2006). وصحيح أن العمال قد يتلقون تدريباً رسمياً في الشركات التي توظفهم، إلا أن هذه الممارسة محدودة في المنطقة، باستثناء لبنان (World Bank, 2008).

في المنطقة العربية، تعتبر برامج التعليم الفني والتدريب المهني حصريّة للرجال، ولا تشجع الفتيات والنساء للمشاركة في توجّهن إلى الفروع الأدبية والاجتماعية. على الرغم من ذلك، تسجّل الفتيات في المنطقة علامات أفضل من الصبيان في الرياضيات والعلوم التي تعتبر أساسية لبرامج التعليم الفني والتدريب المهني (Martin et al., 2008; Mullis et al., 2008). علماً أن علامات الفتيات والصبيان على حد سواء هي دون المعدل العالمي.

### التوجيه والإرشاد

يعتبر التوجيه والإرشاد في التعليم والتدريب، اللذان يراعيان حاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، عنصراً أساسياً لتعزيز قابلية التوظيف لدى المرأة والرجل (Kabbani & Omeira, 2007)، ولكن أطر السياسات الخاصة بالتوجيه المهني في العالم العربي لا تزال ضعيفة. فغالباً ما يؤمّن التوجيه المهني في المنطقة المرشدون المدرسيون الذين يوجهون التلاميذ بشكل عام وقلماً يعيرون اهتماماً كبيراً للتوقعات المهنية البعيدة الأمد. كذلك، قد يواجه المرشدون صعوبات بسبب تفضيلات الأهل التي يمكن أن تحدّ من الخيارات المتاحة لأولادهم، ولا سيما منهم الفتيات (Sultana & Watts, 2008).

### تعزيز المواطنة المسؤولة

يعتمد توافر الفرص الطويلة الأمد للشباب والشبان في المنطقة على توافر الظروف الممكنة. فالقيمة الجوهرية للمناهج التي تروج للسلام والعدالة الاجتماعية هي أساس كاف لاعتمادها، كما أنها تحمل قيمة كبيرة لتعزيز قابلية التوظيف لدى المرأة من خلال زيادة الشعور بالأمان لديها في مراحل الحياة كلها وتوليد مناخ داعم لها (Muñoz Villalobos, 2006).

لقد شددت التقارير الإقليمية على أهمية تشجيع التنوع من أجل تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسيًّا، وعلى الحاجة إلى أنظمة تعليمية في المنطقة للطعن بالنماذج الاجتماعية السائد (UNDP, 2006). فالقيود التي تفرضها السلطات السياسية والدينية على الحرية الأكademية واسعة الانتشار، نذكر على سبيل المثال المملكة العربية السعودية حيث يحظر تعليم أعمال داروين وفرويد وماركس

كثروف تقديم قروض التعليم، وممّا لا شكّ فيه أنّ "استهداف المناهج التي تشمل قيمًا إسلاميّة قد يؤدّي إلى ردّ فعلٍ عكسيٍّ فيزيديّ حدة التطرّف ومقاومة التغيير الداخليّة" (UNDP, 2006).

### الاستنتاجات

تعكس المفاعيل السلبية للتغييرات المفروضة من الخارج في مملكة التعليم فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المرسومة من الخارج في المنطقة. في عالم العمل، نجد نموذجاً بديلاً للحياة وهو إدراج مبدأ ثلاثة الأطراف بين الدول، ومنظمات العمال وأرباب العمل، وأصوات منظمات المجتمع المدني في العملية التشاروئية. فالإدماج يساعد على توسيع فضاء السياسات ويضمّن تجميع البيانات ذات الصلة ونشرها وزيادة الشفافية في عملية صنع القرار (Omeira, Esim, & Alissa, 2008). ولا بد هنا من الإشارة إلى أنّ هذا المنظور يتماشى مع التعليل الأوسع الذي تشمله مقاربة القدرات والذي يشدد على أنّ تكوين مفهوم قابلية التوظيف يراعي القدرات يتضمّن قدرة إيصال الصوت التي تمثل في مشاركة الجهات المعنية كلها بشكل فعال في عملية صنع السياسات، على تقدير فرض مقاربة من الأعلى إلى الأسفل يقودها الخبراء وصانعو السياسات (Bonvin & Farvaque, 2005).

نشير أخيراً إلى أنّ تعزيز مراعاة النوع الاجتماعي في التعليم وأسواق العمل تعتمد على توافر الإرادة السياسيّة على كل الأصعدة. ويمكن أن تترجم هذه الإرادة السياسيّة في إعادة النظر في الأطر المؤسسيّة القائمة، بما فيها تلك المتعلقة بتعزيز النوع الاجتماعي مع التركيز على الروابط بين النظام التعليميّ وعالم العمل. وقد تستتبع الإرادة السياسيّة أيضاً إعادة النظر في أهداف السياسات. فعندما تهدف سياسة عامة إلى توسيع قدرات المرأة والرجل، بما في ذلك قابلية التوظيف لديهما، تصبح السياسات الضريبيّة والنقدية خاضعة للعمل والسياسة الاجتماعيّة. في الواقع، قد تؤمّن عملية إعادة النظر هذه قاعدة لتعزيز "نموذج التنمية الجديد" الذي طالبته في الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال في المنطقة العربيّة كاستجابة إلى الأزمة الاقتصاديّة العالميّة سنة 2008 (ILO & ALO, 2009).

منصور عميرة، مسؤول مشارك عن الأبحاث والمعرفة في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدوليّة.  
البريد الإلكتروني: mansour.omeira@gmail.com

\* تعتمد هذه المقالة على تقرير قد سبق وأعده الكاتب لمنظمة اليونسكو UNESCO في بيروت كباحث إستشاري، وهو عضو في الإتحاد العالمي للاقتصاد النسوي وفي الجمعية الاقتصادية اللبنانيّة.  
إن الآراء الواردة في هذه المقالة تخص الكاتب وحده ولا تعبّر بأي شكل من الأشكال عن اعتمادها من قبل المؤسسة التي ينتمي إليها.

### المراجع كما وردت في النسخة الأصلية

### REFERENCES

- Abu Nasr, J., Lorfing, I., & Mikati, J.** (1983). *Identification and elimination of sex stereotypes in and from school textbooks: Some suggestions for action in the Arab world*. Paris: UNESCO.
- Akkari, A.** (2004). Education in the Middle East and North Africa: The current situation and future challenges. *International Education Journal*, 5(2), 144-153.
- Alissa, S.** (2007). The school-to-work transition of young people in Syria. ILO Employment Policy Paper. Retrieved August 10, 2009, from [http://www.ilo.org/emppolicy/what/pubs/lang-en/docName-WCMS\\_113894/index.htm](http://www.ilo.org/emppolicy/what/pubs/lang-en/docName-WCMS_113894/index.htm).
- Alrabaa, S.** (1985). Sex division of labor in Syrian school textbooks. *International Review of Education*, 31(3), 335-348.
- Assaad, R., Levison, D., & Zibani, N.** (2005). The effect of child work on schooling: Evidence from Egypt Retrieved August 1, 2009, from <http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=6774>
- Assaad, R., Roudi-Fahimi, F.** (2007). *Youth in the Middle East and North Africa: Demographic opportunity or challenge?* Washington, DC: Population Reference Bureau.
- Baki, R.** (2004). Gender-segregated education in Saudi Arabia: Its impact on social norms and the Saudi labor market. *Education Policy Analysis Archives*, 12(28).
- Bardak, U.** (2006). An overview of educational systems and labour markets in the Mediterranean region. *Mediterranean Journal of Educational Studies* 11(1), 103-125.
- Bardak, U., Huitfeldt, H., & Wahba, J.** (2006). Employment policy reforms in the Middle East and North Africa. Luxembourg: European Training Foundation.
- Billeh, V.** (2002). Matching education to demand for labor in the MENA region. In H. Handoussa & Z. Tzannatos (Eds.), *Employment creation and social protection in the Middle East and North Africa* (1-19). Cairo: Economic Research Forum.
- Blumberg, R.L.** (2007). *Gender bias in textbooks: A hidden obstacle on the road to gender equality in education*. Background paper prepared at the Education for All Global Monitoring Report 2008, Education for All by 2015: will we make it? Paris: UNESCO.
- Bonvin, J.-M., & Farvaque, N.** (2005). Promoting capability for work: The role of local actors. In S. Deneulin, M. Nebel & N. Sagovsky (Eds.), *Capability and justice: Towards structural transformation*. Dordrecht: Kluwer Academic Press.
- Bouchoucha, I., & Locoh, T.** (2008). *Les manuels scolaires en Tunisie reflètent-ils la réalité tunisienne?* in Analyser les représentations sexuées dans les manuels scolaires: Application d'une méthode commune dans six pays : Cameroun, Madagascar, Mexique, Sénégal, Togo et Tunisie (CEPED).
- Brady, M., Assaad, R., Ibrahim, B., Salem, A., Salem, R., Zibani, N., & Abdalla, A.** (2006). *Providing new opportunities to adolescent girls in socially conservative settings: The Ishraq program in rural upper Egypt*. New York: Population Council.
- Brewer, L.** (2004). Youth at risk: The role of skills development in facilitating the transition to work. Retrieved August 18, 2009, from [http://www.ilo.org/skills/what/pubs/lang-en/docName-WCMS\\_103428/index.htm](http://www.ilo.org/skills/what/pubs/lang-en/docName-WCMS_103428/index.htm)
- Charmes, J.** (2010). Statistics on informal employment in the Arab region. In ILO (Ed.), *Gender, employment, and the informal economy in Arab States: A regional overview*. Beirut: ILO & CAWTAR.
- Education International.** (2007). Barometer of human and trade union rights in Education. Retrieved August 3, 2009, from <http://www.ei-ie.org/barometer/>
- El Aoufi, N., & Bensaïd, M.** (2005). *Chômage et employabilité des jeunes au Maroc*. Cahier de la stratégie de l'emploi 2005/06. Organisation Internationale du Travail.
- El Zanaty & Associates.** (2007). *School-to-work transition: Evidence from Egypt*. ILO Employment Policy Paper. Retrieved August 3, 2009, from [http://www.ilo.org/emppolicy/what/pubs/lang-en/docName-WCMS\\_113893/index.htm](http://www.ilo.org/emppolicy/what/pubs/lang-en/docName-WCMS_113893/index.htm)
- Estévez-Abe, M.** (2006). *Labor markets, public policies and gender equality: The varieties of capitalism perspective and beyond*. Mimeo: Government Department, Harvard University.
- European Training Foundation.** (2007, December). Employability in the mediterranean region: Improving education, training, and job-matching for the labour market. A contribution to the EuroMed Employment Workshop, Brussels.

- Freedman, D.** (2008). *Improving skills and productivity of disadvantaged youth*. ILO Employment Working Paper 7. Retrieved August 18, 2009, from [http://www.ilo.org/skills/what/pubs/lang-en/docName-WCMS\\_103982/index.htm](http://www.ilo.org/skills/what/pubs/lang-en/docName-WCMS_103982/index.htm)
- Global Campaign for Education.** (2008). *Global school report 2008: No excuses!*: A global report card ranking governments' efforts to achieve Education for All. Retrieved August 18, 2009, from [http://www.ungei.org/resources/index\\_1737.html](http://www.ungei.org/resources/index_1737.html)
- Himmelweit, S.** (2007). The prospects for caring: Economic theory and policy. *Cambridge Journal of Economics* 31, 581-599.
- International Labor Office (ILO).** (2008a). *International programme on the elimination of child labour*. Retrieved August 18, 2009, from <http://www.ilo.org/ipec/Regionsandcountries/Arabstates/lang-en/index.htm>
- International Labor Office (ILO).** (2008b). *Key Indicators of the Labour Market (KILM)*. Retrieved August 18, 2009, from [http://www.ilo.org/empelm/what/lang-en/WCMS\\_114240](http://www.ilo.org/empelm/what/lang-en/WCMS_114240)
- International Labor Office (ILO).** (2006). *Global employment trends for youth*. Geneva: ILO.
- International Labor Office (ILO) and Arab Labor Organization (ALO).** (2009, October). Arab Action Agenda for Employment. Launched at the Arab Employment Forum, Beirut.
- Kabbani, N., & Omeira, M.** (2007). Employment among youth in West Asia and North Africa countries. Chapter prepared for World Youth Report 2007.
- Leggatt-Cook, C.** (2007). *Health, wealth and happiness? Employers, employability and the knowledge economy*. Massey University Labor Market Dynamics Research Programme Working Paper 21. Retrieved August 18, 2009, from [lmd.massey.ac.nz/publications/working\\_paper\\_no\\_21.pdf](http://lmd.massey.ac.nz/publications/working_paper_no_21.pdf)
- Martin, M. et al.** (2008). *TIMSS 2007 International science report*. Boston: TIMSS & PIRLS International Study Center.
- Mullis, I. et al.** (2008). *TIMSS 2007 International mathematics report*. Boston: TIMSS & PIRLS International Study Center.
- Muñoz Villalobos, V.** (2006). *Girls' right to education*. Report submitted by the Special Rapporteur on the right to education. United Nations Economic and Social Council.
- Neal, M., & Finlay, J.L.** (2008). American hegemony and business education in the Arab world. *Journal of Management Education*, 32(1), 38-83.
- Omeira, M.** (2007). *Young women's employment in the Middle East and North Africa*. Unpublished master's thesis, American University of Beirut, Lebanon.
- Omeira, M., Esim, S., & Alissa, S.** (2008). *Labor governance and economic reform in the Middle East and North Africa: Lessons from Nordic countries*. Working Paper No. 436. Cairo: Economic Research Forum.
- Peck, J., & Theodore, N.** (2000). Beyond employability. *Cambridge Journal of Economics*, 24, 729-749.
- Rose, P.** (2006). From Washington to post-Washington consensus: The triumph of human capital. In K.S Jomo & B. Fine (Eds.), *The new development economics: After the Washington consensus*, (pp.) London & New York: Zed Books.
- Ryan, P.** (2001, March). The school-to-work transition: A cross-national perspective. *Journal of Economic Literature*, 39, 34-92.
- Sen, A.** (2003, October). *Closing the gap: Access, inclusion and achievement*. Keynote speech to the 15th Conference of Commonwealth Education Ministers, Edinburgh.
- Stromquist, N. P.** (2008). The intersection of public policy and gender: Understanding State action in education. In M.A. Maslak (Ed.), *The structure and agency of women's education*. Albany, NY: State University of Albany Press.
- Stromquist, N. P.** (2007). The gender socialization process in schools: A cross-national comparison. Paper commissioned for the Education for all global monitoring report 2008. Education for all by 2015: Will we make it? Retrieved August 18, 2009, from [unesdoc.unesco.org/images/0015/001555/155587e.pdf](http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001555/155587e.pdf)
- Sultana, R., & Watts, A.G.** (2008). Career guidance in the Middle East and North Africa. In *International Journal for Educational and Vocational Guidance*, 8, 19-34.
- United Nations Development Programme (UNDP).** (2006). *Arab Human Development Report 2005: Towards the rise of women in the Arab world*. New York: UNDP, Regional Bureau for Arab States.
- United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO).** (2008a). *Education for All Global Monitoring Report 2009: Overcoming inequality: Why governance matters*. Paris: UNESCO publishing.
- United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO).** (2008b). *UIS Database*. Retrieved August 18, 2009, from, <http://www.uis.unesco.org>
- United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO).** (2007). *Education for all global monitoring report 2008. Education for all by 2015: Will we make it?* Paris: UNESCO publishing.
- United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO).** (2006). *Participation in formal TEVT programmes worldwide: An initial statistical study*. Paris: UNESCO.
- United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO) & International Labor Office (ILO).** (2002). *Technical and vocational education and training for the twenty-first century: UNESCO and ILO recommendations*. Retrieved August 18, 2009, from [unesdoc.unesco.org/images/0012/001260/126050e.pdf](http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001260/126050e.pdf)
- World Bank.** (2008). *Enterprise surveys*. Retrieved August 18, 2009, from <http://www.enterprisesurveys.org/>.

على أنفسهم أو يعتقدون أن ثمة قوى خارجية أقوى من أن يقاوموها، يميلون إلى فقدان الاندفاع الضروري أو النية المطلوبة لإنشاء مشروع ناجح وتطويره. كذلك، غالباً ما يميل الشباب، ذكوراً وإناثاً، إلى الجانب الأكثر أماناً، ونظراً لسلطة الأهل والعائلة أو القوى الثقافية، ينبعون للضغوط ويسعون للعمل كموظفين بدل السعي وراء مهنة حرّة. ولا شك في أن أصحاب المبادرات الفردية، رجالاً كانوا أم نساء، يواجهون صعوبات في إطلاق أعمالهم، إلا أن دراسات كثيرة تلمح إلى أن المرأة تواجه تحديات ومشاكل فريدة لا يواجهها نظيرها الرجل بالضرورة (Welter, 2004). فيما لا تُعتبر المبادرات الفردية جهداً يسهل على الشبان بذلك، إذ بالحواجز الاجتماعية والثقافية تضع عوائق إضافية أمام مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والتجارية.

#### **نماذج من المبادرات الفردية النسائية**

غالباً ما تدفع أسباب متعددة الرجل والمرأة على حد سواء إلى القيام بمبادرات فردية، بما في ذلك الرغبة في تحقيق الذات. فالحافز المادي ليس دائماً الدافع الأول لأصحاب المبادرات، بل غالباً ما تؤثر اعتبارات أخرى في صنع القرارات المتعلقة بالمبادرات الفردية، بما فيها الرغبة في الاستقلالية وتحقيق الذات والنشاط الإبداعي (OECD, 1998).

وبالنسبة إلى المرأة على وجه الخصوص، لا ينبع قرارها بإنشاء مشروعها الخاص عادة من دافع واحد. وبالتالي، من المهم أن نقيّم العوامل التي تساهم في "دفع" المرأة نحو أو "سحبها" نحو القيام بمبادرات فردية (Stevenson, 1986). في هذا الإطار، يهدف نموذج السحب والدفع إلى توضيح الأسباب التي تدفع المرأة إلى فتح مشروع خاص بها (Brush, 1999; Buttner & Moore, 1997). تشمل عوامل الدفع أسباباً اقتصادية ومالية كالبطالة والسوق الزوجي والدخل العائلي غير الكافي وعدم رضا المرأة عن عملها الحالي. وتُعتبر عوامل الدفع إما ظروف ذاتية (الطلاق مثلاً) أو خارجية (كفقدان الوظيفة) توجه المرأة نحو اللجوء إلى مهنة حرّة.

أما عوامل السحب فتتعلق برغبة المرأة في الإنجاز والاستقلالية، وتحقيق الذات وتحسين وضعها الاجتماعي (Sarri & Trihopoulou, 2005). كذلك، تتضمن القوى التي تجرّ المرأة نحو اختيار مهنة حرّة اهتمامها في مجال معين (أي قوى شخصية) أو توافر الفرص في السوق (أي قوى خارجية). وقد خلصت الأبحاث السابقة إلى استنتاج أن المرأة تتوجّه نحو المهنة الحرّة بسبب مزيج من عدم الرضا عن عملها الحالي وتوافر الفرص في السوق (Scott, 1986; Hisrich and Brush, 1986; Fielden & Davidson, 2004; Davidson & Burke, 2004; Fielden & Davidson, 2005). (Davidson & Burke, 2004; Fielden & Davidson, 2004; Fielden & Davidson, 2005).

مع أنّ نسبة النساء صاحبات المبادرات الفردية ترتفع، ما زلنا نلاحظ وجود عوائق مختلفة (Davidson & Burke, 2004) في مرحلة البداية وفي مراحل التنفيذ على حد سواء. هذا وقد أشارت الدراسات في الصين والميونخ والماليزيا والبرتغال وتركيا والمملكة المتحدة مثلاً إلى عوائق تتعلق بالتنميّط على أساس النوع الاجتماعي ونفاد أقل إلى رأس المال والافتقار إلى الثقافة في مجال المبادرات الفردية وحواجز اجتماعية وثقافية (Petraki & Ventoura, 2004; Cooke, 2004; Omar & Davidson, 2004; Wilson, 2004; Cabral-Cardoso, 2004; Kabasakal, Aycan, & Karakas, 2004). مع أنّ الكثير من هذه الحواجز مشتركة بين الرجل والمرأة، إلا أنّ المرأة تعاني قلة التمويل الأولى وتضارب شؤون العائلة والعمل.

## **بحث حول نشاط الشباب في الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالمبادرات الفردية: مشاكلها، آفاقها، وتداعياتها على المنطقة**

**يوسف صيداني**

تتوخى هذه الدراسة رسم صورة عن الشابات صاحبات المبادرات الفردية في المنطقة العربية، اللواتي ينشئن مؤسسات ويخطّين الخطوات الأولى القليلة نحو تطوير أعمالهن. وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن عدد من صاحبات المبادرات الفردية في الإمارات العربية المتحدة وميزاتها وتوضيح العوامل التي تجذبهن إلى عالم أعمالهن والعوائق التي تعرّضهن عند دخولهن معرك الأعمال. إلى ذلك، تحدّد الدراسة تركيبة مشاريعهن الفردية وتحدد بعض الحواجز التي تواجهها المرأة في مرحلة البداية، بالإضافة إلى ما تتّسم به من حواجز ودوافع وعوامل رضا وإحباط. يسبق ذلك لمحّة موجزة عن نماذج من المبادرات الفردية النسائية واستكشف أبحاث سابقة حول هذا النوع من المبادرات ووضع المرأة في المنطقة العربية. ولهذه الغاية، أجرينا ثلاثة عشرة مقابلة مع شبابات صاحبات مبادرات فردية لتقييم التحديات الاستثنائية التي يواجهنها عند إطلاق مشاريع أعمال خاصة بهن وإدارتها. كما حاولنا أن نقيّم نشاط هؤلاء الشابات اللواتي أجريت معهن المقابلات في هذا المجال ومدى رضاهن عن مشاريعهن والفرص والظروف الجلية التي يواجهنها. وصحيح أنّ هذه الدراسة تركز بشكل خاص على منطقة الإمارات العربية المتحدة إلا أنها تناقش أيضاً التداعيات الواسعة النطاق على الشابات العربيات صاحبات المبادرات الفردية.

وإننا إذ نضع نصب أعيننا فهم السلوك المتعلق بالمبادرات الفردية النسائية في المنطقة العربية وكيفية تحول المرأة إلى صاحبة مبادرات فردية، سنتمدّع على أبحاث سابقة حول النوايا المتعلقة بالمبادرات الفردية ثم نرى كيف ينطبق ذلك على المنطقة العربية. في الواقع، تتأثّر النية في إطلاق مشروع ما بفتّين من العوامل واسعى النطاق، ألا وهو (1) المتغيرات الشخصية و (2) العوامل البيئية. تضمّ المتغيرات الشخصية مفاهيم كالثقة بالنفس وإيمان الفرد بفعاليته، ونزعّة داخلية للسيطرة، والإستعداد للمخاطرة والمواقف المرحبة بالتغيير والخلق والإبداع، والعلم والتدريب المسبق (Hoxha & Krasniqi, 2008; Moy, Luk, & Wright, 2003). أمّا العوامل البيئية فتتضمّن وجود فرص في السوق وتوافر التمويل والبيئة التنظيمية والاقتصادية والتوقعات والقيود الثقافية. وتشمل القيود الثقافية، على سبيل المثال لا الحصر، دور اتجاهات النوع الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية (Mueller & Dato-On, 2008). في هذا الإطار، يطرح السؤال الآتي نفسه: إلى أي مدى نجد هذه القيود في العالم العربي؟

**مبادرات الشباب الفردية والنوع الاجتماعي**  
تطرح مسألة مبادرات الشباب الفردية علامه استفهام عمّا إذا كانت هذه المبادرات تختلف باختلاف النوع الاجتماعي. بتعبير آخر، هل تواجه الشابات تحديات وسياسات مختلفة عن تلك التي يواجهها الشبان في سعيهن إلى إطلاق مشاريعهن الخاصة؟ في الواقع، تختلف الأجوبة عن هذا السؤال في الأبحاث التي أجريت حول طبيعة العوائق التي قد تواجهها المرأة ونطاقها في أجزاء مختلفة من العالم. ولكن الدراسات البحثية توّكّد بشكل عامّ على أهميّة ثقة الفرد بنفسه وبفعاليته في عملية تحفيز الأشخاص على العمل في مجال المبادرات الفردية (e.g. Mueller & Dato-On, 2008; Scherer, 2008).

تدريجية للمرأة إلى مكان العمل. ومع أن النساء الإماراتيات يتمتعن بمعدل معرفة القراءة والكتابة أعلى من الرجال (أي ٨٠,٧ في المئة للنساء مقابل ٧٥,٦ في المئة للرجال سنة ٢٠٠٣) (EIU, 2007)، لم ينعكس ذلك زيادة في الفرص المتاحة للمرأة في مكان العمل. في الواقع، يشكل عمل المرأة خارج المنزل مفهوماً حديثاً في المجتمع الإماراتي. فقد أظهر استطلاع للموقف والرأي أجرته سيد (Sayed, 2001) سنة ٢٠٠١ أنَّ ٧٤ في المئة من الرجال و٦٥ في المئة من النساء يعتقدون أنَّ العائلة تتأثر سلباً بغياب المرأة عن المنزل. بالإضافة إلى ذلك، تتخلى نساء كثيرات عن عملهن بعد الزواج أو الولادة ونادرًا ما يدخلن سوق العمل مجدداً.

في محاولة للتخفيف من الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية، تمت صياغة سياسة التوطين أو الأمرة إذا جاز التعبير (MOP, 1997) التي نصت على زيادة تدريجية في نسبة المواطنين الإماراتيين في مجموعة القوة العاملة، وضرورة تدريب المواطنين الإماراتيين ومتابعتهم بغية توليهم الأعمال التي كان يؤديها الأجانب. وقد أكدت هذه السياسة إلى زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة. في هذا السياق، أكدت السيدة رجاء القرق، رئيسة مجلس سيدات الأعمال في دبي أنَّ مساهمة المرأة في عالم الأعمال في الإمارات قد ارتفعت سنة ٢٠٠٦ إلى ١٤,٧ في المئة مقارنة بـ ٥,٢ في المئة سنة ٢٠٠٢ (Glass, 2007).

في هذا الإطار، لقد سبق وأجرينا دراسة عن الإمارات العربية المتحدة (Sidani, Itani, & Baalbaki, 2007) في محاولة للإجابة عن أسئلة مختلفة تتعلق بالمرأة صاحبة المبادرات الفردية وتتضمن (1) العوائق الرئيسية التي تواجهها المرأة الإماراتية في بداية إطلاق مشروعها (2) والتوصيات الضرورية لتحسين وضع المرأة الإماراتية وفرص عملها. وبمساعدة مجلس سيدات الأعمال في الإمارات، أجرى الباحث الثاني ثلاثة عشرة مقابلة مع صاحبات مبادرات فردية دون سن الأربعين، سبع منها متزوجات وواحدة مطلقة وخمس عازبات. خمس نساء من المتزوجات لديهن أولاد وعشر يحملن شهادة جامعية وثمانٍ يعملن في مجال الخدمات (التجارة والتربية...). وواحدة تدير مكتباً عقارياً وأخرى تدير مطعماً.

تمحورت المقابلات حول أسئلة محددة كان على النساء كلهن الإجابة عنها. وعالجت الأسئلة أنشطة هؤلاء النساء في مجال المبادرات الفردية ورضاهن عن مشاريعهن والفرص والعوائق الملموسة ومستوى التضارب بين العائلة والعمل. فيما تبين أنَّ النساء في الإمارات العربية المتحدة يسجلن مستويات منخفضة من التضارب بين حياتهن الاجتماعية والعملية، وأشارت الكثيرات إلى عوائق عدّة، ولا سيما في مرحلة إطلاق مشاريعهن.

كما سبق وشرحنا، تشير دراسات عدّة حول المبادرات الفردية النسائية إلى أنَّ حواجز اقتصادية قوية تدفع المرأة إلى إطلاق مشروع ما، مثل تأمين دخل إضافي (Brush, 1999; OECD, 1998). ولكن نتائج هذه الدراسة تُظهر أنَّ الحواجز الاقتصادية ليست السبب الأول الذي يدفع المرأة الإماراتية إلى إطلاق مشروعها الخاص. فعندما طلب من النساء اختيار سببين وراء إطلاق مشروعهن الخاص، ذكرت حوالي أحدى عشرة امرأة تحقيق الذات / أو فرصة تستنت لهن.

على الرغم من التطورات التي أحرزت في العقدين الماضيين، أشارت النساء إلى أنَّهن واجهن حواجز عدّة أعادت إنشاء مشاريعهن وتطويرها. ويمكن تصنيف هذه الحواجز في ثلاث فئات رئيسة وهي (1) المخاوف الثقافية، (2) الثغرات في التدريب الإداري والمالي و(3) أسباب شخصية تتعلق بصاحبة المبادرة نفسها. في ما يلي وصف موجز لهذه الحواجز.

في هذا السياق، أكدت ولتر (Welter, 2004) مثلاً أنه يبدو أنَّ النفاذ إلى دعم المبادرات الفردية في ألمانيا ينحاز على أساس النوع الاجتماعي. واعتبر ولدي وأديرسوا (Woldie & Adersua, 2004) أنَّ التحدي الأكبر أمام المرأة في نيجيريا يمكن في عدم أخذها على محمل الجد من قبل الرجل. أما ساندبرغ (Sandberg, 2003) في السويد فاستنتج أنَّ المرأة تعبر عن حاجات مماثلة لحاجات الرجل. وأشار أورهان (Orhan, 2001) إلى أنَّ المرأة الفرنسية لديها دوافع مماثلة لدافع الرجل في ما يتعلق بحب الاستقلالية وتحقيق الذات ولكنها تغير هيبة المكانة الاجتماعية والسلطة أهمية أقل. أما ماتشادو وآخرون (Machado et al., 2002) من الذين درسوا السلوك الإداري لأصحاب المبادرات الفردية في البرازيل، فقد وجدوا أوجه شبه بين سلوك المرأة والرجل في هذا المجال مع بعض الاختلافات المهمة في الأسلوب الإداري والعلاقة مع السوق واستراتيجيات المبادرات الفردية.

وفي السياق ذاته، أشار إيزيموف ورازوموفا (Izyumov & Razumnova, 2000) في إطار دراسة موضوع المرأة صاحبة المبادرات الفردية في روسيا، إلى أنَّ المرأة تواجه صعوبات مختلفة يشاركتها إياها الرجل بسبب الاضطرابات المشتركة في الاقتصاد الروسي. أما في سنغافورة، فتتشارك النساء صاحبات المبادرات الفردية صفات متعددة مع صاحبات المبادرات في أجزاء أخرى من العالم (Maysami & Goby, 1999). فقد تبين أنَّ معظم النساء في سنغافورة يعملن في مجال الخدمات والبيع بالتجزئة ويواجهن بعضهن مشاكل تتعلق بتضارب العمل والعائلة والنفاذ إلى التمويل والثقافة في مجال المبادرات الفردية. في الإطار نفسه، ذكر كل من سينغ ورينولدز ومحمد (Singh, Reynolds, & Muhammad, 2001) أنَّ الأعمال التي تديرها النساء في إندونيسيا تتركز في الأسواق الأقل ديناميكية، مثلاً في القطاعات غير الرسمية المنخفضة الدخل كالزراعة مقارنة بالأعمال التي يديرها الرجال. أما واتسون (Watson, 2003) فقد أكد أنَّ الشركات التي تملكها النساء في أستراليا تسجل نسب إخفاق أعلى من تلك التي يملكونها الرجال، لكنَّ هذه النسبة تُعزى إلى التمثيل النسائي المفرط في الصناعات التي تسجل نسب إخفاق أعلى.

تسلط الأمثلة المذكورة أعلاه الضوء على تزايد اهتمام الباحثين العابرين للثقافات بالمبادرات الفردية النسائية. ولكنَّ هذه الأبحاث في مناطق كثيرة في العالم، بما فيها العالم العربي، تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف.

**مبادرات الشابات الفردية في الإمارات العربية المتحدة**  
تعاني الدراسات حول المبادرات الفردية النسائية في المنطقة العربية من قلة الإحصاءات الموثوقة وغياب تعريف واضح لكلمة «صاحب مبادرة فردية» كما تعاني من افتقار إلى المعرفة المتعلقة بأنواع المشاريع ذات الصلة في هذا المجال. وما يزيد هذه العملية تعقيداً غياب الإحصاءات الحكومية الموثوقة ومسألة الشركاء المكتومين في بعض الدول العربية. في دراسة حول الشركات التي تملكها نساء في العالم العربي، قدمت شاملو (Chamlou, 2007) ملاحظات مثيرة للاهتمام. يبدو أنَّ هناك فروقاً واضحة في السلوك النسائي الخاص بالمبادرات الفردية في بلدان عربية مختلفة، وكل محاولة لتفسير هذا السلوك في المنطقة بأسرها تتطلب النفاذ إلى قواعد بيانات كبيرة لا تتوافق بسهولة. وبالتالي، تتركز هذه الورقة على دراسة في بلد عربي واحد هو الإمارات العربية المتحدة. يقال إنَّ بعض الواقع في الإمارات العربية المتحدة قد تطبق بدرجات مختلفة على بلدان أخرى لديها صفات مشابهة، لكنَّ الفروق بين البلدان العربية موجودة نظراً إلى تنوع السياقات والأنظمة الاقتصادية التي تسود فيها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الرخاء المتزايد الذي حسّن معايير معظم المواطنين المعيشية قد أدى إلى انخفاض مشاركة المرأة في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة. لكنَّ العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد عودة

**الملاف**

المرأة بأنّها تفتقر إلى هذه المهارات، تخفّ قدرتها على التطور والنجاح. في هذا الإطار، قالت إحدى النساء إنّه "حتّى إذا توفر للمرأة رأس المال الضروري لإطلاق مشروع ما، تبقى تعاني تغرات كبيرة في قدراتها الإدارية والتخطيمية".

مما لا شكّ فيه أنّ هذا النقص في التدريب الإداري يحدّ من إيمان المرأة الشابة بفعاليتها ومن ثقتها في نجاح مساعيها. وبالتالي، تفضّل نساء كثيرات عدم المجازفة في إطلاق مشروع ما عندما لا يشعرن بالأمان أو بالاستعداد التام له بسبب النقص في المهارات والخبرة الضرورية.

**٣. الأسباب الشخصية:** بروز موضوع متثير للاهتمام خلال المقابلات مفاده أنّ المرأة صاحبة المبادرات الفردية تلوم نفسها على عدم انتهاز الفرص المتاحة لها أو عدم الاستعداد للمجازفة بإطلاق مشروعها الخاص. وقد ذكرت إحدى النساء مثلاً الخوف ك حاجز رئيس يمنع المرأة من السعي وراء طموحها في مجال المبادرات الفردية: "من الحاجز الرئيسة التي تواجهها المرأة الخوف، الخوف من خيبة الأمل والإحباط، والخوف من عدم تحقيق حلمها [في إنشاء مشروع ما]".

في الواقع، تتطابق الحاجز الثلاثة المذكورة أعلاه إلى حدّ ما مع نتائج دراسات أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشير إلى أنّ التحديات الرئيسة التي تواجهها المرأة تشمل تعلم المهارات الإدارية واكتشاف الموهبة والحفاظ عليها والنفاذ إلى رأس المال (WEMENA, 2007). وتتجدر الإشارة إلى أنّ وضع المرأة صاحبة المبادرات الفردية ليس واحداً في المنطقة العربية. ففي بعض البلدان العربية، قد تشكّل القيود الثقافية القوّة الأبرز التي تعترض سبيل المرأة في مجال المبادرات الفردية. أمّا في بلدان أخرى، فقد يكون العامل الأهمّ للنقص في التدريب الإداري الملائم واكتساب المهارات.

**إسنتاجات واقتراحات مستقبلية**

تناولت هذه الدراسة وضع الشابّات صاحبات المبادرات الفردية في بلد عربيٍّ محدّد، ولكن التداعيات يمكن أن تتطابق على المنطقية بأسرها. على الرغم من السياق الثقافي والاقتصادي المحدد الذي تعمل فيه هؤلاء النساء، يمكن أن تستخلص بعض الاستنتاجات العامة بخصوص وضع المبادرات الفردية النسائية ومستقبلها في هذا الجزء من العالم. تكافح نساء كثيرات في المنطقة المذكورة لإنشاء مشروعهنّ الخاصّ بدافع الضرورة أو تحقيق الذات، ولكنهنّ يواجهن عبئاً مزدوجاً لأنّهنّ شابّات وإناث. وغالباً ما يتم التشكّل بقدراتهنّ وتجري العادة على كبح طموحهنّ. وبالتالي، يحتاج الشابّ، ولا سيما الإناث، في العالم العربي إلى الدعم ليتمكنوا من تحقيق أنفسهم في عالم الأعمال. وينبغي أن يدرك المجتمع أنّ عملية إنشاء المشاريع تحفز النموّ الشخصيّ وتحقيق الذات، ما يعود بالنفع الهائل على التنمية الاقتصادية بشكل عام. لا شكّ في أنّ المبادرات الفردية النسائية تواجه عوائق جمة لا علاج أوحد لها (Pardo-del-Val & Ribeiro-Soriano, 2007).

وفي سبييل معالجة هذه التحديات، لا بد من اتباع مسارات متعددة. أولاً، من المعترف به أنّ الشباب يعانون تغرات في مهاراتهم الإدارية والقياديّة، ويفتقرنّ خصوصاً إلى المهارات المالية، والمهارات الإدارية البسيطة، والوعي في مجال الأعمال، والمهارات المهنيّة المحدّدة، ومهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (Dunlop, 2006). ومن المسلم به أنّ أيّ مشروع أعمال يمرّ بمراحل متعددة، انطلاقاً من مرحلة تصوّر المفهوم وصولاً إلى المرحلة التي يمكن فيها الفرد من إنتاج الأموال لمشروعه وبدء عمليّات التشغيل. لذلك، تحتاج الشابّات إلى الدعم في كل مرحلة من مراحل هذه العملية ولكنّ هذا الدعم لا يتوافر بسهولة.

**١. المخاوف الثقافية:** على الرغم من عملية تحديث شاملة على صعد مختلفة في العقدين الأخيرين، تبقى الإمارات العربية المتحدة مجتمعاً عربياً تقليدياً تترسّخ فيه فكرة الأدوار المخصصة لكل من الرجل والمرأة، كما هو سائد في الكثير من الأجزاء الأخرى من العالم. فيتوقع المجتمع أدواراً محددة من المرأة بصفتها ابنة أو زوجة أو أمّا، ويربط وظائفها الاجتماعية بالثقافة السائدة. أما الإنحراف عن هذه التوقعات على وجوده بكثرة فيعتبر استثناءً لا القاعدة. في هذا السياق، أشارت الكثيرات من النساء اللواتي خضعن للمقابلات إلى أنّ التقاليد الثقافية المترسّخة بعمق وغير المتعلقة بالذين قد أعادت أنشطتهنّ في مجال المبادرات الفردية. وبالنسبة إلى الكثيرات من النساء الإماراتيات اللواتي شملتهنّ الدراسة، تشكّل العادات والتقاليد الاجتماعية عائقاً رئيساً في وجه التقدّم. وقد عبرت إحدى هؤلاء النساء عن رأيها في هذه المسألة بما يلي: "يشكل المجتمع وعاداته الحاجز الرئيس الذي يعيق تقديم المرأة الإماراتية... فالقيم السائدة ترفض الاعتراف باستقلاليتها".

يمكن القول إنّ هذا الواقع ينطبق على أجزاء عدّة من العالم العربي حيث لا يُتوقع من المرأة، ولا سيما في سنّ الشباب، المشاركة في تأمين دخل العائلة. وبالتالي، يؤدّي هذا النقص في التوقعات إلى نقص في التوجيه والدعم. فمن سنّ مبكرة، تتم معاملة الفتاة بشكل مختلف جداً في العائلة والمدرسة. وفي الكثير من البلدان العربية، لا تكون الفتاة مهيأة لتولي أدواراً اجتماعية أو عملية تقدمية في المستقبل، ويفيد دورها بحسب أحد أفراد العائلة الذكور. ومن المؤكّد أنّ هذه التصرّفات تؤثّر في دور المرأة عندما تكبر. لا شكّ في أنّ العقود القليلة الماضية قد شهدت تطويرات مهمّة في مجال تعليم المرأة وحقّها في العمل. ولكنّ المرأة في أصقاع كثيرة من العالم العربي ترثّ تحت قيود أكثر صرامة على مشاركتها في العمل والمبادرات الفردية (Sidani, 2005; Sidani & Thornberry, 2009).

مع أنّ الإمارات العربية المتحدة قد شهدت انتشاراً للمساواة ورغبة في تحقيقها، لا تزال بعض المواطنات الإماراتيات يتّأثّرن بقيود التقاليد والثقافة في ما يتعلق بالزواج والحياة العائلية والتعليم والعمل ويخضعن لها. ولا شكّ في أنّ هذه العوامل تلقي بثقلها الحتميّ على مبادراتهنّ الفردية. فأكثر من نصف النساء اللواتي شاركن في دراستنا يعتقدن أنّ عائلاتهنّ تقف في وجه تقدّمنهنّ المهنيّ. وقد أشارت إحداهنّ إلى ما يلي: "إنّ احتجاج شابة صاحبة مبادرة فردية إلى مساعدة أفراد عائلتها في جمع معلومات عن مشروع محدّد تودّ إطلاقه، لا تلقى أيّ مساعدة... يرفض أهلنا مفهوم أنّ تعمل ابنتهنّ لحسابها الشخصيّ".

تجدر الإشارة إلى أنّ أفراد العائلة الذكور هم الأكثر رفضاً لفكرة إطلاق بناتهم أو شقيقاتهم مشروعهنّ الخاصّ. ولا ينبع ذلك من المحافظة المتجردة بقوّة فحسب، بل أيضاً من إنعدام الثقة في قدرة المرأة على التفوّق في العمل.

في الإطار نفسه، يؤكّد بعض الباحثين أنّ طبيعة العائلة العربية تعيق أنشطة المبادرات الفردية كما هو مذكور في (Haddad, 2004). فالبنية الأبوية السائدة تحدّ من تطوير الإبداع والمجازفة والتفكير النقدي، تدعهما الطبيعة الجماعية للثقافة (Hofstede, 1984, 1997) التي نادرًا ما تفسح المجال لمساعي الفرد وحسّه الإبتكاري. مرّة أخرى، نشير إلى وجود اختلاف بين البلدان العربية في هذا المجال.

**٢. التغرات في التدريب الإداري والمالي:** عبرت نساء كثيرات في المقابلات عن افتقارهنّ إلى بعض المهارات المهمّة، وإن كانت أوليّة، في مجال الإدارة. هذا وتشير الأبحاث حول المبادرات الفردية إلى أنّ إيمان الفرد بفعاليّته عامل مهمّ للنجاح (McGee et al., 2009; Baum & Bird, 2010). فعندما تشعر

## الملاف

كثيرات هن الشابات اللواتي لا يدركن الإمكانيات التي تنطوي عليها المهنة الحرّة على صعيد حياتهنّ وتطورهنّ الشخصي والإقتصادي. وهذا الواقع ليس استثنائياً نظراً إلى ندرة النماذج التي يقتدي بها. فقد تمكن عدد ضئيل جداً من النساء من إنشاء المشاريع الخاصة الناجحة من العدم. تجدر الإشارة إلى أنَّ الاحتفال علينا (بالعدد الذي ما زال قليلاً للأسف) بالمبادرات الفردية النسائية الناجحة مهم جداً لأنَّه يزيد إيمان الشابات بفعاليتهنّ ويساعدهنّ على تخطي مخاوفهنّ الخفية.

في هذا السياق، ينبغي أن تضطلع الحكومات والبرلمانات في المنطقة بدور مهمٍ في صياغة قوانين مؤيدة للمبادرات الفردية النسائية وتطبيقاتها تطبيقاً صحيحاً. لكنَّ القوانين وحدها لا تكفي لتغيير مجتمع بأسره. فالمطلوب كذلك هو تحول في المعايير والتوقعات الثقافية وإعادة التأكيد على دور الدين الإيجابي في مسألة عمل المرأة. نشير في هذا الإطار إلى وجود توجه متزايد ولكن غير حاسم في الخطاب الديني يؤكد أنَّ عمل المرأة لا يتعارض ومفهوم الإسلام (المزيد من المعلومات، راجع صيداني، 2005). إنَّ حظي هذا التوجه بالدعم والتشجيع، يمكن تحقيق تحرك إيجابي نحو فهم أفضل لدور المرأة. ولا يكون هذا التحرك منافياً للدين، لا بل إنه يستعمل المفاهيم الدينية استعمالاً إيجابياً ليؤكد أنَّ عمل المرأة مفيد للمجتمع والتنمية الاقتصادية. وبالتالي، تقع مسؤولية كبيرة على عاتق المنظمات الدينية والمدنية لتبهّر أنَّ المبادرات الفردية النسائية لا تتعارض بأيِّ شكل من الأشكال مع المعايير الثقافية والقيم الدينية العزيزة.

تجدر الإشارة أخيراً إلى أنه ينبغي دفع ثقافة المبادرات الفردية قدماً في التعليم الثانوي وعدم إرجائه حتى السنوات الجامعية. فشخصية الفرد في مجال المبادرات الفردية تتكون في معظمها في سن مبكرة وكلما أبكرنا في زرع روح المبادرات الفردية لدى الشباب، تكون هذه الثقافة أكثر فعالية واستدامة. وبالتالي، ينبغي دعم تدريب المعلمين وتطوير المنهج الدراسي (Bell-Rose & Payzant, 2008)، مع مراعاة البيئة الثقافية في المنطقة العربية.

في السنوات القليلة الماضية، قطعت المرأة العربية أشواطاً هائلة في مجال المبادرات الفردية ولكنها ما زالت تحتاج إلى الدعم والمساعدة والمساعدة والتمكين في جهودها الآيلة إلى تخطي العوائق البيئية والاجتماعية والشخصية. وبالتالي، تعتبر مساهمة الجيل الشاب، من الذكور والإناث، في تطوير مشاريع جديدة خطوة رئيسية لتحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي في المنطقة العربية.

يوسف صيداني، بروفيسور مساعد ورئيس قسم منهج الإدارة والتسيير والمبادرات الفردية في كلية العليان لإدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان  
البريد الإلكتروني: ys01@aub.edu.lb

## المراجع كما وردت في النسخة الأصلية

## REFERENCES

- Arabic Knowledge@Wharton.** (2010, May 4). How women entrepreneurs are driving business in the Middle East. Retrieved December 26, 2007, from <http://knowledge.wharton.upenn.edu/arabic/article.cfm?articleid=2445>.
- Baum, J., & Bird, B.** (2010). The successful intelligence of high-growth entrepreneurs: Links to new venture growth. *Organization Science*, 21(2), 397-412, 587.
- Bell-Rose, S. & Payzant, T.W.** (2008). Youth entrepreneurship education in America: A policymaker's action guide (Foreword). Presented by the Aspen Youth Entrepreneurship Strategy Group. The Aspen Institute.
- Brush, C. G.** (1999). Research on women business owners: Past trends, a new perspective and future directions. *Entrepreneurship Theory and Practice* 16(4), 5-30.
- Buttner, H. & Moore, D.** (1997). Women's organizational exodus to entrepreneurship: Self-reported motivations and correlates with success. *Journal of Small Business Management* 35(1), 34-47.
- Cabral-Cardoso, C.J.** (2004). Women in management in Portugal. In J.M. Davidson & J.R. Burke (Eds.), *Women in management worldwide: Facts figures and analysis* (pp. 83-98). Aldershot: Ashgate Publishing Company.
- Chamlou, N.** (2007, January). *Women as engines of economic growth in the Arab world: Moving forward*. Report of the roundtable meeting at the Foreign & Commonwealth Office, London, United Kingdom.
- Cooke, F. L.** (2004). Women in management in China. In M. Davidson & J.R. Burke (Eds.), *Women in management worldwide: Facts figures and analysis* (pp. 243-258). Aldershot: Ashgate Publishing Company.
- Davidson, M.J., & Burke, R.J. (Ed.).** (2004). *Women in management worldwide*. Aldershot: Ashgate Publishing Company.
- Dunlop, I.** (2006). Business and youth in the Arab World: A sourcebook of business partnerships in youth employment and enterprise development. International Business Leaders Forum (IBLF).
- Economic intelligence Unit (EIU).** (2007). Country Profile 2007: United Arab Emirates. London, UK: EIU.
- Fielden, S.L. & Davidson, M.J.** (2005). *International handbook of women and small business entrepreneurship*. Cheltenham: Elgar.
- Glass, A.** (2007). Working women contribute US\$3.4bn to the UAE's Economy. Retrieved December 26, 2007, from <http://www.arabianbusiness.com/working-women-contribute-us-3-4bn-the-uae-s-economy-157854.html>
- Haddad, N.** (1993). *Entrepreneurship in small industries in the Arab countries*. Proceedings of the Expert Group Meeting on Creation of Indigenous Entrepreneurship and opportunities for Small and Medium-Scale Industrial Investment. Damascus: ESCWA.
- Hadidian, T.V.** (2004). *Entrepreneurship, internationalization and export marketing: The case of Lebanon*. An unpublished MBA project at the Olayan School of Business at the American University of Beirut.
- Hisrich, R.D. & Brush, C.G.** (1986). *The woman entrepreneur*. Lexington: Lexington Books.
- Hofstede, G.** (1984). *Cultural consequences: International differences in work-related values*. Beverly Hills, CA: Sage Publications.
- Hofstede, G.** (1997). *Cultures and organizations: Software of the mind*. Cambridge, England: McGraw-Hill.
- Hoxha, D. & Krasniqi, B.** (2008). Female entrepreneurship in Kosova: Does gender difference hypothesis hold? *International Journal of Business and Management Research*, 1(1), 23-40.
- Izyumov, A., & Razumnova, I.** (2000). Women entrepreneurs in Russia: Learning to survive the market. *Journal of Developmental Entrepreneurship*, 5(1), 1-19.
- Kabasakal, H., Aycan, Z., & Karakas, F.** (2004). Women in management in Turkey. In J.M. Davidson & J.R. Burke (Eds.), *Women in management worldwide: Facts figures and analysis* (pp. 273-293). Aldershot: Ashgate Publishing Company.
- Machado, H.P.V., Gimenez, F.A.P., Gomes, V., Aliglieri, L.M., Pelisson, C., & Aligerli, L.A.** (2002). Female and male entrepreneurs' managerial behaviour: A Brazilian study. *Management International*, 7(1), 21-32.
- McGee, J., Peterson, M., Mueller, S., & Sequeira, J.** (2009). Entrepreneurial self-efficacy: Refining the measure. *Entrepreneurship Theory and Practice* 33(4), 965-988.

# التعليم الفني والتدريب المهني للمرأة

## دراسة حالة اليمن

### لara أوهلنهاوت

عموده الفقري)، يظهر أن الغالبية الساحقة منهن يشغلن وظائف مثل معلمات، أو ممرضات، أو سكريترات، أو في خدمة الزبائن، في قطاعات تعتبر "مناسبة" و"أنثوية" (Durr, 2004). ولكن يتوقع لا يبقى الأمر على حاله. فالارتفاع الأخير الذي طاول مستويات الفقر في اليمن، أرغم المزيد من النساء على البحث عن عمل وإعالة عائلاتهن، كون مداخيل "المعيلين" الذكور لا تكفي وحدها لتأمين المعيشة، مع الإشارة إلى أن هذا الوضع بات منحى سائداً لا يميز بين الطبقات الاجتماعية في اليمن. وبالتالي أصبحت الضرورات المالية تتمي، أكثر فأكثر، انخراط المرأة في القوى العاملة.

وفي سياق متصل، تجادل المقالة التالية دفاعاً عن فكرة مفادها أن نفاذ المرأة واندماجها بشكل أفضل في نظام التعليم الفني والتدريب المهني وكذلك تمكينها من خلال توفير المهارات العملية التي يتطلبتها سوق العمل، بما بمتاحة عاملين يمكن أن يعززاً إلى حد بعيد فرص النساء في العثور على وظائف مدرة للربح. وتنطوي المنهجية المستخدمة على ما يلي: مراجعة الاستراتيجيات والوثائق الواردة من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن، وغيرها من تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة، إضافة إلى مقابلات شبه منظمة مع (موظفين) فنيين من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، وعمراء معاهد، ومدرسین ومنظمات غير حكومية في اليمن ت تعمل في مجال التدريب على المهارات. كما جرى تنظيم حلقات دراسة صغيرة ضمت حوالي 200 طالب من نظام التعليم الفني والتدريب المهني من المحافظات اليمنية الثلاث لا وهي صنعاء، وتعز، وعدن، فضلاً عن مقابلات أجريت مع أرباب عمل من القطاعين الخاص والعام في اليمن.

نظام التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن وتحدياته في اليمن وربما في كثير من الدول المتقدمة والنامية،

**الشباب والمرأة في سوق العمل اليمني**  
تشهد اليمن ارتفاعاً صارخاً في معدل النمو السكاني يؤدي كل سنة إلى دخول حوالي 200 ألف شاب إلى سوق العمل، علمًا أن هذه الأرقام تفوق الطلب على اليد العاملة، في بلد يتضائل فيه استحداث فرص العمل بفعل التدهور الاقتصادي. فمعظم الشباب في اليمن يعملون في أكثر الأحيان في قطاع الاقتصاد غير الرسمي في ظل انعدام الآفاق لإبرام عقود رسمية، وللحصول على الضمان الاجتماعي أو أي من أشكال التأمين. كما أن القدرة المحدودة التي يتسم بها نظام التعليم الرسمي لجهة إعداد الشباب لدخول سوق العمل تؤدي هي الأخرى إلى "نقص مهارات" مزمن في اليمن.

بناءً على ما تقدم، تقتصر قدرة نظام التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن على استيعاب 0,2 في المئة فقط من كل دفعـة سنوية في التعليم الثانوي العالي مع العلم أن عدد الشابـات لا يتجاوز 13 في المئة فقط من هذه النسبة، وهو رقم يتناسب مع انخفاض المعدل الكلي لمشاركة المرأة في سوق العمل في اليمن (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، 2007).

ولفهم الحالة المذكورة أعلاه، لا بدّ من التدقيق في التحدّيات الهامة التي تتعرض المرأة التي تود الانخراط في القوى العاملة. فالعاملات من النساء مقيّدات بعدد من العوامل التي تشمل تدني المستوى التعليمي، والزواج المبكر<sup>1</sup>، وارتفاع معدلات الخصوبة، واستمرار الفكرة الثقافية السلبية عن "المرأة العاملة". إن الأدوار التقليدية لكل من الجنسين والتي ما زال يلاحظ سعادتها في اليمن تعني أن وجود المرأة يتركز في معظم الأحيان في القطاعات المرتبطة تقليدياً بدورها. وفي الواقع، بمجرد إلقاء نظرة على القطاعات الرسمية التي تعدّ نساء (باستثناء قطاع الزراعة إذ تعتبر المرأة الريفية

- Moy, J. W. H., Luk, W. M., & Wright, P. C. (2003). Perceptions of entrepreneurship as a career: Views of young people in Hong Kong. *Equal Opportunities International*, 22(4), 16-40.
- Maysami, R.C., & Goby, V.P. (1999). Female business owners In Singapore and elsewhere: A review of studies. *Journal of Small Business Management*, 37(2), 96-105.
- MOP. (1997). Statistical Yearbook (1997). Abu Dhabi: Ministry of Planning.
- Mueller, S.L. & Dato-On, M. (2008). Gender-role orientation as a determinant of entrepreneurial self-efficacy. *Journal of Developmental Entrepreneurship*, 13(1), 3-20.
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). (1998). *OECD Employment Outlook*. Paris, France: OECD.
- Omar, A., & Davidson, M. J. (2004). Women in management in Malaysia. In J.M. Davidson & J.R. Burke (Eds.), *Women in management worldwide: Facts figures and analysis* (pp. 259-272). Aldershot: Ashgate Publishing Company.
- Orhan, M. (2001). Women business owners in France: The issue of financing discrimination. *Journal of Small Business Management*, 39(1), 95-102.
- Pardo-del-Val, M., & Ribeiro-Soriano, D. (2007). Political support for women entrepreneurs: The equal community initiative in Spain and Portugal. *Equal Opportunities International*, 26(8), 761-777.
- Petraki Kotis, A. & Ventoura Neokosmidis, Z. (2004). Women in management in Greece. In J.M. Davidson & J.R. Burke (Eds.), *Women in management worldwide: Facts figures and analysis* (pp. 19-31). Aldershot: Ashgate Publishing Company.
- Sandberg, K.W. (2003). An exploratory study of women in micro enterprises: Gender-related differences. *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 10(4), 408-417.
- Sarri, K. & Trihopoulou, A. (2005). Female entrepreneurs' personal characteristics and motivation: A review of the Greek situation. *Women in Management Review*, 20(1/2), 24-36.
- Sayed, S. (2001, May). Women and governance in the UAE. Paper presented at the UNESCO conference on Women and Sustainable Development in the Arab World, Abu Dhabi, United Arab Emirates.
- Scherer, R.F., Brodzinski, J.D., & Wiebe, F.A. (1990). Entrepreneur career selection and gender: A socialization approach. *Journal of Small Business Management*, 28(2), 37.
- Scott, C.E. (1986). Why more women are becoming entrepreneurs. *Journal of Small Business Management*, 24(4), 37-44.
- Sidani, Y. (2005). Women, work, and Islam in Arab societies. *Women in Management Review*, 20(7/8), 498-512.
- Sidani, Y., Itani, H., & Baalbaki, I. (2007). *United Arab Emirates female entrepreneurs: Motivations and frustrations*. Philadelphia, PA, USA: Academy of Management Conference.
- Sidani, Y. & Thornberry, J. (2009). The current Arab work ethic: Antecedents, implications, and potential remedies. *Journal of Business Ethics* (Forthcoming).
- Singh, S.P., Reynolds, R.G. & Muhammad, S. (2001). A gender-based performance analysis of micro and small enterprises in Java, Indonesia. *Journal of Small Business Management*, 39(2), 174-182.
- Stevenson, L. (1986). Against all odds: The entrepreneurship of women. *Journal of Small Business Management*, 24(4), 30-36.
- Watson, J. (2003). Failure rates for female-controlled businesses: Are they any different? *Journal of Small Business Management*, 41(3), 262-277.
- Welter, F. (2004). The environment for female entrepreneurship in Germany. *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 11(2), 212-221.
- The Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) and The International Finance Corporation (IFC). (2007). *Women entrepreneurs in the Middle East and North Africa: Characteristics, contributions and challenges*. USA & Tunisia: CAWTAR & IFC.
- Wilson, F.M. (2004). Women in management in the United Kingdom. In J.M. Davidson & J.R. Burke (Eds.), *Women in management worldwide: Facts figures and analysis* (pp. 99-111). Aldershot: Ashgate Publishing Company.
- Woldie, A., & Adersua, A. (2004). Female entrepreneurs in a transitional economy: Businesswomen in Nigeria. *International Journal of Social Economics*, 31(1/2), 78-93.

هذه المراكن وبالمقارنة مع الرجال، تتحصر مشاركة النساء عادة أكثر بالقطاع الخاص وبالتالي فإنهن قلما يتمتعن بفرص الاطلاع على فرص التدريب المهني.

## **٤- غياب البنية التحتية**

إن الصنفون غير المختلطة في المعاهد المهنية والفنية المختلطة حيث غالبية الطلاب هم من الشبان (أي المعاهد الصناعية التي ترتكز على الميكانيك، والنجارة الخ...) تمنع وبشكل واضح دخول الشابات إليها. من هنا، لا بد من إعطاء الأولوية للمرأة، لا سيما لأنهن اللواتي يدخلن المجالات غير التقليدية والتي يهيمن عليها الرجال عادة، حتى ولو كان هذا يعني تأميم صنفون غير مختلطة كمرحلة أولى وصولاً إلى تحقيق مشاركة أكثر توازناً بين الرجل والمرأة.

جـ- تخمة المجالات التقليدية التي لا يحتمل أن تولد  
أي مدخول

في ظل ارتفاع مستويات الفقر في اليمن، ازداد عدد النساء اللواتي يتسجلن في معاهد التعليم الفني والتدريب المهني التي تقدم اختصاصات أنثوية تقليدية في مهارات مثل الخياطة والتطريز والأشغال اليدوية وخياطة الأزياء النسائية، والسيراميك وإلى ما هناك من اختصاصات، بهدف تأمين مدخول إضافي لعائلاتهن. بيد أن هذه المعاهد تقدم بمعظمها تدريبات في المهارات الأساسية البحثة التي غالباً ما تكون غير كافية للتمرس في مهنة محددة. وغالباً ما تكون المنتوجات متدنية الجودة عدا عن كون هذه المراكز لا تعنى بإرساء أي علاقات مع السوق (الجهة استهداف السياح، والمغتربين، والتصدير، والطبقة الوسطى الحضرية اليمنية، إلخ). وبالتالي يصعب على المرأة التي تتخرج حديثاً من هذه الدورات إيجاد فرص عمل تدرّ مدخولاً فعلياً.

د - غياب المبادرات القادرة على زيادة دعم المرأة  
الدخول معاترك العمل

يسود في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني ككل إهمال مسألة التدريب على المبادرة الفردية في المهارات الأساسية في الأعمال التجارية، على الرغم من كون الاقتصاد في اليمن يعتمد على الشركات العائلية المتناهية الصغر والصغيرة. هذا وقد اعترفت

خص مشاركة النساء في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني، على الرغم من تجربة عدن التاريخية السابقة في ازدهار عمل النساء في الميدان غير التقليدية مثل التكنولوجيا البحرية، والنجارة، وأعمال الكهرباء والميكانيك خلال الحقبة الاشتراكية.<sup>3</sup>

أبرز التحديات التي تواجهه الشابات

على الرغم من وجود أدلة تشير إلى أن النساء يدخلن بأعداد متزايدة المهن غير التقليدية، فالارقام ليست مرتفعة وهي تُشكّل حالات فريدة أكثر منها اتجاهات يتوقع ازديادها في المستقبل. والجدير بالذكر في هذا الصدد هو وجود عدد من العوامل المهمة التي تم تحديدها على أنها عقبات أساسية تعترض دخول المرأة إلى هذه المراكز ونجاح خريجات نظام التعليم الفني والتدريب المهني اللواتي يسعين لإيجاد فرص عمل. في ما يلي سرد موجز لبعض هذه العوامل:

#### **أ- التمييز المزدوج الذي يعترض النساء**

تعاني الشابات في اليمن، بالمقارنة مع نظرائهن من الرجال، من غبن مزدوج عند دخول هذا القطاع وذلك بنتيجة أ) التصور التقليدي بأن نظام التعليم الفني والتدريب المهني يوفر تعليمًا من الدرجة الثانية وب) نظام يهيمن عليه الرجال. بيد أن المقابلات التي أجريت لغایات هذا البحث مع طلاب شباب، وأهل، وأساتذة، وأشارت إلى أن العوائق الثقافية، وإن كانت كبيرة، لا تشكل المانع الأساسي الذي يحول دون التحاق المزيد من النساء بهذا النوع من التعليم والانخراط في المهن غير التقليدية. وبحسب تعبير عميدة المعهد التجاري للبنات في صنعاء: "... إن كنا نتحدث عن الموانع الثقافية في اليمن التي تحول دون دخول المرأة مجال نظام التعليم الفني والتدريب المهني، فيمكن تخطيها بسهولة من خلال التوعية العامة. الناس في اليمن مستعدون للتغيير" (مقابلة خاصة). وتتجدر الإشارة إلى أن الافتقار إلى الوعي حول ماهية الخدمات التي يمكن

هذه المعاهد التقنية أن تقدمها هو على الأرجح المانع الأساسي. ونظرًا لحدودية قدرة هذه المعاهد على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين الملتحقين (وهم في أغلبيتهم من الذكور)، فرضت القيود على الحملات الدراسية الهدافة إلى الوصول إلى مقدمي الطلبات المحتملين، وذلك باعتراف عدد من رؤساء

جوانب المشاركة المتنوعة  
وفقاً للبيانات الحديثة المتوفرة من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، تبرز أدلة على كون النساء يدخلن إلى القطاعات الأقل تقليدية. في الواقع، تتوزع النساء الملتحقات بمعاهد التعليم الفني والتدريب المهني في العام 2009-2008 في كافة الأراضي اليمنية على الشكل التالي (وفقاً لمعدل الالتحاق بدءاً من النسبة الأعلى): برمجة الكمبيوتر، وإدارة المكاتب، والمحاسبة، وحضانة الأطفال، والتسويق، والإدارة، والتصوير الفوتوغرافي، والنشر المكتبي، والتصميم الداخلي، وصيانة الكمبيوتر الشخصي، ومعامل الإنتاج، والشبكات، وهندسة الاتصالات، والهندسة الإنسانية، والبناء والتشييد<sup>2</sup>. وفي الواقع، شكل التصميم الجرافيك ووسائل الإعلام الرقمية المنحى الأكثر شعبية بالنسبة إلى النساء في كلية صناعة الجامعية في العام 2008-2009. من ناحية أخرى، تزايد مشاركة المرأة أيضاً في المعهد الوطني للفنادق والسياحة (NAHOTI) الذي تم إنشاؤه حديثاً في صنعاء حيث يمكن إيجاد شابات يرغبن في أن يصبحن دليلات سياحيات، وهو قطاع كان يكاد لا يسمع بمشاركة المرأة فيه. هذا وقد صرحت نوال، إحدى طالبات المعهد، خلال مقابلتها بما يلي: ”حين أستقل الحافلة وتسألني المرأة الجالسة بجواري عما أفعل وأقول لها إنني أحضر الصفوف في مركز الدروس الفندقي والسياحية ينتابها الفتور والجفاء. وحتى في المعهد، وسط زملائي الطلاب،أشعر أنه يُحكم على باعتباري “أثنى” في هذا المجال“.

وفي معظم الأحيان، تفرد المحافظات الرئيسية والمدن الكبرى في اليمن بأعلى نسب لالتحاق النساء بمراكز التعليم الفني والتدريب المهني، في حين يلاحظ أن المشاركة تكاد تنعدم في المدن/ المقاطعات الأصغر. وعلى الرغم من أن صناعه هي العاصمة فهي تعد نسبة مئوية ضئيلة من النساء اللواتي يدخلن القطاعات غير التقليدية، مع الإشارة إلى أن الأعداد الأعلى تتركز في المعاهد التجارية (الاسكريتاريا، والإدارة، والمحاسبة) أو المهارات التقليدية (مثل الخياطة، والسيراميك، وتصفييف الشعر، إلخ). ولكن تلاحظ المشاركة المتزايدة والمتنوعة في الكليات في مقررات مثل تكنولوجيا المعلومات، والتصميم الجرافيكى، وتكنولوجيا المعلومات. هذا وتشهد عدن سيناريوهات مماثلة في ما

**الملاف**

آخرى لردم هذه الفجوة، وهي تقضى بتهيئة بنية تحتية ملائمة لدخول الشابات نظام التعليم الفنى والتدريب المهني. فاستحداث صفواف غير مختلطة في المعاهد الصناعية حيث الأغلبية من الطلاب الذكور يشكل، في الواقع، خطوة سهلة يمكن أن تتحقق نتائج مهمة. وقد يكون السبيل إلى ذلك تعزيز المناهج التعليمية الحالية المتبعه في نظام التعليم الفنى والتدريب المهني مع التدريب على مهارات الحياة ومهارات كسب الرزق، فضلاً عن البحث عن عمل، وكتابة السيرة الذاتية وإجراء مقابلات العمل، بين أمور أخرى. كما يمكن إدراج التدريب على المهارات الأساسية في مجال الأعمال والعمل الحر في المناهج التعليمية الحالية المعتمدة في التعليم الفنى والتدريب المهني من خلال إعتماد أنظمة شركات الأعمال الناشئة وقويتها بحيث تستهدف بشكل خاص المراكز التقليدية حيث توجد النساء الأقل حظوة من خلفيات أكثر فقرًا.

وأخيرًا، لا بد من تعزيز قدرة الوزارة، وعلى وجه الخصوص، (الدائرة النسائية) التي ينبغي دعمها لتعيم قضايا النوع الاجتماعي في الاتجاه السائد الذي تتبعه في عملها. وتتجذر الإشارة هنا إلى الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الوزارة في التنسيق بين المنظمات الوطنية التي تروج لعمالة المرأة بما في ذلك الصلات بالقطاع الخاص. كما أنه على الوزارة أن تبادر إلى إيجاد نظام مراقبة وتقدير يراعي الفوارق بين الجنسين بهدف إستحداث قائمة بيانات خاصة بالشابات تشمل الناحيتين النوعية والكمية.

لara أوهلنهارت، مستشاره للتنمية تعمل في مجال الجندر والعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
بريد الكتروني: lara.uhlenhaut@gmail.com

حاجة ملموسة إلى تغيير التصور المتجذر والنمطي المرتبط بنظام التعليم الفنى والتدريب المهني بهدف بلوغ عدد أكبر من الفتيات البالغات. ويمكن أن تشمل هذه المبادرات: إطلاق حملة إعلامية وطنية واسعة النطاق يبرز فيها الخريجون والخريجات العاملون في اختصاصات نظام التعليم الفنى والتدريب المهني التي لا ترتكز على "العمل اليدوى" فحسب؛ وإطلاق حملة توعية منظمة واسعة النطاق في المدارس الثانوية ترتكز على الوصول إلى الفتيات البالغات، فضلاً عن الأهل، وإعادة النظر في مواد الترويج التابعة للوزارة وللمعاهد (مثل كتب المعاهد، والتقارير السنوية والموقع الإلكتروني)؛ وتطوير مبدأ الصورة الإيجابية التي تتضمن رجالاً ونساء يعملون في مجال الديكور الداخلى، أو استخدام الحاسوب بغض النظر، أو وسائل الإعلام المتعددة الوسائل؛ وإنتاج الصور التي تظهر فيها المرأة عنصراً ناجحاً في النظام لا مجرد متلقية سلبية (أى صورة نساء يستخدمن الأجهزة الإلكترونية بدلاً من الاكتفاء بالجلوس خلف المكاتب).

وفقاً لرينا، إحدى مدرسات نظام التعليم الفنى والتدريب المهني: ما زال المجتمع غير مدرك أن سوق العمل يشهد طلباً على مجالات الدراسة الجديدة هذه. بالإضافة إلى ذلك الآباء والأمهات لا يزالون يتذمرون بفكرة أن بناتهم يجب أن يضمن مستقبلهن من خلال ارتياح الجامعات، مع أن الواقع يظهر أن كثيراً هم خريجو الجامعات الذين يعجزون عن إيجاد عمل. (رينا، مدرسة تصوير فيديو في مركز التعليم الفنى والتدريب المهني التجاري في عدن)

في هذا المعرض يجدر القول إنه يمكن اللجوء إلى طريقة

لهار وقد شملت هذه الجهود: أ) زيادة المرونة في ما يتعلق بمؤهلات النساء بـ(تحفيض التكاليف المترتبة على التحاق النساء). كما أنشأت الوزارة قسم المرأة والتدريب النوعي المولج معالجة شؤون، والمعوقين، والمهتمتين اجتماعياً والتوجه إليهم. وعلى غرار ما هو سائد في الكثير من البلدان، في أعقاب مؤتمر بكين حول المساواة بين الجنسين وإقامة الآليات الوطنية لتمكين المرأة في كافة أنحاء العالم، لا تبرهن الأقسام الخاصة بالمرأة، التابعة لمؤسسات كبيرة عن أي فعالية تذكر نظراً لافتقارها للموارد البشرية أو التقنية أو المالية اللازمة لتنفيذ مهامها. والأسوء من ذلك، هو ميل هذه المقاربة إلى تهميش النساء أكثر فأكثر وإلى استبعادهن من خلال معاملتهن على أنهن "أهداف" منفصلة بخلاف من معاملتهن كمستفيدات متساوية كما هي حال الشبان. وأماماً في سبيل تحقيق مشاركة نسائية أوسع، فتعمل الوزارة بشكل خاص بصورة مستقلة وبقليل من الشراكة مع المنظمات الرئيسية الأخرى في اليمن التي يمكن أن تساهم في المضي قدماً بالنهوض بالمرأة في مختلف القطاعات.

ز- عدم وجود أبحاث وبيانات موثوقة يبني عليها تخطيط السياسات من هذا المنطلق، بات التحدي الأكبر الذي تواجهه الوزارة والذي ينطبق على الشبان والشابات المتخريجين والمتخرجات على حد سواء يتمثل بغياب الرقابة القوية ونظام تقييم يتبع تقدم الخريجين الشباب فضلاً عن الافتقار إلى البيانات الموثوقة، النوعية منها والكمية، حول خريجي نظام التعليم الفنى والتدريب الفنى. وتتجذر الإشارة في هذا الصدد إلى أن غياب بيانات ودراسات مفصلة موثوقة تحدد احتياجات سوق العمل وأداء الخريجين في القطاعات التي اختاروها، إضافة إلى غياب رقابة منهجية ونظام تقييم لها، يعني استحالة إعداد سياسة موضوعية وأى تخطيط من شأنه أن يحسن فرص الخريجين الذين يدخلون سوق العمل.

**بعض السياسات الممكنة**  
على ضوء ما تقدم، تُقترح مجموعة التوصيات التالية بهدف سد الثغرات المذكورة أعلاه. من هنا، تبرز الحاجة إلى توعية الشابات وتشجيعهن على الالتحاق بمراكز التعليم الفنى والتدريب المهني انطلاقاً من الآلية إلى اجتذاب المزيد من النساء إلى المراكز التابعة

للوزارة أيضاً، في الاستراتيجية الوطنية التي تتبعها في التعليم الفنى والتدريب المهني، بالحاجة إلى تشجيع روح المبادرة الفردية وتحفيزها في نظام التعليم الفنى والتدريب المهني ودمج التدريب على تنظيم المشاريع في المناهج التعليمية العادلة في هذه المعاهد. وحتى يومنا هذا، قلة من الأدلة تشير إلى إدراج التدريب على المبادرة الفردية في مناهج التعليم في المعاهد. يضاف إلى ذلك نقص الوعي بشأن العلاقة القائمة بين العمل الحر والتعليم الفنى والتدريب المهني.

**ج- الثغرات في البحث عن عمل**  
تعتبر خدمات البحث عن عمل والإرشاد الوظيفي محدودة بالنسبة إلى الخريجين والخريجات الجدد على حد سواء. فمكاتب التوظيف في اليمن ضعيفة من حيث الهيكلية وهي، إلى ذلك، تفتقر إلى الارتباط القوي إن بـ(نظام التعليم الفنى والتدريب المهني أو بالقطاع الخاص). من هذا المنطلق تجري غالبية التوظيفات في اليمن من خلال العلاقات الشخصية. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الرجال الذين هم أكثر نشاطاً في الحياة العامة ويتبعون وبالتالي بفرص أكبر للنفاذ إلى المعلومات حول ما هو متاح. إلا أن هذه الطريقة في البحث عن عمل لها تداعياتها على الشابات، اللواتي تقصر فرص معظمهن على المجالات الخاصة. بالإضافة لذلك أن ارتفاع معدل بطالة النساء يتضاعف تلقائياً فمن المرجح، حين تعتمد نساء شبابات عاطلات عن العمل على نساء آخريات عاطلات عن العمل أيضاً ليبحثن لهن عن عمل، أن يواجهن بعض الصعوبات في هذه المهمة. غالبية الخريجات اللواتي تمت مقابلتهن من نظام التعليم الفنى والتدريب المهني لغايات هذا البحث أشارن إلى أن مقاربتهن الفردية للشركات هي الأسلوب الذي يتبعنه في البحث عن عمل واعترفت كثيرات منهن أن هذه المقاربة تبوء بالفشل في غالب الأحيان.

**ح- محدودية قدرة المؤسسات الوطنية الرائدة على دعم دور المرأة في التعليم الفنى والتدريب المهني**  
على المستوى المؤسسي، بذلك وزارة التعليم الفنى والتدريب المهني في اليمن، بوصفها الجهة المسئولة عن كل المراكز التابعة للدولة، بعض الجهات المهمة الآلية إلى اجتذاب المزيد من النساء إلى المراكز التابعة

## الرعاية الاجتماعية ومشاركة المرأة في سوق العمل في لبنان

سايكو سوجينا

١. الزواج المبكر في اليمن منتشر، فقد جاءت نتيجة حملة الزواج التي أقيمت مؤخراً كما يلي: إرتفاع معدل سن الزواج لدى النساء من ١٠,٢ أعوام إلى ١٤,٧ أعوام، في مقابل إرتفاع من ٢٠,٩ أعوام إلى ٢١,٥ أعوام لدى الرجال. راجع حملة OXFAM للزواج المبكر
٢. المشاركة محدودة فهي تتراوح بين ٢٥٦ مُنسبة في برمجة الكمبيوتر إلى ثلث مُنسبة فقط في أعمال البناء
٣. خلال الحقبة الإشتراكية من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٦٩ شهدت عدن تزايداً في أعداد النساء العاملات في مختلف القطاعات الصناعية

المراجع كما وردت في النسخة الأصلية

### REFERENCES

- Durr, M. L. (2004). Employment trends for women in Yemen. Retrieved August 18, 2009, from, mosaldgww.org/uploads/FINAL\_PAPER\_MONA\_LISA\_ENGLISH.pdf
- Government of Yemen, Ministry of Technical Education and Vocational Training (MOTEVT). (2007). Republic of Yemen. The annual report (Sana'a).
- Women's Studies and Development Centre, Women's National Committee, Shima, and Oxfam GB. (2005). Campaign on early marriage in Yemen Retrieved August 18, 2009, from, <http://www.pptsearch.net/details-campaign-on-early-marriage-in-yemen-121878.html>

**الرعاية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي\***  
يقصد بالرعاية الاجتماعية كل عمل يستدعي التواصل مع الآخرين ومحاولة مساعدتهم في تلبية حاجاتهم، من مثل تأمين رعاية الأطفال، والعجزة، والمرضى، علماً أن التعليم أيضاً يعتبر ضرباً من ضروب عمل الرعاية، سواء كان لقاء أجراً مجانياً. والرعاية الاجتماعية نوع فريد من أنواع العمل. وبما أنها لا تدرّ الموارد المالية ولا تسهم في عجلة الإنتاج الاقتصادي الذي يقاس بحسب إجمالي الناتج المحلي، فإن التعريف الكلاسيكي للعمل لا يصنفها في خانة العمل الفعلي (Folbre, 2006).

والجدير بالذكر أن ديناميّات الرعاية تختلف ضمن الأسرة الواحدة باختلاف حجمها وطبيعتها، ما يعكس المنحى الديمغرافي، والتغير في بنية العائلة، والحالة السياسية والاقتصادية. فقد أدت الصراعات الداخلية والإقليمية في لبنان إلى وفاة أعداد كبيرة من الأشخاص وإلى موجات من التهجير الجماعي والمترافق بفعل سنوات الحرب الأهلية الطويلة (١٩٧٥-١٩٩١) وإنما أيضاً بفعل حرب تموز في العام ٢٠٠٦. علاوة على ذلك، وبسبب نقص فرص العمل المؤاتية، تشهد هجرة الذكور إلى الخارج ارتفاعاً يؤدي بدوره إلى اختلال التوازن بين الجنسين في البلاد. كما أن معدل الخصوبة المرتفع البالغ ٢,٢٩ في المئة (UNFPA, 2003) مقرّوناً بنسبة وفيات منخفضة أدى إلى اتساع نطاق شريحة سكانية تتّألف بشكل أساسى من المسنين البالغ عمرهم ٦٥ عاماً وما فوق.

لا تتضمّن سياسات العمل اللبناني قوانين أو سياسات أو خطط عمل محددة تقدّم فهماً شاملّاً وواضحاً لأعمال الرعاية غير المأجورة ضمن الأسر. قد يكون هذا ناجماً عن كون اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية (١٩٨١، رقم ١٥٦) لم تتمّ المصادقة عليها بعد. الضمان الاجتماعي اللبناني وقانون العمل والأنظمة المماثلة لها لا تحمي حقوق العمال ذوي مسؤوليات الرعاية العائلية. وبالتالي، ما من آلية مؤسّساتية تضمن توفيقاً أفضل بين العمل ومسؤوليات العائلة كالعمل بدوماً جزئيًّا، أو بدوماً منزليًّا، أو العمل عن بعد عن طريق الاتصالات، والإجازات المدفوعة والإجازات غير المدفوعة، ومراكز الرعاية في مكان العمل.

### منهجية البحث

تفيّد الدراسة الراهنة من مجموعة كبيرة من البيانات الكمية التي يمكن قياسها والنوعية التي تم جمعها من خلال مقابلات هاتفية وأخرى فردية توجّهها مجموعة من الأسئلة المعدّة بشكل جزئي والزيارات التي تم القيام بها إلى أطراف متعددين معنّين في الرعاية الاجتماعية. وتشتمل هذه الدراسة على ٣٠ دار حضانة خاصة، وشركتين خاصّتين للرعاية تتخذان من المنزل مقراً لهم، وخمس منظمات غير حكومية، ودار تمريض غير ربحي للعجزة، ومركز رعاية خاص للأطفال، وثلاثة

العائلة المصغرة. هذا وقد خلق التحول الاجتماعي السالف الذكر تحديات جديدة للنساء في سعيهن إلى إحلال توازن بين العمل والحياة العائلية.

في الأسر البالغ عددها 19 التي تمت دراستها (15 حالة رعاية للعجزة) و(4 رعاية معوقين)، يظهر أن أعمال الرعاية من مثل الإطعام والمساعدة في الإغتسال والمساعدة في استخدام الحمام، وإعطاء الأدوية، وإجراء التدليك وإلشارة الملازمة داخل المنزل كلها مهام يتولاها مقدمو الرعاية بمساعدة أو من دونها، يومياً. إضافة إلى بعض المهام الأسرية التي لا علاقة لها بالرعاية.

وقد تفاوتت الساعات التي تتم تمضيتها يومياً في الوظائف الأسرية التي لا علاقة لها بالرعاية، خلال أيام الأسبوع، بحسب تركيبة العائلات (عدد أفراد الأسرة وتوزيع الأعمار)، الوضع الوظيفي لمقدمي الرعاية، ونوع المساعدة المنزلية المتوفرة لدى هذه العائلات. وبالنسبة إلى الكثير من الأسر، تتحمل الرعاية الاجتماعية رسالة عاطفية وأخلاقية كبيرة وهي تعتبر مهمة عائلية. فالخدمات مثل دور التمريض للعجزة يتذكر إليها على أنها منشآت توفر الخدمات لأولئك الذين يعيشون من دون أي دعم عائلي.

توقفت والدتي السنة الماضية. وهي كانت طريحة الفراش وتعاني من آلام في القدمين ومشاكل في البصر. كانت في السبعين من عمرها، أنا ابنتها الوحيدة. وقد كان من الصعب جداً علي الاعتناء بها وتربيتها طفلينا الصغارين بينما كنت أشغل عملاً بدوام كامل. لذا اضطررنا أنا وزوجي إلى تقاسم الأعمال المنزلية. فكان هو يطهو بعد مجيئه من العمل ويعتنى بالطفلين، إذ لم يكن لدينا خادمة تتساعدنا في أعمال المنزل. وكانت شقيقة زوجي تقدم يد العون في بعض الأحيان. فوالدي ووالدنا كلهم متوفون. ولم يكن لدينا أي شخص آخر يمكن أن يعاوننا ويتقاسم معنا مهام الرعاية. ووالدتي إسبانية وكل عائلتها في إسبانيا. في الواقع، أنا لم أترك عملني. ولم أفك في الأمر قط حتى. فمعاشرنا بأهمية معاش زوجي كما أنتي أشارك بتسديد نفقات أسرتنا كلها. (ماري-لوين، 37 سنة، سكريبرة، متزوجة، أم لولدين، الأشرفية).

في الواقع، تؤثر ديناميات النوع الاجتماعي على توزيع الأعمال المنزلية حتى وإن لم تكن المداخل غير متساوية وهذا الأمر مقبول في أيامنا هذه من الرجال والنساء على حد سواء (Bittman, England, 2003). فوفقاً لنتائج استطلاع رأي مقاطع طاول 2797 أسرة في ثلاثة مناطق في لبنان (Khawaja & Habib, 2007) يظهر انقسام واضح في الأعمال داخل المنزل، إذ إن أكثر من 70% يفيدون بأن الزوجة تنجذب للأعمال المنزليّة مثل الطهي وغسل الملابس والصحون. كما يبيّن التحليل الترابط بين غياب اهتمام الزوج بالأعمال المنزليّة وانزعاج الزوجات نفسياً، وعدم الرضى الزوجي، والتعرّض بشكل عام وبالمقارنة مع الزوجات اللواتي ينخرطن أزواجهن انحرافاً كبيراً في الأعمال المنزليّة، فإن الزوجات اللواتي قلما ينخرطن أزواجهن في العمل المنزلي معرضات بنسبة 1,60 مرة أكثر للانزعاج، و96,2% أكثر لعدم الشعور بالراحة مع أزواجهن، و2,69 مرة أكثر للتعاسة. (Khawaja & Habib, 2007).

من أصل 16 أسرة كان مقدمو خدمات الرعاية الأساسية متزوجون، أسرة واحدة فقط أجابت

أفراد يقدمون خدمات الرعاية. إلى ذلك، أجري استطلاع للرأي وجيز ومقابلات فردية مع 22 سيدة ورجلين لبنانيين يتولون تقديم الرعاية الصحية، يعنون حالياً أو خلال السنة والنصف المنصرمة بالأطفال، أو العجزة، أو المعوقين من أفراد عائلاتهم. وكما جرى استكمال مقابلات أجريت مع 7 موظفي رعاية صحية بمقابلات متابعة أجريت مع أحد أفراد عائلاتهم (الزوج في ست من الحالات والحماية في واحدة من الحالات). يساعدنا استطلاع الرأي هذا في أن نفهم كيف ينظر إلى الرعاية الصحية، وكيف يتم تطبيقها وتقاسمها والتباحث فيها. ويتألف صلب هذا التحليل من تاريخ المصراع اليومي الذي تخوضه عملية تقديم الرعاية الصحية. فمعظم من أجريت معهم هذه المقابلات هم من الطبقة الوسطى ومن مناطق حضرية. إلا أنه لا يمكن تعليم نتائج استطلاع الرأي نظراً لصغر حجم العينة. والحصول على نتائج أكثر حسماً، لا بد من إجراء استطلاع رأي مع عينة عشوائية من الناس، ويتمثّل بمقدار ية زمنية.

## **مشاركة المرأة في سوق العمل في لبنان**

على نقىض التغيرات الاجتماعية، لم نشهد أي تغيير مهم على مستوى وعي المجتمع لمسألة عمل المرأة و موقفه منها. وبغياب المبادرات العامة أو الخاصة لاستحداث فرص العمل، لا تُعد مشاركة النساء في سوق العمل في لبنان متناسبة ومستوى تعليمها العالي، من الناحيتين الكمية والنوعية. إن القوة العاملة، التي تقارب 1.2 مليون شخصاً، تقدر بحوالى 50% من السكان في سن العمل (15-64 سنة). وعلى الرغم من إمكانية وجود مشاركة نسائية غير معلنة في الزراعة ونشاطات اقتصادية أخرى، غير رسمية، تبقى مشاركة المرأة في القوة العاملة متدايرة. ولم تطرأ إلا زيادة خجولة من 21,7 في المئة عام 1997 إلى 22,3 في المئة عام 2004، مع الإشارة إلى أن النساء يشغلن وظائف تتركز بشكل أساسي في قطاع الخدمات وهي وظائف ثابتة لقاء أجر. ويمكن القول بصورة عامة إن نسبة النساء الموظفات لقاء أجر قد ارتفعت منذ العام 1997 (من 72,5 في المئة إلى 83,3 في المئة عام 2004). ولكن الجدير بالذكر أن النساء ربوات العمل لا يمثلن إلا 1,1 في المئة من القوة العاملة، مقارنة بنسبة 6,4 في المئة من الرجال. ويقدّر أن 42 في المئة من عمل المرأة في البلاد يندرج في إطار الرعاية الاجتماعية (IL0, 2007). وأما نسبة البطالة فهي مرتفعة جداً بين الشباب اللبناني الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، علمًا أن الشابات يتأثرن سلبًا أكثر من الشبان نتيجة هذا الارتفاع في نسبة البطالة.

تختار النساء /أو هن ملزمات دخول سوق العمل و/أو البقاء فيه و/أو التقاعد جزئياً أو كلياً منه لسلة متنوعة من الأسباب والأهداف والقيود مثل البقاء على قيد الحياة من الناحية المالية والمادية، وتتأمين مدخول إضافي للعائلات وتحقيق ذاتهن. فمشاركة المرأة في سوق العمل وفي نشاطات المجتمع المدني يمكن أن تحدّها مسؤولياتها العائلية، ومهام الرعاية وغير الرعاية الملقاة على عاتقها. ففي بعض الحالات، يتوقع سائر أفراد العائلة من المرأة أن تعالج المسائل المتعلقة بمسؤولية الرعاية، وبالتالي أن تترك سوق العمل للأضطلاع بمسؤولية الرعاية الملقاة على عاتقها في المنزل.

## **مفاهيم الرعاية الاجتماعية في الأسر وممارستها**

غالباً ما تعتبر الرعاية الصحية في لبنان مسألة عائلية وخاصة تردد الدولة عادة بالتدخل فيها. وفي الواقع، تعتبر أنواع الأعمال المنزلية كلها وعلى اختلافها عملاً نسائياً. إلى ذلك، إن بعض الشعائر الاجتماعية التي تسود داخل هيكلية العائلة الكبيرة المؤلفة من الأقارب غالباً ما تستغرق وقتاً طويلاً وتستدعي عملاً مضنياً، وهي تشكل من هذا المنطلق عبئاً إضافياً على حاجات الرعاية التي تقتضيها.

**الملاف**

الاعتبار مجموعة أخرى من الحوافز المشتركة للعمل في السوق/المأجور مثل تحقيق الذات واستثمار معارفهم ومؤهلاتهم:

أقول وبكل تواضع إن دورى وجودي في مركز التأهيل كمدربة لعبا دورا حيويا بالنسبة إلى آخرين. فقد كنت بحاجة إلى المال لأن زوجي السابق لم يكن يساعدني مالياً. وبرأيي، إن العمل يقوى الإنسان. وبخلاف حياتي الشخصية التي اتسمت بنوع من الخيبة (سنوات طويلة من الانفصال، والشجارات حول الوصاية على أطفالى وأخيراً الطلاق)، منحني العمل الثقة وجعلني أنجح في حياتي (نها، ٥٥ يوماً، معالجة وظيفية، مطلقة)

وفعلاً، تُعاقب نساء كثيرات على دورهن الإيجابي عقاباً مباشرأً أو غير مباشرأً جراء غياب الحماية القانونية وسياسات العمل التي تحمي وتروج حقوقهن كعاملات لديهن مسؤوليات عائلية. فعمل الرعاية غير المدفوع يبقى غير مرئي، وعلاوة على ذلك، لا يعاد النظر فيه أبداً على صعيد السياسات. علاوة على ذلك، يصار إلى الحكم على القيمة المعطاة للأسرة بحسب سلوكيات أرباب العمل ونظرتهم داخل مؤسسات سوق العمل. وهذا يشمل هيمنة نموذج المعيل الذكر بين أرباب العمل الذكور والإإناث على حد سواء؛ على سبيل المثال يذكر التردد في دفع تكاليف إجازة الأمومة، وتوقع إنتاجية أقل لدى العاملات (طلبات إجازات مرضية إضافية، أيام عطلة، وعدم الرغبة و/أو عدم القدرة على العمل الإضافي، إلخ).

**تقديمات الخدمة الاجتماعية للتخفيف من عبء الرعاية الاجتماعية في الأسر** في دراستنا هذه، أجاب ١٣ شخصاً خصصوا لمقابلة بأنهم يحصلون على المساعدة من أنواع مختلفة من مؤسسات الرعاية ومقدميها (دور العجزة ودور الرعاية، ممرضين/ممرضات والخدم، إلخ). في حين يقدم ١١ من الذين أجرروا مقابلة هذه الرعاية بأنفسهم من دون الحصول على مساعدة منتظمة. وبصورة عامة، إن الأسر التي لديها مداخل متواضعة تنجز مهام الرعاية وغيرها بنفسها من دون الاستعانة بأي مساعدة مدفوعة. ومن بين الأسر الـ ١١ التي أجبت في هذه مقابلة أنها لا تلجأ إلى أي مساعدة مدفوعة، ٧ أسر ترأسها بطبعها الحال امرأة وعشرة أسر لا يبلغ مدخولها المعناد ٥٠٠ دولار أمريكي في الشهر. في هذه الأسر، تضطلع المرأة بدور اقتصادي مهم كما أنها تلعب دور المسؤول الأساسي عن تقديم الرعاية. كما يمكن أن تقدم نساء آخريات من أفراد العائلة الدعم أو المساعدة بصورة دائمة أو غير دائمة.

في الواقع، إن السياسة الاجتماعية في لبنان وعلى الرغم من إخفاقاتها (Jawad, 2002; World Bank, 2007)، تقدم اليوم خدمات اجتماعية جماعية مختلفة من خلال مراكز التنمية الاجتماعية، إلا ان الخدمات المتوفرة لا تلبى كفاية الحاجات المتزايدة للعائلات المصغرة وللأسر التي تعدد نساء عاملات لجهة تقديم خدمات تكون مفصلة أكثر بحسب الحاجات وبحسب الأشخاص. إن المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المؤسسات الدينية قد نجحت في مد يد العون لتلبية حاجات المجتمعات والشعوب. فقد كانت تلعب دوراً مكملاً لدور العائلة التي ما زالت هي مقدم الرعاية الأول، بين آخرين. ولكن خدمات الرعاية المتوفرة حالياً ليست بمتناول كل الأسر التي هي بحاجة إلى من يتحمل مسؤوليات الرعاية بسبب تكفلتها المرتفعة، وموقع هذه الأسر الجغرافي، ووصمة العار المرتبطة بها. وتتجدر الإشارة إلى أن إدارة الرعاية الاجتماعية ليست مسألة تعنى الأسر المتدينة الدخل دون سواها لا بل هي أيضاً مسألة يومية تعنى الطبقة الوسطى.

بأن الزوج هو القائم الوحيد بالأعمال المنزلية التي لا علاقة لها بالرعاية مثل الطهو والتنظيف. وفي ١٥ أسرة، تبين أن النساء هن من يتولين المسؤولية الكبرى لجهة تنفيذ الأعمال المنزلية أو الإشراف عليها. وبالفعل، إن ٩ من أصل ٢٢ أجريت معهم مقابلة في سياق هذه الدراسة اعتبروا أن الرجال يجب أن يتحملوا المزيد من المسؤولية في إنجاز الأعمال المنزلية. وفي الكثير من الحالات، يفسر غياب المشاركة والمساهمة بساعات العمل الطويلة:

أغادر المنزل عند الساعة ٧:٣٠ وأعود ادرجياً عند الساعة الرابعة بعد الظهر. يأخذ زوجي ابني (البالغ من العمر سنة ونصف) إلى دار الحضانة وهو في طريقه إلى العمل. وتعيده شقيقة زوجي عند الساعة الثالثة بعد الظهر وتبقيه في منزلها في حيننا، إلى أن أعود إلى المنزل قرابة الساعة ٤:٣٠. يأتي زوجي إلى المنزل قرابة الساعة الثامنة مساءً بعد اثنين عشرة ساعة من العمل. وباتنتظار عودته، أعتني بابني وأقوم بكل الأعمال المنزلية لليوم: التنظيف والطهو وكى الملابس. ليس لدينا خادمة مأجورة. كما أن زوجي لا يشارك البتة في أعمال المنزل. ونحن لم نناقش المسألة قط كما أنتي لم أطلب منه أبداً المساعدة. في بعض الأحيان، يمكنني شعور بالتعب من القيام بكل هذه الأعمال ولكنني اعتدت الأمر. قد يساعدني زوجي ولكنني لا أطلب منه ذلك، كوني أعي شدة الإرهاق الذي يشعر به بعد ١٢ ساعة عمل. (ماري-ترين، ٢٧ عاماً، سكريتيرة، متزوجة، برج حمود).

في الحقيقة، إن الانقسام الجندرى في العمل يعزز هيكلية السلطة الذكرية ونموذج الرجال المعيلين (Folbre, 2006). ولكن عملياً نجد عدداً من الأسر التي ترأسها نساء عازبات، أو مطلقات، أو أرامل، حيث تساهمن نساء غير متزوجات ومتزوجات متساوية دائمة في ميزانية العائلة. وفي حال الأزواج، قد يضاهي مدخل المرأة مدخل الرجل من حيث الأهمية. وعلى الرغم من هذا المنحى السائد، لا تتباخت كل الأسر في مسألة تقاسم الرعاية الاجتماعية بين الزوجين أو أفراد العائلة، لا سيما حين يكون بمقدورها الاستعانة بمساعدة شخص من خارج الأسرة مثل العمال الأجانب المهاجرين الذين يعملون خدماً في المنازل.

**مفاهيم الرعاية الاجتماعية في الأسر وممارساتها** قد تحدّ المسؤوليات العائلية ومهام الرعاية وغيرها من المهام الملقاة على عاتق المرأة من خيار مشاركتها في سوق العمل:

حين قررت الاعتناء بوالدي المثلولة وغير القادرة على الاعتناء بنفسها، استقلت من عملها. في الواقع، لم يكن لدى الـ خيار ولكنني أشعر بالمرارة حين أفكّر في مبلغ التقاعد الذي كنت سأحصل عليه لو أنتي عملت لأربع سنوات إضافية. ولكنني كنت الأقرب إلى والدتي بين إخوتي. وبما أن أشقائي كانوا يتعاونون بعض الأدوية، ظنوا أنه من الطبيعي أن أتولى أنا الاعتناء بها. ولم تعرّض زوجاتهم تقديم المساعدة يوماً. وبعد مرور أشهر على وفاتها بدأت البحث عن عمل. لم أدرك كم سيكون الأمر صعباً. ولكنني، في مطلق الأحوال، لم أندم على قرارى. فقد اعتنيت بوالدي بنفسي وأنا راضية مما فعلت. (ليلي، ٤٠ عاماً، جليسه أطفال، عزياء، برج حمود)

تختلف الدوافع التي تشجع على عمل خوض سوق العمل/المأجور، وأكثرها شيئاً إعالة العائلة والتمتع بالاستقلالية الاقتصادية. في الواقع، يملّك الكثير من الأزواج حسابات مشتركة تساهمن فيها المرأة بمدخلوها كلها أو بجزء منها وينفق منه الزوجان المال لتلبية الحاجات العائلية على أنواعها: المأكل، والملابس، والنفقات الطبية، وتعليم الأطفال. وكثير من أجريت معهم مقابلة يأخذون بعين

اجتماعية شاملة في لبنان في ما خص الرعاية الاجتماعية وترويج مشاركة المرأة في سوق العمل. فالرعاية الاجتماعية ليست مسألة تقتصر على مجموعة معينة من السكان لا بل هي بالأحرى مسألة تعني المجموعات والطبقات دون استثناء. ولا بد بالتالي من استراتيجية اجتماعية شاملة تستهدف مجموعة أوسع من المواطنين والعائلات الذين هم بحاجة إلى الرعاية الاجتماعية. وبطبيعة الحال، يمكن أن يشمل ذلك وضع سياسة عمل شاملة (وضمان إجازات مدفوعة وغير مدفوعة ومساعدات مالية) وسياسة رعاية اجتماعية بما في ذلك إمكانية حسم الخرائب على خدمات الرعاية الاجتماعية. ولا يكفي إجراء مراجعة شاملة للإطار التنظيمي حول الرعاية الاجتماعية لا بل لا بد أيضاً من القيام بخطوة تتمثل بإجراء المزيد من الأبحاث على الصعيد الوطني حول آثار التفاوت في تقديم الرعاية الاجتماعية على النساء والرجال وذلك بهدف التوصل إلى إطلاقة عملية صياغة سياسة شاملة.

سايكو سوجيتا هي اختصاصية في برنامج العلوم الاجتماعيه والإنسانية في الأونيسكو (UNESCO) في بيروت، لبنان.  
البريد الإلكتروني: s.sugita@unesco.org

#### المراجع كما وردت في النسخة الأصلية

#### REFERENCES

- Bittman, M., England, P., Folbre, N., & Sayer, L., & Matheson, G. (2003). When does gender trump money? Bargaining and time in household work. *American Journal of Sociology*, 109(1), 186-214.
- Folbre, N. (2006). Measuring care: Gender, empowerment, and the care economy. *Journal of Human Development*, 7(2), 183-200.
- Folbre, N., & Yoon, J. (2006). What is child care? Lessons from the 2003 American time-use survey. A working paper presented at the meetings of the International Association for Time Use Research (IATUR), Halifax, Nova Scotia, 2005.
- ILO Document (2007). An ILO post conflict decent work programme for Lebanon: A report of the September 2006 Multi-disciplinary Mission to Lebanon, ILO, Beirut.
- Jawad, R. (2002). A profile of social welfare in Lebanon. *Global Social Society* 2(3), 319-342.
- Jureidini R. (2003). *Migrant workers and xenophobia in the Middle East*. Geneva: The United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD)
- Khawaja, M. & Habib, R. (2007). Husbands' involvement in housework and women's psychosocial health: Findings from a population-based study in Lebanon. *American Journal of Public Health* 97(5), 860-866.
- World Bank. (2007). Lebanon economic and social impact assessment: From recovery to sustainable growth. Retrieved December 26, 2007, from [http://www-wds.worldbank.org/servlet/main?menuPK=64187510&pagePK=64193027&piPK=64187937&theSitePK=523679&entityID=000090341\\_20070403112518](http://www-wds.worldbank.org/servlet/main?menuPK=64187510&pagePK=64193027&piPK=64187937&theSitePK=523679&entityID=000090341_20070403112518)

**الرعاية الاجتماعية كفرصة عمل**  
تشكل الرعاية الاجتماعية سوقاً مزدهراً حيث تقدم الخدمات الأجنبية عملهن للطبقة الوسطى اللبنانيّة (Jureidini, 2003). وقد جرت العادة على أن النساء اللبنانيّات المتحدرات من عائلات فقيرّة، وعلى وجه التحديد من الجبال اللبنانيّة، كن يعملن لدى عائلات في بيروت كخدمات وكن يكفلن بمهام الرعاية وسوهاها. وعلى الرغم من أن هذا النوع من العمل يعتبر معيناً وقد بات يعطى حالياً لعمال المنازل الأجانب، فإن النساء اللبنانيّات والفلسطينيّات اللواتي قلما يتمتنّن بالكافئات وأمكانيّة الولوج إلى سوق العمل ما زلن قادرات على إيجاد مكان لهن في قطاع العمل غير النظامي هذا. والجدير بالذكر أن معدل بدل الأتعاب القياسي هو خمسة آلاف ليرة (3,5 دولار أميركي) للساعة الواحدة للنساء اللبنانيّات والفلسطينيّات والعاملات الأجانب اللواتي يعملن بدوام حر. وهذا النوع من وظائف تقديم خدمات الرعاية بدوام حر يجذب الكثير من الأسر التي ليس لديها مساحة كافية لإيواء خادمة تبيت في المنزل وحيث لا حاجة لخادمة بدوام كامل.

ناديا لاجئة فلسطينية تعيش في لبنان (35 عاماً، متزوجة، مقيمة في مخيم شاتيلا). تعتني ناديا بطفلة مني (36 عاماً، متزوجة، باحثة، مقيمة في الحمراء) الصغيرة البالغة من العمر سنتين، من الساعة 8:30 حتى الساعة الثالثة والنصف 5 أيام في الأسبوع. وهي تتقاضى 300 \$ في الشهر. كما تدفع مني تكاليف تعليم ابن ناديا الأصغر (حوالى 2000 \$ سنوياً بما في ذلك الدروس الخصوصية):

نعم إن يومي طويل جداً. فأنا أعمل في منزلي وفي منزل ربة عمل. ولكنني لست تعبة. فكوني أتقاضى معاشي الخاص هو بمثابة تجربة جديدة. وأناأشعر بأنني قوية جداً وأنا سعيدة إذ لست مضطّرّة إلى طلب المال من زوجي. (ناديا)

بالنسبة إلى مني، إن ترتيب الأمور على هذا النحو لا يجعل حياتها أسهل فقط لا بل يشعرها أيضاً بأنها تساهُم في مجتمعها من خلال خلق فرصه عمل لنساء آخريات:

أنا أفضل أن يكون لدى شخص مثلي، أي والدة عاملة. أولاً، يمكنني أن أستفيد من تجاربها. ثانياً، أرغم نفسي على العودة إلى المنزل عند الساعة الثالثة بعد الظهر كي تتمكن من الانضمام إلى عائلتها هي الأخرى. أن أكون ربة عمل جيدة، يخوّلني أن أكون والدة جيدة. أنا سعيدة جداً من كون فرصة العمل هذه والاستقلالية المالية تساهمن في تمكين ناديا. هذا هو البيت القصيد. إنني أساهم في مجتمعي، أقصد بذلك لبنان، من خلال تمكين النساء مثلها.

إلا أن ظروف العمل لم يقدّم خدمات الرعاية النسائية المذكورة أعلاه ضعيفة. ففي أغلب الحالات، لا يكون للهؤلاء النساء عقود، أو ضمان اجتماعي، أو أيّ ضمومية في النقابات، أو الشبكات الاجتماعية، وما من إطار قانوني أو إرادة سياسية لتحسين حقوق المساعدات الاجتماعيات. مع العلم أنّ الخلفيات التعليمية والمهنية لا تبدو ذات أهمية بالنسبة إلى أرباب العمل. فهم يصفون المستخدمين بحسب شخصياتهم بدلاً من وصفهم بحسب توصيفاتهم.

#### الخاتمة

لقد حللت هذه الدراسة مفاهيم الرعاية الاجتماعية المدفوعة وغير المدفوعة وممارساتها ضمن الأسر اللبنانيّة من أجل التمعن في الانقسام الجندي اللاحق بأنواع الأعمال المتصل اتصالاً وثيقاً بمشاركة المرأة في سوق العمل، وهي ضعيفة نسبياً. تسلط هذه الدراسة الضوء على غياب مقاربة لسياسة

الزراعة والأمن. وتعمل (56.1%) من النساء العاملات في الأردن بقطاعي التعليم والصحة في حين يتركز عمل الذكور في قطاعي الإدارة العامة والتجارة. وتشير البيانات إلى وجود 1047 مؤسسة تعمل في ميدان تقديم خدمات الرعاية والتأهيل منها (32) مؤسسة حكومية، و(1015) مؤسسة تتبع للقطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية، تقدم خدماتها للأيتام، وأطفال ما قبل المدرسة، والأحداث، والمتسولين، والنساء المعنفات، والفتيات الجانحات، وكبار السن، والأشخاص المعوقين.

ويعمل في هذا القطاع ما يقارب (8000) مستخدم غالبيتهم من النساء. وفي حين لا تتوفر بيانات دقيقة عن عدد الأشخاص الذين يتلقون خدمات الرعاية والتأهيل في البيوت، تشير التقديرات غير الرسمية إلى وجود (40,000 - 70,000) عاملة وافدة تعمل غالبيتها في ميدان تقديم الرعاية لكيار السن والأطفال والمعاقين.

وفي مؤسسات التعليم العالي تقبل الإناث على الالتحاق بتخصصات العلوم الإنسانية والأداب ومهن الخدمات المساعدة (مساعد تمريض، مهن طبية مساعدة، مساعد صيدلي) مقابل إقبال الذكور على مختلف المهن. وقد اسهم هذا التباين في الاختيار المهني وما صاحبه من تدني فرص العمل في مجالات العلوم الإنسانية والأداب إلى زيادة معدلات البطالة لدى المرأة لتصل إلى ضعف معدلاتها لدى الذكور. ونتيجة لذلك انحصرت فرص العمل المتاحة للمرأة في ميدان الخدمة والرعاية والتأهيل بشروط ومواصفات تقل عن الشروط والمواصفات التي تخضع لها الأعمال في الميادين الأخرى.

ولتتعرف على مدى تمنع المرأة العاملة في ميدان الخدمة والرعاية والتأهيل بالحقوق العمالية وتأثير النوع الاجتماعي على أوضاع العاملين في الميدان ومدى تأثير طبيعة الخدمة المقدمة ونوعية متلقبيها، أجريت دراسة ميدانية على عينة شملت (207) أفراد يمثلون العاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات غير ربحية كما أجريت مقابلات ميدانية مع بعض العاملات الأجنبيات في ميدان الخدمة والرعاية والتأهيل لدى الأسر وقد شملت العينة الذكور والإثاث

العمل للمرأة في ميدان الخدمة والرعاية والتأهيل، ومدى التزام الجهات المستخدمة للمرأة (حكومية، خاصة، مؤسسات غير ربحية، أسر) بشروط وقواعد العمل اللائق والحقوق العمالية بما في ذلك (العقود، الأجر، الإجازات، ساعات العمل، التأميمات، والنمو المهني، ومدى شعورهن بالامن الوظيفي، وغير ذلك).

ويقصد بخدمات الرعاية والتأهيل كما تتناولها هذه الدراسة جميع الأعمال والجهود الموجهة للعناية بالجاجات البدنية، والنفسية، والنمائية للأشخاص المتلقين لها من أطفال ومرضى وكبار سن وأشخاص ذوي إعاقات سواء قدمت هذه الخدمات في مؤسسات حكومية أو خاصة أو جمعيات غير ربحية أو داخل المنزل. وتتبادر هذه الخدمات من حيث نوعيتها ومداها إذ تتراوح بين مراقبة الأفراد ومجالستهم لبعض ساعات وبين الخدمات الشخصية المكثفة التي تشمل تفصيلات الحياة اليومية للأشخاص المعتمدين عليها بما في ذلك إطعامهم، وتنظيفهم، وتمريضهم، وتدريبهم، ومرافقتهم، ومراقبتهم الدائمة على مدار الساعة.

وتتضاعف أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول ميداناً يعتمد أداء العمل فيه ونوعيته على مستوى الخبر، والتعلق، والتعاطف الذي يبديه العاملين تجاه متلقى الخدمات من جانب، وللتأثير السلبي الذي يمكن أن يحدثه غياب الإحساس لدى العاملين بالعدالة والكرامة والحرية على نوعية الخدمة المقدمة من جانب آخر.

لذا فإن الوقوف على الواقع والمشاكل والتحديات التي تواجه العاملات في الميدان وتقديم التوصيات المناسبة يمكن أن يسهم في تطوير هذا القطاع ونوعية خدماته الأمر الذي يجعل منه ميداناً ملائماً يوفر فرص عمل مناسبة للمرأة، ويسهم في جذب واستقطاب النساء القادرات على العمل والراغبات في أداء هذا النوع من الخدمات ضمن شروط عمل لائق تكفل الحرية والعدالة والحقوق وتسهم في إيجاد الظروف الملائمة لتقديم خدمة نوعية متخصصة للفئات المتلقية لهذه الخدمات.

#### المرأة والعمل في الأردن

تبلغ نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل 12%. وقد تصل النسبة إلى 20% في حالة استثناء قطاعي

## عمل المرأة في ميدان تقديم الرعاية وإعادة التأهيل في الأردن

إعداد مركز الجنوب والشمال للحوار والتنمية  
عمان - الأردن، شباط 2009 مقدم لمنظمة العمل الدولية بيروت - لبنان

تقديم:  
خلال العقود الماضية شهد المجتمع العربي تحولات اجتماعية اقتصادية وديمغرافية لافتة أثرت على حجم الأسرة ووظائفها وأدوارها والعلاقات القائمة بين أفرادها. حيث انخفضت معدلات الخصوبة للنساء، وتأخر سن الزواج، وارتفع معدل التحاقيق النسائي والفتيات في التعليم، وزادت معدلات مشاركة المرأة بسوق العمل.

وبالرغم من زيادة الطلب على الخدمة والنمو الذي شهدته القطاع إلا أن هناك العديد من التحديات التي بقيت تواجه مقدمي ومتلقي خدمات الرعاية والتأهيل على حد سواء، حيث يعاني القطاع من تدني قدرته على الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات النوعية بكلفة معقولة، كما أسهم النقص الحاصل في البنية التحتية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية القائمة على تقديم الخدمات بما في ذلك من أنظمة وتدريب ومرافق وتجهيزات في تدني نوعية الخدمة المؤسسية وميل بعض طالبي الخدمة لتلقيها خارج الإطار المؤسسي من خلال الوافدة للقيام بها عوضاً عن المؤسسات والأسرة.

وفي ضوء هذه المعطيات فإن من الغيروري الوقوف على طبيعة العمل في هذا الميدان وتحديد العقبات التي تواجهها المرأة العاملة على مستويات التدريب والتأهيل وشروط العمل من حيث الأجر وساعات العمل والإجازات، وأوقات الراحة، والتأميمات المستحقة، وضمانات الأمان الوظيفي بما يكفل أداء خدمات نوعية تناسب واحتياجات الفئات المتلقية وتضمن تطور القطاع بالشكل الذي يلبي حاجة المجتمع للتنمية البشرية بمفهومها الواسع.

من هنا فقد جاءت مبادرة منظمة العمل الدولية في تبني دراسة إقليمية لأوضاع النساء العاملات في ميدان الخدمة والرعاية والتأهيل في عدة بلدان من بينها الأردن. وتأتي هذه الدراسة كجزء من مشروع منظمة العمل الدولية للتعرف على خصائص وأوضاع وظروف

هذه الأدوار كانت تؤديها وتهنخ بمعظمها المرأة بحكم التقسيم النوعي للعمل، وقد أسهمت هذا التخلص إلى انتقال مسؤلية أداء بعض هذه الأدوار إلى مؤسسات اجتماعية انشئت ل القيام بهذه الأدوار وتأدية الخدمات للفئات المحتاجة لها عوضاً عن الأسرة.

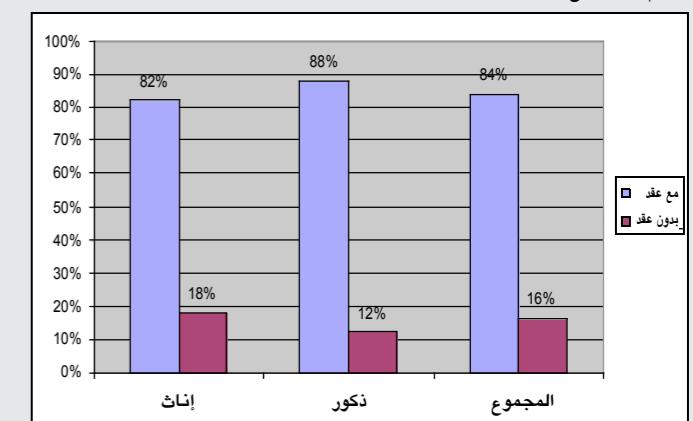
واستجابة للطلب المتزايد على خدمات الرعاية والتأهيل ظهرت العديد من المؤسسات الاجتماعية كدور الحضانة، ورياض الأطفال، ومؤسسات إيواء الأيتام، ودور الرعاية للعجزة وكبار السن ومرافقهم الدائمة والتأهيل للأشخاص المعوقين، إضافة إلى الجمعيات والملاجئ والبيوت. وأقبلت النساء على العمل في هذه المؤسسات مدفوعةً بالرغبة في الدخول إلى سوق العمل ومحكومة بندرة فرص العمل المتاحة لها في الميادين الأخرى.

وقد نمى قطاع خدمات الرعاية والتأهيل في الكثير من البلدان العربية لعدة عوامل ارتبط بعضها بارتفاع إقبال المرأة على الإنخراط في مؤسسات التعليم، والإلتحاق بسوق العمل، وجاء بعضها الآخر نتيجة لتخليها عن

## الملف

من مختلف أقاليم المملكة (شمال، وسط، جنوب)، جرى تحليل نتائجها وكانت على النحو التالي:-

١. نظام العمل: فيما يتعلق بنظام العمل، يعمل (84%) من العينة تحت مظلة التشريعات العمالية سواء كانت نظام الخدمة المدنية، أو قانون العمل والعمال الأردني، نظام عمل مع أو بدون عقد



ولا يزال (4%) من العاملين يتلقون أقل من (100) دينار شهرياً وبالرغم من أن قانون العمل والعمال الأردني قد أقر الحد الأدنى للأجر ب(150) دينار.

٣. ساعات العمل: بالنظر إلى أوضاع العاملين من حيث ساعات العمل بينت الدراسة أن معدل ساعات العمل لكافة أفراد العينة 46 ساعة أسبوعياً، كما أظهرت تفاوتاً طفيفاً بين عدد ساعات العمل الأسبوعي لكل من الإناث والذكور حيث بلغت 45 ساعة للإناث و47 ساعة للذكور.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن عدد ساعات العمل في مثل هذه الأحوال لا يشير إلى ضرورة استمرار العاملين في أداء الأدوار الموكلة لهم على مدار الساعة، وإنما يعبر عن قيامهم بأدوار الملاحظة والمتابعة الروتينية لمتلاقي الخدمات والجاهزية للاستجابة إذا ما استدعت الحاجة ذلك.

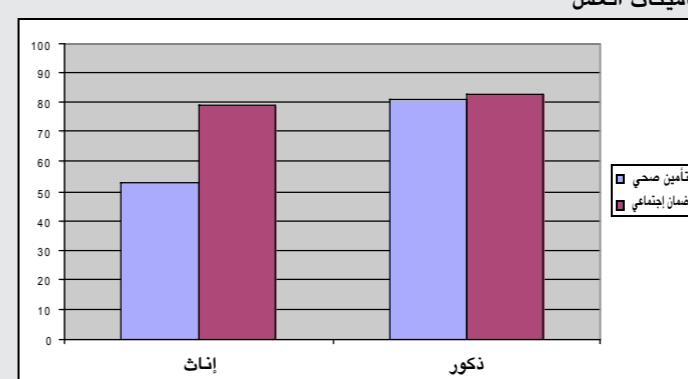
٤. تأمينات العمل: أشارت نتائج الدراسة إلى شمول (80%) من أفراد العينة بقانون الضمان الاجتماعي في حين يقدر (20%) منهم خارج مظلة الضمان.

أما فيما يخص التأمين الصحي فقد تبين أن (59%) من العينة مؤمنين صحيًا مقابل (41%) خارج مظلة التأمين الصحي. وقد أوضحت البيانات ارتفاع نسبة العاملين في ميدان الإعالة مقارنة بالعاملين مع النساء الأخرى حيث بلغت النسب (69%) و(38%) على التوالي.

في حين يوجد (16%) من يعملون خارج هذه المظلة. وأظهرت العينة اختلافاً محدوداً بين الذكور والإناث حيث تبين أن (18%) من الإناث، و(12%) للذكور يعملون خارج مظلة التشريعات العمالية مما يشير إلى إمكانية التعدي على حقوقهم العمالية (الشكل).

ولم تظهر العينة فروقاً كبيرة في التغطية القانونية بين العاملين في تقديم الخدمة والرعاية والتأهيل للأشخاص المعاقين والعاملين في ميدان

الخدمة والرعاية والتأهيل للفئات الأخرى، حيث بلغت النسب (85%) و(80%) على التوالي. وبقيت نسب العاملين خارج إطار الحماية القانونية (15%)، (20%) للعاملين في ميدان رعاية وتأهيل الأشخاص المعاقين والفئات الأخرى على التوالي.



٢. الرواتب والأجور: أشارت العينة إلى أن (91%) من أفرادها يتلقون أجوراً لا تزيد عن (300) دينار شهرياً، حيث أفاد (53%) من العينة بأن أجورهم لا تصل إلى (200) دينار

التالي.

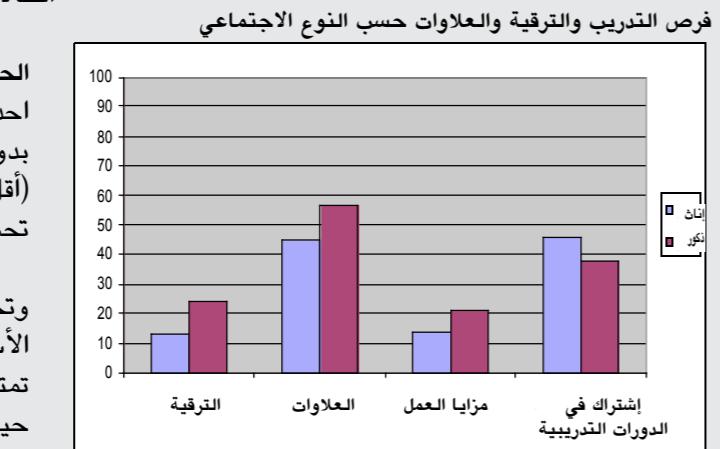
وبخصوص المرأة العاملة الوافدة بينت الدراسة أنها تواجه مشكلات اضافية تتجاوز ما تتعرض له المرأة الأردنية العاملة في ميدان الخدمة والرعاية والتأهيل لدى القطاع العام والخاص والمنظمات غير الربحية. فقد أكدت المقابلات التي أجريت لغايات إعداد هذه الدراسة مع عدد من النساء العاملات لدى بعض الأسر الأردنية ما ورد في تقارير منظمة العفو الدولية لعام 2008، وتقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان 2006 - 2007 وبين حجم المعاناة التي تواجهها المرأة العاملة المهاجرة، ونوعية المخالفات والتعديلات التي تقع على حقوقها الإنسانية والعمالية. وفيما يلي عرض لبعض الحالات التي توضح حجم المعاناة :

**الحالة الأولى:** تيسى Taisy العاملة الفلبينية لدى احدى الاسر في عمان منذ اربع سنوات تعمل بدون عقد عمل وبأجر لا يتجاوز 150 دولار (أقل من الحد الأدنى للأجر في الأردن) وانها لم تحصل على راتبها منذ 4 سنوات.

وتحتاج المهام التي تقوم بها تيسى في بيت الأسرة المشغلة لها وصالون التجميل الذي تمتلكه الأسرة إلى ما يزيد على 18 ساعة يومياً حيث تتولى تيسى ذات الـ 34 عاماً والحاصلة على بكالوريوس في إدارة الفنادق والمطاعم أعمال التنظيف والغسيل وطهي الطعام وغسيل السيارات الأربعية التي يمتلكها أفراد الأسرة.

وما أن تلتحق تيسى بالعمل في صالون التجميل حتى تباشر أعمال تنظيف وتجهيز الصالون لاستقبال الزبائن، وتنتابع بعدها تنفيذ كافة انواع الخدمة التي يقدمها الصالون بما في ذلك العناية بالاظافر والقدم والبشرة والمساج والشعر، وفي بعض الاحيان تقوم بهذه المهام خارج الصالون.

وتفتقد تيسى اسرتها المؤلفة من 4 أفراد والتي غادرتها منذ 4 سنوات ويقتصر تواصلها معهم على محادثتهم تلفونياً في المناسبات، وفيما يخص بيته العمل لا يوجد لتيسي مكان مخصص للنوم أو الحفاظ على



٦. الإجازات: أجاب (96%) من أفراد العينة بشمول شروط العمل الخاص بهم لحقهم في الحصول على إجازات. مقابل (4%) أفادوا بعدم شمول شروط العمل على حقوقهم في الإجازات.

وبالنظر إلى أنواع الإجازات تبين أن (12%) لا يحصلون على إجازات نهاية الأسبوع، و(18%) لا يحصلون على إجازات الأعياد، ولا يحصل (19%) على إجازات سنوية، ويحرم (25%) من العاملين من الإجازات الطارئة، أما الإجازات الأخرى المرتبطة بظروف العاملين الصحية والنوعية والخاصة كالإجازات المرضية، وإجازات الأمومة، وإجازات قضاء الشعائر الدينية فقد بلغ نسب غير الحاصلين عليها (18%)، (51%)، و(44%) على

## الملاف

تشريعية أردنية تنص على حقوق العمال في أداء العمل بشروط إنسانية وإدارية لائقة تكفل حقوق العاملين في التعرف على ظروف العمل والحقوق المترتبة لهم تنص على ضرورة إبرام عقود تبين الأجر، وساعات العمل، والإجازات بأنواعها، وأجور العمل الإضافي، والتأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، والأمن الوظيفي، والعمل في بيئه صحية لائقة، إضافة إلى تلقي التدريب المناسب والتمتع بحقوق الترقية وتلقي العلاوات والمكافآت والزيادات على الأجر.

بالرغم من شمول التشريعات الأردنية لكافة الجوانب الضرورية، إلا أن تطبيق هذه التشريعات وانعكاس مضمونها على الواقع العمالي عامه، وأوضاع العاملين في مجال تقديم خدمات الرعاية والتأهيل يبقى موضوعاً للتساؤل.

لقد بينت الدراسة وجود مخالفات صريحة للتشريعات تمثلت بما يلي:

1 - وجود نسبة عالية وصلت إلى (17%) من العينة يعملون خارج نظام العقود أو الاستخدام الحكومي مما يعني عدم خصوصتهم لأحكام نظام الخدمة المدنية أو قانون العمل والعمال الأردني. بالرغم من التعديلات المتتالية على أحكام قانون العمل لتحقيق مستوى شمول أفضل للفئات الواقعة خارج نطاقه.

2 - بينت الدراسة إنخفاض مستوى الأجر التي يتلقاها العاملون حيث أظهرت أن (91%) من العينة يتقاضون أقل من (300) دينار، و(53%) أقل من (200) دينار، وانخفاض أجور (4%) من العاملين إلى أقل من (100) دينار شهرياً علماً بأن قانون العمل والعمال الأردني قد أقر الحد الأدنى للأجر عند (150) دينار.

3 - هناك نسبة تصل إلى (14%) من العينة من يعملون لساعات تزيد عما حدته التشريعات لتصل إلى (120) ساعة عمل في بعض الحالات، مما يشكل إنتهاكاً واضحاً لحقوق العاملين وحرمانهم من حقوقهم في الراحة والأجر مقابل هذا العمل.

4 - تبين وجود (20%) من العاملين خارج مظلة الضمان الاجتماعي، و(41%) لا يحصلون على تأمين صحي، و(39%) لا يشعرون بالأمن الوظيفي.

5 - نصف العينة لم يحصلوا على فرص مناسبة للتدريب، والعلاوات في حين أفاد ما يزيد على (80%)

منظمات المجتمع المدني من انتهاكات حقوقهن، يلاحظ بعض الاختلاف في ظروف عمل العاملات في هذا الميدان لدى القطاع الحكومي.

وتطالب المنظمة بضرورة تمكين هؤلاء النساء من العمل بلا خوف من المعاملة القاسية والتهديدات بالسجن والترحيل خاصة انهن يؤدين دور مهم في الاقتصاد سواء في الأردن أو في بلدانهم الأصلية. ويسمهم عملهن في رفاه الأسر التي يعملن في خدمتها ويوفرن دخلاً مهماً لعائلاتهن ومجتمعاتهن في بلدانهم.

ما تقدم يتضح وجود تباين بين أوضاع وشروط العمل للعاملات الوافدات في مستويات الأجور، والحقوق العملية المتعلقة بساعات العمل، والعمل الإضافي، وأوقات الراحة، والتأمينات الصحية، والبيئة الآمنة للعمل. هذا التباين جاء انعكاساً للتفاوت في مستوى التزام أرباب الأسر المشغله بأداء الحقوق للعاملات وبعد عن الإستغلال لهن أكثر مما هو استجابة لآليات تنفيذ القانون والرقابة والتفتیش على المخالفات.

وقد أسمهم غياب الآليات المناسبة لتطبيق القانون وتدني فعالية إجراءات الرقابة والتفتیش على أوضاع العاملات في المنازل إلى ترك شؤونهن لتقدير أرباب العمل مما سهل وقوع بعض العاملات ضحايا للتعدي على حقوقهن الإنسانية والعمالية وتعريضهن للأخطار التي وصلت إلى مستوى جرائم الاتجار بالبشر في بعض الأحيان.

وبالرغم من تعديل قانون العمل والعمال الأردني في 2007 لتحسين شروط العمل والإنسجام مع المعايير الدولية إلا أن الحالات السابقة تعتبر مثالاً واضحاً على استمرار ممارسات الإستخدام والتتشغيل خارج إطار مظلة التشريعات العمالية ودعوة السلطات المعنية لضرورة اتخاذ إجراءات إضافية لضمان التزام أرباب العمل بأحكام القانون وتصويب الأوضاع العمالية المخالفة في ضوء أحكامه.

### النتائج والتوصيات

#### أولاً - النتائج

بينت الدراسة فيما لا يدعوا للشك وجود منظومة

الذي يشعرها بالأمن والحماية وبالرغم من عدم وجود شرط الحصول على التأمين الصحي في عقد عملها إلا أن انتهاء غير لائقة من ذلك كون الأسرة تستجيب لاحتاجاتها الصحية كاستجابتها لأي فرد من أفرادها.

تتولى انتهاء أداء كافة الأعمال المنزليه من غسيل الأطباق وتنظيف المنزل والمساعدة في إعداد وتقديم الطعام والمشاركة في التحضير للمناسبات العائلية وغسيل وكي الملابس والعناية بحاجات أرباب العمل كالمساعدة الشخصية على التنقل وقضاء الحاجات كونهم في مرحلة عمرية تستدعي رعاية خاصة، ولا ترى ان العمل مجدها حيث يتتوفر لديها أوقات كافية للتسلية والترويح وتشاهد التلفزيون، وتمتلك جهاز اتصال خلوبي وتوacial مع اسرتها عبر الرسائل القصيرة.

ما تقدم يتضح وجود تباين بين أوضاع وشروط العمل للعاملات الوافدات في مستويات الأجور، والحقوق العملية المتعلقة بساعات العمل، والعمل الإضافي، وأوقات الراحة، والتأمينات الصحية، والبيئة الآمنة للعمل. هذا التباين جاء انعكاساً للتفاوت في مستوى التزام أرباب الأسر المشغله بأداء الحقوق للعاملات والبعد عن الإستغلال لهن أكثر مما هو استجابة لآليات تنفيذ القانون والرقابة والتفتیش على المخالفات التي أدى ضعفها إلى ترك شؤون العاملات في المنازل لتقدير أرباب العمل مما سهل وقوع بعض العاملات ضحايا للتعدي على حقوقهن الإنسانية والعمالية وتعريضهن للأخطار التي وصلت إلى مستوى جرائم الاتجار بالبشر في بعض الأحيان.

وتعتبر الحالات السابقة مثلاً واضحاً على فشل التشريعات العمالية في إنفاذ الحقوق المترتبة للعاملين، بالرغم من تعديل قانون العمل والعمال الأردني في 2007 لتحسين شروط العمل والانسجام مع المعايير الدولية وضرورة أن تتخذ السلطات الاجراءات الضرورية لضمان تصويب الأوضاع العمالية المخالفة في ضوء أحكامه.

وفي الوقت الذي تتشابه فيه معاناة العاملات في مجال الرعاية والخدمة والتأهيل لدى الأسر المستخدمة مع الكثير مما تعانيه العاملات في القطاع الخاص وبعض حمام السباحة في حديقة المنزل، ومستوى المعاملة

خصوصيتها حيث تقام في غرفة الجلوس مما يعني أن عليها النوم بعد أن ينام كل أفراد الأسرة والاستيقاظ قبلهم جميعاً، وتعاني تيسي من عدم كفاية وملائمة الغذاء الذي تتناوله (حيث أفادت بأنها لم تعد راغبة في تذوق المزيد من ساندويسات الشاورما التي غالباً ما تشتريها من ما تحصل عليه من إكراميات الزائرين).

ولم تخف تيسي انزعاجها الشديد من اجبار مشغليها لها على ارتداء ملابس مستعملة يضاف ذلك إلى حزنها الناجم عن عدم تمكنها من ارسال هدايا ونقود لأبنائها في المناسبات والاعياد واضطرارها للالستدامة من بعض صديقاتها العاملات.

الحالة الثانية: اياني Erany العاملة الوافدة من سريلانكا والبالغة من العمر 31 عاماً والتي لم تكمل تعليمها ترى أن ظروف وشروط عملها مرضية، حيث أنها تعمل بموجب عقد لدى أسرة أردنية تعاملها معاملة لائقة تدفع أجرها الشهري في موعده وتحترم خصوصيتها في النوم والإقامة وتحدد أوقات عملها حسب الحاجة.

بالرغم من ان اجرها الشهري مساو لأجر تيسي إلا ان اياني تشعر بالرضا عن معاملة الاسرة لها، أو عن نوعية المأكل والملابس وتشعر بالأمن الوظيفي وتتواصل مع اسرتها المكونة من زوجها وإنها تلفونيا وبمعدل مرة واحدة بالشهر.

ولا ترى اياني حاجة للاجئات فقد تعودت على الثقافة العربية كونها عملت لما يقارب 16 عاماً لدى اسر عربية في السعودية والكويت ودبى.

الحالة الثالثة: انتهاء Anda ذات الـ 20 ربيعاً وغير المتزوجة فقد وفدت إلى الأردن من إندونيسيا بعد انهائه الصف التاسع قبل 3 سنوات بتشجيع من زميلاتها ورغبة في خوض تجربة العمل والإعتماد على النفس.

تعمل انتهاء لدى اسرة اردنية بموجب عقد عمل وبأجر مقداره 125 دولار شهرياً، تتسلم راتبها كل 4 شهور، وهي سعيدة جداً بغرفة نومها المستقلة والتي تطل على حمام السباحة في حديقة المنزل، ومستوى المعاملة

## المراجع كما وردت في النسخة الأصلية

### ENDNOTES

1. In the past decade, the Arab women's participation in the labor market rose by 7.7 percent, a percentage higher than any rise in other sectors. There has also been a 33.3 percent increase in woman's participation in the labor market (International Labor Organization, 2008).
2. Indicators of Jordanian work market, reported by the Department of General Statistics, 2007.

### REFERENCES

- Amnesty International.** (2008). *Jordan: Drastic improvement needed for domestic workers*. Retrieved August 18, 2009, from <http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/jordan-drastic-improvement-needed-domestic-workers-20081030>
- Beckett, C.** (2007). Women, disability, care: Good neighbors or uneasy bedfellows. *Critical Social Policy* 27, 360-380.
- Esplen, E.** (2009). Gender and care: Overview report. Retrieved August 18, 2009, from <http://www.siyanda.org/search/summary.cfm?nn=3873&ST=SS&Keywords=girls&SUBJECT=0&Donor=&StartRow=1&Ref=Sim>
- International Labour Organization Regional Office for Arab States & Centre of Arab Women for Training and Research.** (2008). *Gender, employment, and the informal economy*. Retrieved August 18, 2009, from [www.pnud.org.ma/pdf/GlossaryGendre.pdf](http://www.pnud.org.ma/pdf/GlossaryGendre.pdf)
- International Labour Organization (ILO).** (2008). Promoting the rights of women migrant domestic workers in Arab states: The case of Lebanon. Retrieved August 18, 2009, from [http://www.ilo.org/gender/Informationresources/lang--en/docName-WCMS\\_097023/index.htm](http://www.ilo.org/gender/Informationresources/lang--en/docName-WCMS_097023/index.htm)
- International Labour Organization (ILO).** (2008). Social care needs and service provisions in Arab states :Bringing care work into focus in Lebanon. Policy brief 1. Retrieved August 18, 2009, from [http://www.ilo.org/gender/Informationresources/lang--en/docName-WCMS\\_097022/index.htm](http://www.ilo.org/gender/Informationresources/lang--en/docName-WCMS_097022/index.htm)
- International Labour Organization (ILO).** (2008). Social care needs and service provisions in Arab states :Bringing care work into focus in Lebanon. Issue brief 2. Retrieved August 18, 2009, from [http://www.ilo.org/gender/Informationresources/lang--en/docName-WCMS\\_097021/index.htm](http://www.ilo.org/gender/Informationresources/lang--en/docName-WCMS_097021/index.htm)

لخدمات الرعاية بها، وعدم السماح بحدوث التجاوزات لنصوص وروح التشريعات العمالية.

4. إعتماد نظام واضح وعادل للمكافآت والحوافز، وإيجاد خط سريع للترقية والتقدم الوظيفي للعاملين.

5. إيجاد آليات فعالة للرصد والرقابة والتفتیش بما يضمن خبط المخالفات والحلولة دون تكرارها وانتشارها.

6. إيجاد خطوط ساخنة للتبلغ عن المخالفات وضمان سرعة الإستجابة والمعالجة.

7. عقد شراكات واسعة مع الإعلام والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان للحد من التعديات الواقعة على حقوق العاملين في هذا الميدان وخصوصاً العاملات الوافدات لدى الأسر.

8. بناء شراكات جديدة بين البعثات الدبلوماسية والملحقيات العمالية للدول المصدرة للعملة وكل من وزارة العمل ومنظمات حقوق الإنسان والنقابات العمالية والعمل على تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول المصدرة للعمالة الوافدة، والمستقبلة لها من أجل وضع الإجراءات والآليات الكفيلة بالوقاية والحد من التعديات الواقعة على هذه الفئات.

9. تشجيع تأسيس البرامج التدريبية والمعايير المهنية لأداء الأدوار وتحديثها وتطويرها في ضوء الحاجات المتعددة للمنتفعين والعمل على تعليم ونشر هذه البرامج والمعايير وربطها بنظام للاجور والترقية والتقدير المهني.

بعدم حصولهم على فرص الترقية.  
6 - أفادت العينة بأن العاملين لا يحصلون على كامل حقوقهم في الإجازات المستحقة لهم.

بيّنت الدراسة تدني مستوى التأهيل العلمي للعاملين في هذا الميدان، ومستوى الأجور التي يتلقونها لقاء تقديم الخدمة كما بدا واضحاً تدني مستوى إلتزام أرباب العمل والقائمين على مؤسسات تقديم الخدمة بالقواعد والشروط الضرورية للوصول إلى معايير العمل اللائق. وعليه فإن استمرار وقوع هذه التجاوزات على حقوق العاملين والتأخر في اتخاذ إجراءات جوهرية للنهوض بأوضاع وشروط العمل ستensem في تردي أوضاع العاملين في ميدان تقديم الخدمات والرعاية والتأهيل للأشخاص المعوقين، والفتات المشابهة الأخرى.

### ثانياً - التوصيات:

في ضوء الأوضاع القائمة التي كشفت عنها عملية التحليل ينبغي أن تتوجه جهود الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الأشخاص المعوقين بشكل خاص بدعم من منظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية إلى القيام بما يلي :

1. تطوير برنامج وطني تتبناه وزارة العمل وبالشراكة مع المؤسسات الإعلامية والنقابات العمالية يهدف إلى رفع الوعي المجتمعي بشروط ومستلزمات وبيئة العمل المنتج الذي تم تأسيسه في ظروف من الحرية والتكافؤ والأمن والكرامة الإنسانية التي ينفذ إليها النساء والرجال بشكل متساوٍ، ورعاية الحوار بين أطراف العمل (العمال وأرباب العمل والحكومة) للوصول إلى هذه الشروط.

2. إعداد إستراتيجية وطنية شاملة لتدريب وتأهيل خريجات كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية في ميادين الخدمة والرعاية والتأهيل وفق الأسس العلمية ومبادئ الخدمة الاجتماعية مع التأكيد على أهمية تمهين هذا الميدان (Professionalization) وإيجاد سلم للتقدم الوظيفي في هذا الميدان مع مراعاة تفريغ الخدمة تبعاً لاحتياجات المتلقى وربط متخرّجات البرامج التدريبية بسوق العمل.

3. قيام وزارة العمل والنظام الفضائي بأدوار فاعلة في تنفيذ التشريعات وضمان التزام الجهات المقدمة

## هل من الممكن قيام «مكان عمل صديق للأباء» في الشرق الأوسط؟ يوجين سنسناني-دبوس

أنااليوم أستاذ جامعي لي مسؤوليات إدارية وقد تمكنت من إدراك كم يمكن أن تكون صعبه هذه المعركة الشاقة، معركة التوفيق بين الحياة المهنية واحتياجات العائلة في لبنان. على سبيل المثال، إن الاقتراح الذي يقتضي بضرورة أن توفر المؤتمرات أو البرامج التدريبية أو الندوات حول التقدّم في العمل خدمات رعاية بالأطفال ما زال يواجه مقاومة من زملاء ذكور وإناث.

ويبقى علينا أن نرى من سيمسك بزمام المبادرة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ترويج تعليم المعايير العالمية للنوع الاجتماعي في مكان العمل. فالشركات التابعة للمؤسسات المتعددة الجنسيات وللجامعات العربية التي تعتمد النظام الأميركي، بنسقها أو شكلها وبعدها العالمي يمكن أن تشكل نقطةً انطلاق جيدة. ولكن، لينجح ذلك، على السياسات الجندرية بشكل عام، ومخططات التوازن بين الحياة والعمل بشكل خاص، أن تتعامل مع التقاليد الإجتماعية الاقتصادية المحددة السائدة في المنطقة. ولا بد من إصلاح عضوي إذا أردت لها أن تضرب جذورها وتترسخ فتزدهر في الشرق الأوسط.

يوجين سنسناني-دبوس - رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة سيدة اللويزة. (باحث ومدرب سابق لدى مركز التنوع GenderLink ، سالزبورغ/النمسا) بريد إلكتروني: sdabbous@ndu.edu.lb

منتصف التسعينات، أعمل ميدانياً كمدرب في المجر، علماً أن هذه الدولة من الكتلة الشرقية كانت تجاهد من أجل تحضير اليد العاملة فيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكانت الحاجة الأكثر شيوعاً لتبرير عدم إدخال مفهوم تعليم النوع الاجتماعي والتوازن بين العمل والحياة في ذلك الحين تقضي بالقول «إنه لشرف وحده الغرب قادر على التنعم به». أمااليوم، فقد أصبحت المجر عضواً ذا مكانة رفيعة في الاتحاد الأوروبي، بعد أن أثبتت قدرتها على الاندماج في مفهوم السوق واحتياجات عمالها وعائلاتها.

لقد حاولت خلال انتقالى من النمسا إلى لبنان قبل حوالي عقد من الزمن، تكيف أدوات تنمية الموارد البشرية التي كان قد صممها في أوروبا ليصار إلى استعمالها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في تلك الآونة، لاقت هذه المقاربة رفض كل من أرباب العمل والباحثين في المنطقة على حد سواء باعتبارها «ترفاً وحده الغرب قادر على التنعم به». بعد مضي عشرة أعوام، وبفعل العولمة اضطرت منظمات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سواء كانت منظمات غير ربحية أو تجارية أو حكومية، للانسجام أكثر فأكثر مع الواقع الدولي. إلى ذلك، إن المنحى الموجه نحو الحصول على الإجازات والمصادقات الأميركيّة والأوروبيّة أتى إلى المنطقة بهيئات رقابة غربية تولي اهتماماً أدق إلى المساواة بين الجنسين وإلى مسائل مراعاة العائلة. وها

الأهل المطلولة للأباء والأمهات، وبرامج الترقية المبدعة التي تسمى للعاملين من الأهل اللحاق بركب التغيرات التكنولوجية، وتنظيم مكان العمل خلال هذه الإجازة، والعمل بدوام جزئي للموظفين من المستوى المتوسط وكبار الموظفين، كلها عناصر تنتهي لسلسلة خيارات تعليم مسائل النوع الاجتماعي في أي منظمة غربية عصرية. هذا وقد ثبت أن توسيع نطاق هذا النموذج ليشمل سائر دول العالم هو بمثابة تحدٍ حتى وإن كانت صعوبته تثبط العزيمة، في كثير من الحالات.

وأنا، إنطلاقاً من عملي في أوروبا في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي، في تطوير وتصميم أدوات التقييم والتدريب في مجال تعليم النوع الاجتماعي، المراعية للعائلة، اختبرت شخصياً كيف أن أرباب العمل في القطاعين العام والخاص كما في المنظمات غير الحكومية يكافحون لمواكبة التغيرات السريعة التي يشهدها مكان العمل في هذه المرحلة من العولمة السريعة. فقد تزامنت بلورة مقاربة التوازن بين العمل والحياة في عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأميركا الشمالية، بالإضافة إلى التقاليد الاجتماعية -الاقتصادية الفريدة التي تميز كل منها.

وفي الولايات المتحدة، سارت الحركة النسوية، ومؤخراً، حركة الرجال الصاعدة، جنباً إلى جنب مع أحد الشركات المتعددة الجنسيات لإقناع أرباب العمل بأن إحلال التوازن بين العمل واحتياجات العائلة أمر يعود عليهم بالمنفعة. وكذلك الأمر في أوروبا، بدأت الحركة العمالية والكنيسة بلعب دوراً كبيراً في ترويج أداء الأعمال التجارية الصديقة للعائلة. وأما الدول الشيوعية السابقة، في بينما كانت تتحضر للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، قايضت أنظمتها المركزية، الماركسية - الليينية القائمة على المساواة بين الجنسين بالنماذج الغربية، الذي يسلط الضوء على المرونة وعلى الاندفاع الشخصي. وفي هذا السياق، أشير إلى أنني كنت في

على مدى حوالي نصف قرن من الزمن، أدرج العالم الغربي الصناعي مسألة إحلال التوازن بين العمل والحياة على جدول أعماله. وفي الآونة الأخيرة، حظيت مساعدة الآباء العاملين على التوفيق بين حياتهم المهنية واحتياجات عائلاتهم بدعم من الحكومات، والشركاء الإجتماعيين (جمعيات العمال والأعمال)، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام في أميركا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، وأستراليا، واليابان، ومؤخرًا، في الديمقراطيات الناشئة في أوروبا وأميركا اللاتينية. فمجتمع الأعمال الدولي بات مدركاً أن عمليات التوظيف والجدولة وبرامج الترقية المراهضة للعائلة، تصب كلها في مصلحة الأعمال التجارية. كما أن توسيع آفاق منطق مراعاة العائلة من مسألة محصورة بالنساء لتسريح اتجاهها سائداً بحق يراعي النوع الاجتماعي قد أعطى دفعاً للإنتاجية والمبيعات ومعدلات الاحتفاظ بالزيائن، ومن هذا المنطلق، استفاد منها أرباب العمل والموظفوون والمستهلكون، فضلاً عن القطاع العام الذي يشكل القاعدة التي تقوم عليها هذه الأطراف الثلاثة. خلاصة القول: تلك هي الحقيقة، ولا كذب يشوبها. حينما يكون مكان العمل صديقاً للعائلة، تسير مصالح الأرباح ومصالح الناس جنباً إلى جنب.

في النصف الثاني من القرن العشرين، وبنتيجة تدول عالم الشركات، اضطررت الشركات في أنحاء الغرب كافة للتعامل مع التنوع الثقافي في مكان العمل. ومع سقوط الشيوعية في أوروبا الوسطى والشرقية في أواخر الثمانينيات، صار مكان العمل المتعدد الثقافات أكثر تعميقاً حتى. واليوم، ها هي المؤسسات المصنعة والشركات التجارية الهندية والصينية والمكسيكية والبرازيلية والجنوب-أفريقية، والروسية تصبح من اللاعبين العالميين، وهو ما يفاصم بعد تعقيد فسيفساء تقاليد المبادرة الفردية هذه، المتنوعة أصلاً. فساعات العمل المرنّة، والعمل عبر الإنترت من المنزل، وإجازات

**3. سيدات الأعمال في مؤسسات القطاع الخاص**  
غرف التجارة والصناعة والزراعة تشكل النساء ١,٥ في المئة من أعضاء غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية. وتشترك العضوات في هذه الغرف إلى حد كبير في قطاعات التجزئة والخدمات. والجدير بالذكر أن تمثيل المرأة في هذه الغرف لا يتنااسب مع تمثيلها في سوق العمل، في كثير من الأحيان.

ما من تمثيل نسائي في مجلس إدارة أي من الغرف المذكورة. وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تعيق تغيير الوضع في تأخر انتخابات مجلس الغرف، التي لم تُجرِ منذ العام 1992. هذا وقد أشار اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة إلى أن عضوية المرأة آخذة في الارتفاع، على الرغم من عدم وجود بيانات تثبت ذلك.

وفي حين أن ٦٢ في المئة من النساء المسجلات في غرف التجارة والصناعة والزراعة يعملن في مجال الأنشطة التجارية؛ لا يوظف قطاع التجارة والفنادق والمطاعم سوى ٧,٤ في المئة من النساء العاملات. وكذلك، فإن ٣٤ في المئة من النساء الموظفات يعملن في الزراعة وصيف البر والبحر؛ ولكن ٢ في المئة فقط من النساء المسجلات في غرف التجارة والصناعة والزراعة يعملن في الأنشطة الزراعية.

وأما الغرف التي سُجلت فيها أعلى مستويات عضوية المرأة فهي غرف بيت لحم (٧ في المئة)، وأريحا (٦ في المئة) وطولكرم (٦ في المئة). وقد تم مؤخرًا تشكيل لجنة لسيدات الأعمال في غرفة تجارة بيت لحم لتمثيل مصالح سيدات الأعمال. وهذه اللجنة في طور بلورة تفاصيل ولايتها ونطاق أنشطتها. كما بدأت غرف محلية أخرى تحدو حذوها في استكشاف ترتيبات مماثلة.

#### جمعيات أخرى في القطاع الخاص

لقد شهدت السنوات الأخيرة تشكيل جمعيات جديدة في القطاع الخاص، يقودها جيل من أصحاب الأعمال الشباب من خلال اتباع الإدارة الحديثة، والتшибيك، والتواصل، ومهارات التسويق، والفهم الموضوعي للاتجاهات والقضايا الاقتصادية العالمية. وتعمل أحدث هذه الجمعيات في القطاع الخاص بالتوازي مع

#### 2. سيدات الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة حالة سيدات الأعمال

تزيد أعداد الشركات المملوكة للنساء على المستويات كلها، ولكنها تظل أقلية صغيرة بين المؤسسات كافة. وغالبًا ما تشير النساء إلى بدء العمل لحسابهن الخاص بسبب الضائقة الاقتصادية وانعدام فرص العمل. وهذه الزيادة، لا سيما منذ بدء الانتفاضة الثانية، قد أدت أساساً بمثابة استجابة للزيادة في معدلات البطالة بين الرجال في الأسر ذاتها. وفي العام 2006، كان ٥,٤ في المئة من إجمالي الشركات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة تملكها نساء مقابل ٢٦ في المئة من المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً (ستة موظفين أو أقل) التي كانت تملكها نساء (PCBS, 2007).

يمكن القول بصورة عامة إن شركات النساء هي شركات صغيرة، على الرغم من وجود عدد قليل من الشركات الخاصة الأكبر حجماً. وفي هذا السياق تجد الإشارة إلى أن أنواع الشركات التي تديرها النساء تختلف باختلاف المحلة. فالأعمال التجارية المتخصصة من المنازل مقراً لها هي أكثر شيوعاً في المناطق الريفية منها في مخيمات اللاجئين أو في المدن. ويبدو أن لمستويات التعليم تأثيراً كبيراً على اختيار نوع الأعمال. فالنساء ذوات التعليم الثانوي أو ما دونه يملن في كثير من الأحيان إلى إدارة أعمال تجارية صغيرة متخصصات من المنزل مقراً لهن. وعلى النقيض من ذلك، فإن النساء اللواتي بلغن مرحلة ما بعد التعليم الثانوي واللواتي شهدن أداء الأعمال التجارية الحديثة ومناهجها، يتولين إدارة شركات مهنية موجهة نحو النمو.

وأما بالنسبة إلى القيود الرئيسية المفروضة على المبادرات الفردية النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة فتتمثل بالحصول على التمويل، والنفاد إلى الأسواق. مع العلم أن صاحبات المشاريع يعتمدن إلى حد كبير على دعم أزواجهن أو أقربائهن الذكور الذي يتجلّى على شكل تمويل، وتقديم المشورة، والتشجيع، لتأسيس أعمالهن وإدارتها. هذا وتبقي مسألة تسويق منتجات وخدمات الشركات المملوكة للنساء مسألة ملحة.

## وضع سيدات الأعمال والمساعدة المقدمة لهن في الضفة الغربية

عن الغارات الإسرائيلية، فضلاً عن إهمال السلطة الفلسطينية، التي خصصت نسبة متزايدة من عائداتها لدفع رواتب موظفي القطاع العام، الذين تضخت أعدادهم للتعويض عن فقدان الوظائف في القطاع الخاص. وقد لحظت الدراسات الحديثة وجود اتجاه نحو جعل الوظائف غير رسمية، وارتفاع مستويات الأعمال الحرجة، وزيادة أعداد المشاريع الصغرى، وأشكال أكثر مرونة من العمل (Hilal, Al Kafri, & Kuttab, 2008).

يهدف موجز خطة العمل هذا إلى المساهمة في النقاش الدائر حول تنمية مشاريع النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال التركيز على وضع سيدات الأعمال في الضفة الغربية المساعدة المقدمة لهن. وهو يحدد القيود والفرص الرئيسية التي يواجهنها من جهة، ويوفر، من جهة أخرى، تقييمًا موسسياً لأنخراطهن في مؤسسات القطاع الخاص ولطبيعة الخدمات المتاحة لهن.

#### ١ - السياق الاقتصاد الفلسطيني

تبرز في الضفة الغربية وقطاع غزة مستويات منخفضة جداً لمشاركة النساء في قوة العمل، ويعمل من يشاركن منها في عدد قليل من القطاعات. على مر العقود السابقة، كان العمال الفلسطينيون، ومعظمهم من الرجال، قد أصبحوا يعتمدون أكثر فأكثر على سوق العمل الإسرائيلي، في حين اقتصرت مشاركة النساء إلى حد كبير على مجال الزراعة والخدمات والأعمال المنزلية في الأراضي المحتلة. ومع ذلك شهدت السنوات الخمس الماضية ازدياداً في نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة فاقت الخمسين في المئة (Palestinian Central Bureau of Statistics, 2008).

ويشتند التنافس بين النساء على الوظائف في قطاع الخدمات، وبالإمكان الجزم تقريباً بأن هذه الوظائف تعطى حصراً للنساء الحائزات على شهادات في التعليم العالي. وحتى في تلك الحالة، تكون معدلات البطالة بين النساء المتعلمات عالية جداً، وخاصة بين الشابات منهن، اللواتي تتراوح أعمارهن بين العشرين والرابعة والعشرين من العمر. كما تواجه المرأة أيضاً تحفظات من داخل الأسرة حول العمل خارج المنزل أو خارج محيطهن المباشر بسبب القيود الاجتماعية والأمنية المفروضة على تنقلاتهن.

ولقد تدهورت البنية التحتية للقطاع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الأضرار الناجمة

لقد كان رد إسرائيل على اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000 مدمرًا من الناحية الاقتصادية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأخطر ما فيه الحظر المستمر المفروض على حركة الناس والبضائع. فقد تم تشدید نظام الإغلاق الإسرائيلي بشكل رهيب، وتمكن إسرائيل فعليًا، بواسطة توسيع شبكة المستوطنات الإسرائيلية والبؤر الاستيطانية العسكرية ونقط التفتيش والطرق التي يمنع العبور عليها، من تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أجزاء، بالإضافة إلى القدس الشرقية (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2008) وبحلول العام 2006، كان الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة 40 في المئة عن المستوى الذي كان قد بلغه في العام 1999، وتم اختزال الاقتصاد الذي كان الاستثمار وإنتجالية القطاع الخاص يحرّكانه في ما مضى، ليقتصر على الإعتماد على الإستهلاك الحكومي الممول أساساً عن طريق المساعدات الدولية، إزاء قطاع خاص ينطلق بسرعة (World Bank, 2007).

**الملاف**

تجدر الإشارة إلى أن مزودي خدمات تنمية الأعمال التجارية يقدمون مجموعة من الأنشطة بما في ذلك التدريب وتقديم المشورة، والتخطيط الاستراتيجي، والإحالة إلى مقدمي الخدمات المالية وخدمات تطوير الشركات. والجدير بالذكر أيضاً أن معظم مقدمي خدمات الأعمال التجارية لا ينفذون إلا إلى عدد محدود من المستفيدين إذ أنهم لا يستطيعون تغطية نفقاتهم من خلال رسوم الخدمة، وهو يعتمدون اعتماداً كبيراً على التمويل من الجهات المانحة. وبالتالي، يتم توفير هذه الخدمات بشكل عام من قبل المنظمات غير الحكومية وشبكة صغيرة من المتخصصين في القطاع الخاص. ويشكل مركز المشاريع الصغيرة التابع للشركة الألمانية للمساعدة التقنية GTZ مزوداً بارزاً لخدمات التدريب والاستشارات لأصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة من خلال شبكة من مقدمي الخدمات المحليين. ومع ذلك، لم يحرز مركز المشاريع الصغيرة ولا غيره من مقدمي خدمات تنمية الأعمال التجارية أي تقدم يذكر في تعليم مفهوم النوع الاجتماعي في برامجهم.

**مزودو خدمة الدعم**  
 يتتألف قطاع تمويل المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة من تسع مؤسسات وبنك واحد وتعتمد اعتماداً كبيراً على أموال الجهات المانحة (مثل الوكالة الأمريكية للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، والمفوضية الأوروبية). هذا وتستهدف مبادرات كثيرة في التمويل المؤسسات النسائية. وعلى الرغم من النمو الذي اتسمت به الخدمات المالية المقدمة للمشاريع البالغة الصغرى والصغيرة خلال السنوات الأخيرة، فإن الغالبية العظمى من الشركات المملوكة للنساء لا تقترب من البنوك أو مؤسسات التمويل الصغرى من الرجال. وحتى الآن، قلما يبذل هذا النظام من جهود التشجيع روح المبادرة بين خريجيها. وفي حين أن جهود الإصلاح جارية حالياً، فإن مفعولها لم يسر بعد لتأتي على ذلك، واجه قطاع تمويل المشاريع الصغيرة الكثير من الضغوطات في السنوات الأخيرة نظراً للظروف السياسية والاقتصادية. ويرجح أن يبقى التوسيع في الخدمات محدوداً ما لم تتحسن البيئة المحيطة بها.

**4. الاستنتاجات والتوصيات**  
 تلقى مسألة النهوض بعملة المرأة وعمالتها الذاتية تشجعاً من منظمات القطاع الخاص والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. فقد حققت سيدات الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة تقدماً في العقد الماضي لجهة تزايد أعدادهن، وتمثلن في المؤسسات ذات

وتعزيز الاحتياجات والمخاوف المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تصميم برامجهم وتنفيذها. كما تدعوا الحاجة إلى استخدام خدمات استشارية محددة تقدم للشركات الناشئة التي تملكها سيدات لجهة تحديد الجدول الاقتصادي من مشاريع الأعمال الخاصة التي يطلقها. ولا بد أيضاً للخدمات من أن تستهدف بفعالية أكبر الأعداد الكبيرة من الشباب العاطلين عن العمل، ولا سيما منهم العدد الكبير من الشابات العاطلات عن العمل على رغم من حيازتهن على شهادات في التعليم العالي. فالخدمات التي يمكن أن تحسن فرص النفاذ إلى الأسواق من خلال تحسين تصميم المنتجات، ومعايير الجودة، وإرساء الروابط مع أسواق محلية أو أسواق تصدير أوسع هي بمثابة أولوية بالنسبة للشركات كلها، ولكن خصوصاً للشركات المملوكة من قبل النساء.

**إعادة تقويم خدمات تمويل المشاريع الصغيرة**  
 من الضروري تأمين ارتباط أفضل بين خدمات تمويل المشاريع الصغيرة وخدمات تنمية الأعمال التجارية وذلك من خلال متابعة الجهود، وتسويق المنتجات والخدمات من خلال العلاقات مع الجهات المعنية الأخرى التي تقدم خدمات للمؤسسات الصغيرة والصغرى على حد سواء. كما ينبغي أن تدخل خدمات تمويل المشاريع الصغيرة أيضاً تحليل النوع الاجتماعي ضمن جهود أبحاث السوق وطلب معرفة ردود فعل العملاء وتحسين تتبع البيانات التي تراعي النوع الاجتماعي عن المفترضين وخصائص أعمالهم.

**الدور التنسيقي لمؤسسات السلطة الفلسطينية**  
 على وزارة التربية والتعليم العالي وزرارة العمل أن ترسياً الصلات بين التعليم الفني والمهني وروح المبادرة على التدريب، بما في ذلك المجالات التي يهيمن عليها الرجال أو النساء، وأن تدمج الأعمال التجارية الأساسية والتنقيف المالي في مناهج التعليم التقني والمهني لتزويد الخريجين بالأدوات التي يحتاجونها لبدء مشاريع جديدة.

**إستهداف أفضل لجهود المناصرة الخاصة بسيدات الأعمال**  
 بما أن منتدى سيدات الأعمال يوسع قاعدة عضويته،

الصلة، وخدمات الدعم التي يتلقينها. ومع ذلك، فإنهن ما زلن يشكلن نسبة ضئيلة من أصحاب الأعمال ويواجهن الحاجة المؤسسية والمالية والاجتماعية التي تعيق نجاحهن. فالمرأة تحتاج على وجه الخصوص، إلى فرص أفضل للحصول على التمويل، وإلى المزيد من التعليم حول كيفية تشغيل أعمالها، والاطلاع على نمو الصناعات والاحتياك بالمجالات الجديدة في السوق، كما تحتاج إلى الحماية القانونية بحيث تصبح قادرة على المنافسة والنجاح في عالم الأعمال.

**الإصلاح المؤسساتي لغرف التجارة والصناعة**

يرجح أن تكتسب الغرف مزيداً من الشرعية والتنفيذ بإجراء انتخابات ديمقراطية، وتوسيع العضوية لتشمل المزيد من النساء والشباب والمشاريع البالغة الصغرى والصغيرة. كما يمكن أن تضمن غرف التجارة والصناعة والزراعة استهدافاً أفضل لقطاعات مثل المشاريع التجارية الزراعية حيث تبرز الأنشطة التجارية النسائية أكثر وبذلك تستقطب المزيد من الأعضاء النساء. ومن هذا المنطلق، تجسد تجربة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيت لحم في إنشاء لجنة لسيدات الأعمال خير مثال يحتذى به في الغرف المحلية الأخرى.

**المزيد من التقدم ضروري في جمعيات القطاع الخاص**

لا بد لجمعيات القطاع الخاص المشكلة حديثاً من إعطاء الأولوية للنساء صاحبات المبادرات والمشاريع. ولتحقيق هذه الغاية، يمكنها البدء بتحديد الممارسات الجيدة وتوثيقها في أوساطهن والتعاون بشكل وثيق مع منظمات مثل منتدى سيدات الأعمال فيما خصّ جهود مناصرة السياسات. كما يمكن اتخاذ إجراءات فورية تشمل تشجيع المرشحات من النساء ودعمهن بشكل فاعل على المشاركة في انتخابات المجالس التي تنتظمهما.

**تعزيز النوع الاجتماعي بين مقدمي خدمات تنمية الأعمال التجارية**  
 لا بد لمقدمي خدمات تنمية الأعمال التجارية الحاليين من دمج تحليل الفوارق بين الجنسين في خطط عملهم

**الملاف**

يمكنه أن يوثق الممارسات الجيدة، وأن يتعاون مع منظمات أخرى مناصرة للسياسات العامة التي يجب اتباعها. وهذا المنتدى يعتبر في وضع جيد يخوله الاضطلاع بدور المناصرة بشأن الإصلاحات التنظيمية، والتعليق على التشريعات العالقة.

كما يمكن للمنتدى أيضاً أن يتعاون مع مقدمي خدمات تنمية الأعمال التجارية من أجل ضمان استهداف أفضل لاحتياجات سيدات الأعمال بما في ذلك: تقديم المشورة التجارية الفردية والجماعية، وتحديد الأسواق العالمية والمحتملة، وتوفير الدعم القانوني ودعم تسجيل المشاريع، وتبادل الزيارات مع المؤسسات المعنية في الخارج.

**تسليط الضوء على صورة النساء صاحبات الأعمال ودورهن**  
ويمكن لمنتدى سيدات الأعمال أن يسلط الضوء بشكل أكبر على صورة سيدات الأعمال ودورهن، وأن يدعمنهن، ويوسّع دائرة شهرتهن من خلال إقامة مبادرات مثل جائزة فلسطين لسيدات الأعمال، وذلك بالتنسيق مع منظمات مهنية قادرة على توفير الدعم لسيدات الأعمال المرشحات لعام معين. كما يستطيع المنتدى أيضاً أن يشجع المرأة على دخول القطاعات التي كان يسيطر عليها الرجال عبر التاريخ. فالإمساك بزمام المبادرة في بدء مشاريع البحث وتنسيقها بالتعاون مع المكتب المركزي الفلسطيني للأحصاء وغيره من منظمات دعم تنمية الأعمال قد يضمن جمع بيانات حول سيدات الأعمال وصاحبات المشاريع، تراعي الفوارق بين الجنسين، وتوثيقها وتحليلها ونشرها بهدف توجيه السياسات ومناصرة المبادرات والدعوة إليها.

**المراجع كما وردت في النسخة الأصلية****REFERENCES**

- Hilal, J., Al-Kafri, S. & Kuttab, E. (2008). *Unprotected employment in the West Bank and Gaza Strip: A gender equality and workers' rights perspective*. Beirut: International Labor Organization [English & Arabic].
- ILO & Riyada Consulting and Training in the West Bank. (2008). *Situational and institutional assessment of businesswomen in the West Bank*. (Ramallah).
- Palestinian Central Bureau for Statistics (PCBS). (2008.) Labor Force Survey (October- December, 2007) Round (Q4/2007) (Ramallah).
- Palestinian Central Bureau for Statistics (PCBS). (2007). Establishments Survey 2006 (Ramallah).
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2008.) West Bank & Gaza Strip closure maps (occupied Palestinian territory). (Ramallah).
- United Nations Development Programme. (2007). *The Gaza Strip: A private sector in decline*. (Ramallah).
- World Bank. (2007, December). *Investing in Palestinian economic reform and development: Report for the Pledging Conference*. Paris.

رسالة من هذا النوع، مفادها منع التدخل، أن تشنّ الضمير الأكاديمي وقد تفضي بالفعل إلى حرمان المنظمات غير الحكومية من الدعم الفاعل ومن الأموال المقدمة للبحث.

قد تفكّر الآن: "يا عزيزتي، لقد وصل إلى هذا الكتاب إلى القارئ غير المقصود." ربما. فيما أنتي لست بعالمة أنثروبولوجيا، أنا لا أتحلى بالكثير من الصبر لأنّي ختان الإناث (وأتخذه مطية) كي أنور من الناحية الثقافية «خطابات أوسع نطاقاً ومناقشات تلتها» (ص 203) عن الموضوعات العلازمة لها، وهو نهج مشترك بين هذه المقالات. ولكنني أتفق بالمؤهلات: فأنا منتنبة لمتحف Bois W.E.B.Du للأبحاث الأفريقية والأفريقية الأمريكية في جامعة هارفرد، ولدي خبرة 32 عاماً في مجال الدعوة للقضاء على ختان الإناث، ونشطويتي تتبنّى جهود الشبكة الأوروبيّة لمكافحة الممارسات التقليدية والقضاء عليها لا سيما لجهة بتر الأعضاء التناسلية لدى الإناث، ومنظمة صون حقوق الإنسان وكرامته FORWARD في ألمانيا، ومجلة Europa أوروبا النسوية (هایدلبرگ) التي، ومنذ العام 1998، حملت مقالاتي النقدية للكتب حول بتر الأعضاء التناسلية لدى الفتيات، منشورة باللغة الألمانية، والفرنسية، والإيطالية والإسبانية. إن قلة الاهتمام الذي توليه المؤلفات الرائجة في الولايات المتحدة للمصادر المكتوبة بلغات أخرى أمر جدير بالذكر، لأنّ أفريقيا وأوروبا تقدمان مقاربات بديلة. وأخيراً، بُرِزَت مجموعة من المقالات الرائدة، تحت عنوان *Rage and Empathy in African Literature* (Oxfordshire: Ayebia, 2009)، أو *Female Genital Mutilation in African Literature* (Augustine H. Asaah من جامعة غانا، تظهر أن ما يرفض لين رينير في الولايات المتحدة)، التي شاركت في تأليفها، التي يُمكن أن تتضافر جهود كتاب *Transcultural Bodies* (الأجسام العابرة للثقافات) فعله يمكن في الواقع فعله: يمكن أن تتضافر جهود التأييد والأوساط الأكاديمية إذا أردنا لممارسة بتر الأعضاء التناسلية لدى الإناث أن تندثر. ولكن ليس هذا ما يصبو كتاب *الأجسام العابرة للثقافات* إلى تحقيقه.

بالكلاد يمكننا اعتبار أي فصل من مؤلف Rutgers up يقوم بالبحث على استئصال هذا الطقس، بالرغم من التملق الذي يظهره في هذا الإتجاه (وبالمناسبة، إستئصال هي كلمة لا يستساغها المحررون) فيبدأ من استعمال المفردات التي ترفض اعتبار بتر الأعضاء التناسلية لفتاة عملية تشويه، مروراً بإنكار الإجماع العالمي حول مسألة حقوق الإنسان وحقوق الأطفال بأشكال شتى، يظهر الكتاب الطبيعة المتلوية للخطاب المعتمد في أقوال قد تبدو ظاهرياً مقبولة (في حال تكرارها)، كقول Aud Talle المساعدة في التأليف: "إن الكتابة حول موضوع ختان الفتيات لا يمكنه سوى أن يكون مزيجاً من العلم المفترض والكتابة المؤيدة" (ص 106). ولكن المسألة ليست مسألة "ختان فتيات"، فالختان عبارة عن عملية جراحية تزال خلالها قلفة البظر، وهي قلماً تشكل عملية الإستئصال التي تخضع لها معظم الفتيات.

إليكم ما تعاني منه ضحايا الختان:

حالما بدأت الختانة بقطع جلدها، بدأت [الفتاة البالغة من العمر أربعة عشر أو خمسة عشر عاماً في قبيلة الماساي] بالمقاومة. ... وقد عجزت النساء [اللواتي احتشدن حولها]... عن التهدئة من روتها. وأخيراً، قال الأخ الأكبر وهو الوصي عليها... للنسوة... أن يستخدمن الحبال لربطها... كان يجب إجراء العملية على الفور فالقطيع كان يتنتظر بفارغ الصبر للخروج إلى... المراجع، وجميع الضيوف الذين تجمعوا كانوا متهمسين لبده... الولائم. (ص 94)

نتيجة لذلك، حاول المساعدون أن يمسكوا بالوهق "كاحلي [الفتاة] [بينما كانت]... تحاول يائسة الركل... للإفلات من [القيود]. استمرّ الصراع لبرهة من الوقت قبل [أن يضنهما] التع [ بما فيه الكفاية فيتمكنوا من تربيتها. ولكن نظراً لصيق المكان الذي ما كان يتسع ليلى فخذلها لإبعادهما عن بعضهما، أضطر المشاركون لطلب العون من الخارج. بات الأمر قريباً جداً." وإذا بأحد الرجال الذين كانوا يراقبون المشهد... وينتظرون أن تنتهي.... النساء..... يقترب من المنزل ليعرض المساعدة. أقحم عصاهم في جدار الطين... فأحدث فيه ثقباً، وسحب أحد طرفي الجبل. كان الجبل الثاني قد بريط إلى أحد الواح السقف عند مدخل المنزل" (ص 95-96).

النشطاء، وعلماء الأنثروبولوجيا/المدافعون، وختان الإناث: محظوظ تقدير بالغ لدى الجنسين توب ليفين

مراجعة كتاب أجسام عابرة للثقافات. ختان الإناث في السياق العالمي، *Ylva Hernlund و Bettina Shell-Duncan* . New Brunswick: Rutgers UP 2007

على الغلاف الخلفي من كتاب الأجسام العابرة للثقافات، ختان الإناث في السياق العالمي، *Female Genital Cutting in Global Context* . يشير ريتشارد شويذر Richard Shweder بهذا المؤلف كونه يجعلنا نخطو خطوة عظيمة تتجاوز الصورة (المغلوطة) التي يقدمها النشطاء العالميون وإعلام العالم الأول عن ختان الإناث» وهي صورة لا تعرف» بجرائم الأعضاء التناسلية... على أنها محظوظ تقدير بالغ لدى الجنسين». لا بل ترد تلميحات ضمنية قوية إلى أن «التقدير البالغ» هو في الواقع مستحق. وهذا التواطؤ المميز مع ممارسة تقليدية ضارة دون أدنى شك يجعل الكتاب غير مجد بالنسبة إلى الناشطين؛ وهذا استعمال محدود بالنسبة إلى الصحافيّين؛ وخطيراً جداً بالنسبة إلى المثقفين الذين أساساً يفضلون الهمود وعدم التحرك. هذا ويشير شويذر أنه حيث يتم تغيير شكل الأعضاء التناسلية تُوافق غالبية الناس على هذه الممارسة، في محاولة منهم للتغاضي عما يجري. ولكن بالطبع، في الإناثيات التي تلجأ إلى عمليات بتر الأعضاء، ترى الغالبية تمثل. ومن أدرى بذلك من المنظمات غير الحكومية؟

ومع ذلك، إن هذا الكتاب، المخصص للطلاب، يذهب أبعد من عرض حالة واحدة (ربما يمكن مسامحتها) من "إقناع الناشطين بالعدول": فعدوه المعروف هو الحراك العالمي من أجل "القضاء على ختان الإناث" (ص 1). هل كنت تعيون، على سبيل المثال، أن "الحملة العالمية للقضاء على الختان بحد ذاتها... تنتهك عدداً من حقوق الإنسان" (ص 26)؟ وقد حذرنا المحررون، ربما بعد أن أدركوا هشاشة هذا الاتهام، من "استنتاج انقسامات مفرطة في التبسيط بين "الناشطين الغربيين" من جهة، و"النساء الأفريقيات" من جهة أخرى - كون هذه الهويات تتطابق في كثير من الأحيان - ومن الاستهانة بالعمل القوي والملتزم... الذي يقوم به 'الدخلاء' شديدو التأثر بالمارسات والذين يعملون من أجل القضاء عليها" (ص 26). وهذا المقطع الذي يبدو في محله ظاهرياً، يكشف، عند التعمق في قراءته، عن الاختلاف الخطير بين أصحاب المصلحة "الدخلاء" الذين لا يمكن إلا أن يكونوا متذمرين من ثقافات تمارس عادات ختان الإناث [الدخلاء، شديدو التأثر بالمارسات]" وغيرهم من المتقطعين الذين لا يحيي حماستهم سوى التعاطف. ولا يمكن لمثل هذا الفرز إلا أن يرتكز على جهل العمل المناهض لختان الإناث (أو ما هو أسوأ من ذلك، على القمع المعتمد له) ليس فقط باعتباره مشرقاً إنما أيضاً باعتباره لا غنى عنه.

وبعد، فإن الرفض المتكلّر للجهود الجبارية التي يبذلها ناشطون أفارقة وأفارقة-أمريكيون، وأفارقة أوروبيون، وأوروبيون معاً، وإن كان مزعجاً للغاية، لا يزال مجرد تلميح صغير إلى الخطاب الذي يشوب الأسلوب الذي تنتهجه هذه المجموعة. والأخطر من ذلك هو عبارات الأذداء المتكلّرة الموجهة إلى (معظم) المنظمات غير الحكومية التي تعارض ختان الإناث: وسوء الفهم المستمر لعلاقة التحدّي بين المناصرة والصحافة؛ وأخيراً التحدّي الذي يلقى بوجه الناشطين هذا القسم من المثقفين في مجالات اختصاص علم الإنسانية أو الأنثروبولوجيا، المتمركزين بشكل أساسي ومحظوظ في أميركا الشمالية، والذين يدعون بأن هذه المسألة تدخل ضمن حقل دراستهم باعتبارها أنساب المواضيع التي يمكنهم أن يتحدثوا عنها كاللواطين وأن يتذمّروا القول بصدقها. إسمحوا لي أن أوضح أمراً: كوني كتبت هذا النقد خلال فترة أمضيتها في الصين بهدف التدريس، وكوني مقيمة في ألمانيا، وناشطة في أوروبا، أرى في هذا الكتاب تصديراً لأفكار متداولة في الولايات المتحدة، سبق أن كان لها تأثير مدمر على بعض مقاربات الجامعات الأوروبية لهذا الموضوع (في حين كان أثراها أقل قوّة في إفريقيا لحسن الحظ). في الواقع، إن الغوص في تحليل دقيق للنص يكشف عن اتجاه خفي مستمر لا فائدة منه: هذه المسألة أكثر إيلاماً مما يسمح بالطرق إليها! ومن شأن

تسقطه على أولئك الذين لا ينْمِ سلوکهم عن أيّ شعور بارتكاب أيّ إثم على الإطلاق. ولكن في النهاية، تتمسّك عالمة الأنثربولوجيا على غرار آخرين من مجموعتها، بعقيدة تسامح ما تراه.

وهنا تمّ مشاركتنا بالدليل على تضارب مشاعر الكاتبة وبالتالي على صدقها، وهو دليل يصب في مصلحتها، وهو ينبع من إخلاء المسؤولية المتكرر الذي يشكل افتتاحية هذا المشهد: فمخبروها لدى قبيلة الماساي قالوا لها إن الأمور "لم تجر" هذه المرة بصورة طبيعية" (ص ٩٣) وهي تمنت لو يصدق قراؤها هذا الأمر أيضاً - على الرغم من ندرة البيانات العلمية الداعمة. فسؤال البحث هو: من أصل عينة مهمة إحصائيّاً من الفتيات اللاتي يتعرّضن لعمليات قطع الأعضاء، كم منهن يقاومن؟ كم منهن تتحمّل أستانهن في صمت؟ وخلال إطلاعهن على ما يفترض أن يحدث، ماذًا يحدث فعلًا، وما وتيرة حدوث ذلك، نحن ببساطة لا نعلم. وفي حين أنتي أنا أيضًا تنقصني الحقائق الثابتة، بعد قراءة الشهادات والتحدث إلى الضحايا، بات لدى سبب وجيه يدفعني للاعتقاد بأنه من النادر أن تكون معارضة الفتيات معروفة. فهنّ يقاومن.

قبل أن تلمسها الختانة halaleiso حتى، بدأت يعرب Yurop بالبكاء. وفي الحال، صفعتها إحدى النساء... فقد كان هناك إجماع بأنّ الوقت ما كان وقت امتحان الصبر... ولكن في حالة يُعرب [ما من شيء] [كان] ليهدي من روعها. فراحت تصرخ بلا توقف إلى أنّ [كممن فمها بخرقة معدّة] لهذه الغاية... [و عندما] حان دور إفراء... إنسحبت هي الأخرى من هناك على غرار الآخريات.... لذا كان عليهنّ أولاً الإمساك بها، ومن ثم إلقائهما بعنف شديد، على الصندوق. وبعدها، يتكرّر الأداء ذاته: كانت إفراء تصرخ وتحاول أن تحرّر ذاتها، ومرة أخرى تصارعها النساء ويكمّنن فمها. وhelm جرّاً مع فاطمة، ومني، وصلحة، ونصرة. كلّهنّ كنّ يصحن بأعلى صوتنهنّ، ولكن كمّت أفواههنّ، إلا أن الختانة لم تتباطأً قط. وبين الفتاة والأخرى، كانت تتسخ الدماء عن الصندوق، ثم تركّل برجلها بعض الرمل على هذه البركة الصغيرة من الدم على الأرض. والآن لم يتبقّ سوى فتاة واحدة، وتلك الفتاة هي أنا. (ص ١٧٤ - ١٧٣)

وفي هذا المقتطف من *Tränen im Sand* المقدّم تحت عنوان "دموع الصحراء" في الفصل الأخير من *Rage* تعاطف وغضب، ليست *Nura Abdi*، وباعتراف الجميع، علمية. فنحن نرى فقط خمس فتيات يقاومن ولكن بطرق تبدو واقعية وتجسد حقيقة ما يحدث.

إنّ Talle، إذ تمثل التحدي الذي يواجه علماء الأنثربولوجيا لدى مواجهتهم مشاهد كذلك التي سبق ذكرها، توصلت إلى تقبّل نفور أقرّت به بداية الامر، وعادت لتخلص منه في نهاية المطاف. فقد كان "ختان الإناث وتطهير الذكور" "أمر اليوم" باعتبارهما:

ظاهرة ثقافية [فهمما] ما عادا يثيران مشاعر القلق أو الاستنكار. وبحسب نظرية جيرتز في أسلوب الوصف الكثيف، يمكن أن أظل "غريبة عن تجربة" هذا النوع من الاقتحام الجسدي (Geertz 1983). فلقد شعرت أنه من الآمن أن أجأ إلى معرفتي والمامي بالفوارق الثقافية. لا سيما إزاء هذه المقالة الإثنوغرافية. (ص ٩٣).

إن مثل هذا الموقف غير الآمن إلى حدّ يفوق التصور -- وهو عرضة للتحقيق الأخلاقي -- يخلق اضطراباً بين المحررين أنفسهم حتى. فهم، وأملاً منهم بإخفاء التواطؤ، يثيرون مسألة "الثنائية" بين العلماء المعنيين بمسألة "ختان الإناث"، الذين يعارضون "الحقوق والثقافة"، ما يمكنهم من التوسيط عن طريق تطبيق "الأنثربولوجيا الموالية للحقوق" ونظرية "البندول" "أو رقصات الساعة" التي طرحتها ماري-Bénédicte Marie Dembour. هذا وترى Dembour، بحسب ما تقدمها كل من Hernlund وDuncang، في حقوق الإنسان العالمية تأثيراً "متطرفاً" على المجتمع وترى في الحقوق الثقافية (بما في ذلك كراهية النساء) تطرفاً متساوياً ونقضاً. وهذه المفاهيم هي على طرف نقض. ومع ذلك، عندما يبرز ميل محدد، يعود البندول فيتراجح باتجاه الآخر.

هذه الرواية، وإن لم تبلغ ذروتها بعد، تغطي صفحة كاملة في فصل Talle إذ يتم تشتيت الانتباه عمداً عن العمل من خلال بعض التدخلات الهادفة إلى شرح كل خطوة من وجهة نظر المجرمين، بحيث لا يظهر ما يحدث على حقيقته: عنف، وعلى وجه التحديد شكل من أشكال العنف التي تجرّمها معظم قوانين الدول والمواثيق الدولية. ولكن للوصول إلى البيت القصيد :

وفي النهاية، تمكّنت الختانة من الشروع بعملها. وبحركات صغيرة تحت حول البظر والشفرين الصغيرين في المهبل، بينما كانت النساء يعطينها التعليمات بأعلى صوتها حول كيفية بتر هذه الأعضاء. تدفق الدم، وبالنسبة لنانحن الذين كنا خارج المشهد الفعلي، تهيأ لنا أنّ أصوات النساء المتحمّسات وأنفاس الفتاة الثقيلة... ما كانت لتنتهي. (ص ٩٥) إذا كانت المراقبة في الخارج، فأنت لها أن تعلم بشأن كل هذه "الحركات الصغيرة"؟ كيف يمكنها أن تعيّز الأعضاء التي تم بترها؟ في الواقع، "لقد اختارت النساء من فتحة في السقف كانت النساء قد أعددنهامسبقًا الإنارة الحجرة" (ص ٩٥). كما شاركتها في التجسس عدد من الأطفال من كلا الجنسين، فضلاً عن ذاك المتطوع من الرجال الذي كان طيلة الوقت ممسكاً بالحبل بإحكام [وهو يحذّق] داخل الغرفة الضيقة للتأكد من أن النساء قمن بعمل جيد" (ص ٩٥).

وحييند، أنت أيضاً، ينتابكم شعور بانقباض في معدكم، وكما هو مقصود، قد يكون تعاطفكم قد تحول بشكل واضح من المراaque إلى عالمة الأنثربولوجيا التي، وعن طريق الصدفة تقريباً، وجدت نفسها مهدّدة من الناحية الأخلاقية. أنا شخصياً أحترم نزاهة Talle التي دفعتها إلى الاعتراف بما يلي:

إخترقت رائحة الدم والعرق الجدار فأدخلتنا في أجواء ما كان يحصل في الداخل. كانت نبضات قلبي أسرع من المعتاد. وعلى الفور، أدركت صعوبة التحدي الشخصي الذي قد يشكّله العمل الأنثربولوجي الميداني. كنت أشهد على "التعذيب"، [علامات الاقتباس للتمايز تسطع داخل النص الأصلي]، وحقيقة أنني بقيت واقفة مع الآخرين في الخارج بطريق أو بأخرى كانت بمثابة الموافقة على ما كان يحدث داخل المنزل (ص ٩٥).

وهو قصدي تحديداً، وبشرط واحد: علماء الأنثربولوجيا لا "يوفّقون نوعاً ما" على مثل هذا الحدث. فهم يكسبون الأمر شرعية وبالتالي يبطلون المناشدات الملحة التي يطلقها النشطاء. لأنّ بتر الأعضاء التناسلية لدى الإناث هو تعذيب - بدون علامات الاقتباس. وحتى عندما تجري عمليات الختان في العيادات تحت التخدير العام، فإنها تبقى بلا جدوى من الناحية الطبية، كما تشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان.

كثيرات من بين الكاتبات اللواتي ساهمن في تأليف هذه المجموعة عانين من تشويهات مماثلة، هذا وتعزل Talle باعتبارها على قدر من المثالية يشكّل بصدقيتها. فإذا كانت بعض الفصول، وباعتراف الجميع، تعتمد على معطيات موضوعية وتحتوي على معلومات جديدة مثيرة للاهتمام حول الحياة الجنسية بعد ختان الإناث، فالكثيرون يتشاركون بعض الأخطاء الواردة في الفقرة أعلاه حيث يلغى الانسحاب العاطفي الصرامة العلمية. على سبيل المثال، تؤلف Talle هذا السيناريو ككتابية مبدعة من خلال نسب أفكار ودفاع لا يعقل أن تكون ملمة بها، إلى فالعاليين مختلفين، وهي في إطار جهودها للتخفيف من العنف، تتخلّى عن الموضوعية. وهي تلاحظ أن "توتر النساء اللواتي نفذن العمليّة [أى لها أن تعرف أنهن يشنّعن بالتوتر]" قد انتشر كعدوى طاولت المفترجين [الذين، كما قيل لنا من قبل، ربما كانوا جياعاً]. وكان الأمر كما لو كنا نسعى لحشد الدعم في النظارات التي تبادلناها بين بعضنا البعض (ص ٩٥). الدعم؟ لماذا؟ هل من أمر غير مرغوب فيه يحدث؟ ربما، أمر ما، يعتقد أنه باطل؟ ومن ناحية الإجراءات، طبعاً، وبما أنه يتوقع من الضحية أن تتعاون، ولكن حتى الآن تم إخضاعها وأما الزغاريد المعتادة، فيفترض أن تغطي صراخها، بغض النظر عن "الأنفاس الثقيلة" الغريبة المسموعة على الرغم من الصيحات المتكررة التي تطلقها القابلات الموجودات داخل الكوخ. ونظراً لفهمنا المشترك للغة الانجليزية، لا يعقل إلا أن يكون ذلك انعكاس لانزعاج الكاتبة شخصياً - شعورها الشخصي بأنها تشهد فعلًا على وقوع جريمة -، وهو انعكاس

ولكن الأهم من توقيت المجلة الطبية غير الملائم هو الخيار الذي تجاهله المحررون والذي كان ليجذبهم هذا الحرج كله. فلو اعتمدوا على الناشطين فحسب، وعلى وجه الخصوص على المساهمة الأساسية في هذه الدراسة Efua Dorkenoo، لعرفوا على الأقل أن العمل كان جارياً وما كان يعتزم كشفه. ولكنها حينها تمكنا من استباق النتائج. هذا لا يعني أن Dorkenoo لم تكن كثومة؛ فحتى عندما تتحدث مع المطلعين على أسرار البيت الواحد، كانت تتلزم السرية التامة. ومع ذلك، فإن مجرد التحدث معها أو مع أي شخص آخر من المحققين الناشطين، وأدھم في كلية الحقوق في جامعة هارفارد، كان ليحول دون تقديم أي معلومات مغلوطة ناجمة عن أفكار راسخة تستحوذ على الذهن، مفادها أن الأغلبيات الثقافية، إن لم تكن على صواب إلى حد ما في هذه القضية المحددة، فهي ليست مخطئة تماماً.

وفي ما خص الأخلاقيات هنا، إذا كان وضع حد لهذه الممارسة يعود ببعض المنافع الواضحة، فإن الاستمرار فيها لا يؤدي إلى النتيجة ذاتها، وذلك هو واقع الحال باعتراف عثمان سمبين Ousmane Sembène، المخرج السينمائي السنغالي الرائد، الذي استبق نتائج مجلة Lancet في فيلمه Moolaadé (وهو طقس قبلي يتم في ختان الفتيات). ففي العام 2004، في مهرجان كان، فاز الفيلم بالجائزة الأولى في فئة «نظرة أخرى» وقد أخبرني كل من سمبين والممثلة البطلة فاتوماتا كوليبيالي Fatoumata Coulibaly، في أحاديث خاصة دارت بيننا، أن الفيلم كان، دون شك، يعارض ختان الإناث. ومع ذلك، وبطريقة غريبة أخرى يقرأ كتاب الأجداد العابرة للثقافات فيلم Moolaadé مولاادي قراءة مختلفة تماماً - باعتباره لا يتمحور حول ختان الإناث في المقام الأول على الإطلاق.

حقاً؟ إليكم الملخص الذي أعددناه عن الفيلم : تدور أحداث الفيلم حول كولي غالو سي Collé Gallo Sy، وهي والدة تم ختانها، كانت قد حررت ابنتها الوحيدة مما يسمى بطقوس التطهير، أو "salindé" ، التي تنظم كل سبع سنوات. في هذا الموسم بالذات، هربت [ست] فتيات صغيرات؛ [اثنتان أغرقتا نفسيهما في البئر بينما طلت أربع آخريات] الحماية - وهي تسمى مولاادي Moolaadé - من كولي، المعروفة بتحديها. أمنت هذه الأخيرة الحماية للبنات، ولكنها [بفعلها هذا] شارت ضد زوجها، وعائلته، وضد القرية بكاملها. وكان في طرف الصراع حق [الحصول على الحماية] والتمسك بالتقاليد التي ترضي بالختان. جراء معارضتها، أخضعت كولي للجلد الوحشي العلني، في محاولة من زوجها [لإرغامها] على الارتداد. وقد لاقت جهوده التصفيق الحار. وتعالت صيحات الحشود : «جننا! دجننا!» ولكن قوى التغيير جبارة. بدأت النساء وعلى نحو متزايد، بالانضمام إلى كولي من أجل الانتصار على القمع الذي يمارسه الذكور والمتمثل بالأمر العالى الذي يقضى بحرق جميع أجهزة الراديو، باعتبارها مصدراً للأفكار المستنيرة. (v) Empathy

هذا الاقتباس المأخوذ من إهداء Herzberger-Fofana Pierrette في التعاطف والغضب، يشرف سمبين لكونه أول من أنتج فيلماً روائياً طويلاً يعارض ختان الإناث" (7). وفي الواقع، قدمت L. Amede Obiora في إطار مساعمتها في مؤلف Hernlund و Shell-Duncan، مزيداً من الأدلة عن وجہة نظر الكتاب المنطلقة من دوافع إيديولوجية إذ أنها تتناول سمبين وتبطّل رسالته الصريحه. فبتفسير أوبiora الفيلم على أنه لا يعارض ختان الإناث، باتت أمثلولته المهمة... تقضي باحترام استقلالية الأفراد وأهمية عضويتهم في العوالم الثقافية المحلية لتمكينهم من الانخراط في مداولات حاسمة لتحديد مواقعهم والتزاماتهم. وربما قد أفسد هذه الأمثلولة التوسيع الخجول الذي لحق بقائمة الخيارات التي أعدت للمهاجرين الأفارقة عن طريق تشجيع ختان الإناث كدليل على الاضطهاد في عملية الهجرة إلى الولايات المتحدة. (ص 71)

وبحسب تفسيري للنص، فإن هذا يعني أن : (أ) لا يجوز تفسير "ختان الإناث" على أنه اضطهاد، و(ب) لا يجوز (إساءة) استخدامه من قبل النساء للحصول على اللجوء في الولايات المتحدة لأنـ (ج) القيام بذلك يعارض هدف سمبين الرئيسي في فيلم Moolaadé ، (د) الذي يقضى بالكشف من خلال الزمكانية chronotope عن أن إحرار نجاح

ولقد كتبت Hernlund و Shell-Duncang، إذ اتفقا على أن حقوق الإنسان والحقوق الثقافية يمثلان نقايضين: طموحنا أن يضاف هذا الكتاب إلى العدد المتزايد من الأصوات التي تعلو في مجال الدراسات والنشطوية حول ختان الإناث منادية بالتحرك "نحو الوسط". (ص 2)

فإذا كنتم مثلي، غير متأكدين من معنى كلمة «وسط» عندما يدور الموضوع حول بتر الأعضاء التناسلية لدى فتاة في الخامسة من عمرها، فإن المؤلفين يوضحون المسألة بالاقتباس عن إلفين هاتش Elvin Hatch، وهو "متطرف" لا يوافقونه الرأي. فهو يجسد الميل "المستغرب" إلى رؤية الختان باعتباره "حالة اختبار" لحدود النسبية الثقافية من خلال "[ضم] بتر الأعضاء التناسلية إلى الإعدام السياسي وجرائم الإبادة الجماعية، ورؤية جرائم الشرف على Hatch 1997, 372 qtd. in Hernlund and Shell-Duncan) أنها «حالات لا تحتمل الدفاع عن النسبية الأخلاقية».

وفي حين أن مخطئة إن فهمت أنه في حين أن عمليات الإعدام السياسية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الشرف هي حقاً تستحق الشجب من الناحية الأخلاقية، ليست هذه حال الختان؟ وإذا كان ختان الإناث لا يستحق الشجب، فذلك لأن العلماء غير المختصين في علم الانثروبولوجيا عجزوا عن التمييز بين الأنواع الأكثر ضرراً وأنواع الأقل ضرراً، أي التي لا تستحق الشجب؟ والجواب هو نعم.

وفي حين أن بعض العلماء "يتصرّفون" ... مع الآثار الصحية المزعومة والحقيقة لختان الأعضاء التناسلية لدى الإناث" (ص 1) يكتّل آخرون من باب المصادفة تحت تسمية تشويه الأعضاء التناسلية لدى الإناث / بتر الأعضاء التناسلية لدى الإناث / ختان الإناث ... ممارسات مختلفة تسفر عن عواقب متنوعة" ، مما يسبب "الارتباك" في ما يتعلق بـ "الآثار التي يمكن حقاً أن يخلفها ختان الإناث على صحة الفتيات وعافيتهن" (ص 2). نعم، وبحسب ما تشير هذه العبارات، ليس قليلاً عدد المساهمين في التأليف الذين يلمحون إلى أن بعض أشكال ختان الإناث ليست كلها سيئة إلى هذا الحد، وهي حجة أقل ما يقال فيها إنها فقدت شرعيتها في مواجهة مجلة Lancet الطبية الرائدة التي لم تستند إلى نتائجها خيارات التحرير لا بل بالكاد تم الاعتراف بها في حاشية عن "[فريق عمل] منظمة الصحة العالمية... حول ختان الإناث ونتائج طب التوليد [الذي] أطلق دراسة شملت ستة بلدان" (ص 44). في الواقع، إن البحث الأول من نوعه الذي أجري على عينة مهمة إحصائية، "أظهر أن النساء اللواتي خضعن لـ [أي] شكل من أشكال الختان، مقارنة بالنساء اللواتي لم يختنن، هن أكثر عرضة لمضاعفات معينة مثل التزلف بعد الولادة، وولادة جنين ميت أو وفاة الأطفال حديثي الولادة في وقت مبكر (منظمة الصحة العالمية 2006)" (ص 44). وبالتالي، وبالاستناد إلى الثقة التي لا تشوبها شائبة في إحدى المجالات الطبية الرائدة في العالم، يمكن للمرء، على ما أظن، أن يستنتاج أن الحد من مخاطر "نزيف ما بعد الولادة، وولادة جنين ميت أو وفاة الأطفال حديثي الولادة في وقت مبكر" يعني أن بتر الأعضاء التناسلية ليس بالفكرة الجيدة بالنسبة لأي كان.

وفي شهر حزيران 2006، عندما صدرت مجلة Lancet، "كانت المخطوطة في طريقها إلى الطباعة،" ما يعني أنه كان قد فات الأوان على إجراء أي تعديلات. غير صحيح! وعلى كل حال، الحاشية موجودة. بالأحرى، كانت نتائج المجلة حاسمة للنقاش عن العمل إذ أنها لا تقتصر على إبطال صدقية عدد كبير من النصوص لا بل أطاحت حتى بفضل كاملة بالاستناد إلى فكرة أن الضرر الصحي الذي يتسبب به ختان الإناث ما كان قد قيس بعد وبالتالي ما كان يمكن معرفته. أو كما كان Shweder ليصيغها "إن غياب الأدلة على الضرر يعادل الدليل على غياب الضرر" (ص 14). فلم لا نفترط في تأييد من يقومون بعملية البتر؟ الأمر مضمون، فتكيف النص بحسب المعارف الجديدة كان ليكون مهمة مستحيلة، ولكن السماح بالتضليل لا يأن يستمر فحسب بل أيضاً بأن يحتفظ بمكانته في قلب المشروع ببطل مصداقية الكتاب ككل من خلال الكشف أنه عالق أكثر في قبضة الأيديولوجية.

ولكن نجاحات النضال الممكنة مشروحة في مكان آخر، على سبيل المثال، خلال الزيارة إلى مشروع العمل من أجل صحة المرأة السوداء في لندن، تلاحظ Aud Talle أن العدد الصادر حول بتر الأعضاء التناسلية لدى الإناث [ختان الإناث] منتشر في العالم بأسره، ويشكل كتيباً يتيح فرصة التعبير عن مشاعرها حيال ظروفه:

[وأن] المنشور يستخدم عبارة «ختان الإناث» في العنوان، فقد علقت [سارة قائلة إنها] فضلت «عملية الختان» الأكثر نسبية لجهة الممارسة. وقد تحولت سارة ضد [ها]، وقالت «ولكنه تشويه!» فاجأت إجابتها الحادة [تال التي] ما كان بإمكانها سوى الموافقة. (ص 99-100)

وقد دفع هذا الأمر المؤلفة إلى إعادة النظر في العلاقة بين نظرة علماء الأنثروبولوجيا إلى العالم وحالة سارة الحسية. وقد أشارت أن سارة كانت ضد ختان الإناث حتى قبل مغادرتها الصومال. وفي بيئه بريطانية تشنن المقاومة، يفترض أن سارة غير قادرة على استيعاب وجهة نظر نسبية. لذلك، تمنع Talle في الوقت الراهن عن محاولة اقناعها.

ولكن تال Talle تستمر في محاولة إقناع نفسها أن القيم النسبية تبقى صالحة. وعلى سبيل المثال، ثمة مخبر واحد فخور بالشجاعة التي أبدتها كفتاة، يعترف الآن أن schmerz "حل لاحقاً، عندما تزوجت وأنجبت. وأضافت "كانت هذه تجربة من الألم المبرح" (ص 101). ثم أردفت قائلة من دون مرارة أنها "عيشاً عانت، في حين أشارت إلى ابنتها البالغة من العمر أربع سنوات، ولفتت إلى أنها "على الأقل" يجب أن تكون بمنأى عن "أن تقطب". إتسم الحديث هذه المرأة بوضوح غير عادي؛ كما لو أن الوحي حل عليها فجأة – كما لو أن مقاومتها الحالية كانت تنتظر أن يتم إيقاظها فحسب. (ص 101)

لو كانت تال قد قرأت نورا عبدي Nura Abdi. لما تفاجأت. فهذا النوع من الإلهام يحصل فعلًا. في الفصل المعنون "هل أنا امرأة حتى؟" في كتاب عبدي، طلبت الصومالية اللجوء في ألمانيا، وقد أمضت الأسابيع القليلة الأولى وهي تقاسم السكن مع لا جين آخرين حيث "لا شيء" في هذه التجربة "هز [كيانها]" يقدر علمنا أن نساء العالم لسن جميعاً مختونات" (ص 260). وهذا الاكتشاف، بالتأكيد، هو أبعد ما يكون عن المضحك. هذا وقد أطلقت إشاعة تقول إن نورا "كانت الوحيدة التي ما كانت تقيم علاقات جنسية متعددة"، فتحدتها صديقة أثيوبيّة: "ما هي مشكلتك؟ لم يُليك صديق؟" "هنا تريدين أن تعرف... ثم نظرت إليّ وكأن ضوءاً أشراق عليها فقالت: "آه، صحيح، أنت صومالية." أربكتني. "ماذا تقصدين بذلك؟" قالت: "أنت مختونة". هزني إحساس رهيب. فسألتها: "وأنت لا؟" والشك في صوتي... وهكذا اكتشفت الحقيقة.

وعلمت أن النساء نوعان. (ص 260) وسرعان ما أضج هذا الخبر في أنحاء مستعمرة اللجوء، التي تتتألف من مساكن هي عبارة عن حاويات مسبقة الإعداد يعيش فيها الأفغان والأفارقة الوافدون حديثاً من الشرق والغرب، واللاجئون البلقان والعراقيون.

وكنت فيما التفت، أقبال بنظرات تنم عن الصدمة، وعدم التصديق، والشفقة. وفوق ذلك كلّه، لم تستطع النساء اليوغوسلافيات أن يتمالكن أنفسهن. فصرخن "كيف يمكن لأي كان أن يفعل شيئاً كهذا بفتاة جميلة مثلها؟"، وصرن يُنْحنن بأسى وشعرن بأنهن مجررات على مؤساتي. أما أنا، فقد وقعت في كابوس. ويدأ أن النساء الأفغانيات حتى لم يخضعن للختان! حسناً، فكرت في أن الأثيوبيين مسيحيون، قد يكون هذا هو السبب. ولكن الأفغان المسلمين مثلي تماماً، ولا يجرؤن عمليات الختان؟ شعرت أنني أتخبط في الجحيم.

مفاجئ لا يقتضي فرضه من الخارج بل يمكنه أن يتبين من الداخل. وهذا الأمر بدوره هو من الأهمية بمكان، بما أن (ه) "بديل جديد" لنا جميعاً نحن الغرباء الناشطين" في رواياتنا التي تفسر عادة الممارسة بأنها معقدة لدرجة يجعل حلها مستحيلاً من قبل أصحاب المصالح الشخصية الخاصة بالنخبة، وتصور النساء الأفريقيات ككتلة واحدة حكم عليها بالتطابق العبودي." (Obiora, p. 70).

ولنبي في الحقيقة أوقف الرأي بأن سمبين أراد أن يعرض ما رأته أوببورا – التي ثبت انحرافها والتي تنشر الخيارات الأصلية – ولكنه لم يرغب في استبعاد ما تستر عليه. فعندما تكتب أنه «[قد] بت أمر الصراعات المحيطة بمسألة ختان الإناث» (ص 70)، يصنفه القارئ على الفور بأنه محابي، كما يجد بالحكام أن يكونوا. وهذا الفيلم، المعروض للوقوع في خطر التكرار، لم يقع فيه. فالفيلم ومعدّه يعارضان ختان الإناث، حتى لو كانت الوسائل للقيام بذلك، كما يقول Stephen Bishop في التعاطف والغضب، تلحاً إلى "حبكة معارضة" تعمل من داخل الثقافة ذاتها. وبالنسبة لأوببورا، فكرة السماح لمعارض ما أن يبرز أصلاً – وافتراض سحقه ببساطة، لا قتله، تعتبر هي الورقة الرابحة على كل ما عادها. فهي تشيد بـ "النساء... اللواتي يعملن كعنابر تغيير" (ص 70) على النقض من خطاب اللجوء الذي يقلل من دورهن ليصبح مجرد ضحايا يتلقين تداعيات أفعال الغير. وهذا النشاط، بدوره، هو ما يهم، إذ يجعل موضوع الاحتجاج – ختان الإناث – بمثابة لزوم ما لا يلزم:

... يحيي هذا الفيلم على أفضل وجه إمكانيات التغيير المتأصلة في ثقافة ما وهو يجسد واقع النماذج التحويلية الأصلية التي تبقى في كثير من الأحيان كامنة، حتى مع السعي إلى تطلعات إصلاحية قد تعتبر أقل كفاءة وفعالية. وهذا الفيلم، إذ يصور الثقافة في آن واحد كبديل للقمع وإنما أيضاً كمساحة عفوية للتمكين والمقاومة، يشيد بالمعرفة كسلطة، متبعاً كيف أن من يتمتعون بالكفاءة الثقافية ينشرون مجموعة المهارات الثقافية الغنية لتمويل التغيير الجذري. (ص 70)

وعلى ضوء المناقشات التي أجريتها مع كوليبيالي، وهي نفسها ناشطة عانت من الختان على غرار الشخصية التي لعبت دورها، أشير إلى أنني أكره جعل البطلة تقتصر على شخص "من المؤهلين ثقافياً الذين ينشرون مجموعة المهارات الغنية بالمعارف [الأصلية]" (ص 70)، خاصة وأن التحول الموضوعاتي في الرأي العام، بدءاً من النساء اللواتي يقدمون الدعم، للنساء المعارضات لهذا "الطقس"، لا تينع ثماره إلا حين يصدر الأمر بإحرار الإذاعات التي تحفرهن، إذ إن هذه الإذاعات كانت قد حثت على وقف الختان. وهذا، وبلغة هي أجرد بشاشات السينما، ما تفعله هو مكافحة ختان الإناث، وكشف التشوّهات الناجمة عن العديد من العمليات القيصرية من دون تخدير التي سببتها لها جراحها في أعضائها التناسلية؛ فهي تکاد تقضم إصبعها لشدة ألماها على إثر إسقاط رمزي لعملية بتر الأعضاء التناسلية لدى الإناث على الجماع، وتظهر قدرًا كبيرًا من الشجاعة في عدم الاستسلام للعنف. وأن تدافع أوبيبورا عن مشاهد التعذيب المتعددة هذه – سواء من خلال عدم انتقادها واعتبارها ممارسات نبيلة تحت لواء الثقافة – هو، أقل ما يقال فيه أنه مشكوك فيه أخلاقياً.

هي تهمة كبيرة، وأنا أعرف ذلك، نظراً إلى أن هدفها، شأنها شأن معظم المشاركين في هذا الكتاب، لا يقتصر على عدم معارضته ختان الإناث وإنما لمهاجمة منتقديها الذين (أ) يكرسون الصور النمطية السلبية السائدة عن الأفارقة، و(ب) يقدمون «روايات مشوهة» (ص 73) و(ج) يقدمون «الختان – على أنه – اضطهاد، [د] ويصادقون على الخطابات الاستشرافية [التي] تقوّض في نهاية المطاف نموذجاً من الدمج يتأثر بالتعددية الثقافية و[هـ]، ويعززون الحراسة الرجعية» (ص 73). لرفاقى المتشددين في الشبكة الأوروبية وفي لجنة البلدان الأفريقية IAC، أقول: خذوا حذركم!

فحشية أن أعطي انطباعاً بأن لا تفاعل مباشر مع النشطاء يظهر في أي مكان في هذا النص، ليس هذا الحال أيضاً،

الجواب بسيط: القليل القليل من الأبحاث يظهر أن الأمر على هذا الحال. وقد انتصرت الباحثة الرئيسية Efua Dorkenoo حتى شهر أيلول / سبتمبر 2007 لتصدر، وفي مناسبة احتفالية في مجلس اللوردات، أول دراسة حول الأوبيئة الناجمة عن بتر الأعضاء التناسلية لدى الإناث في إنكلترا وويلز. تجدر الإشارة إلى أن الدراسات المماثلة نادرة في بلدان أوروبية أخرى، مع العلم أنها تستقي أرقاماً تعتمد بشكل عام على الأرقام التقديرية للبنات المهاجرات من الثقافات التي تمارس الختان. وتماماً كما أثبتت فرنسا في مؤلف *Exciseuses* أن من يقومون بهذه العمليات إما هربوا إلى أوروبا أو يقيمون فيها، فقد أظهرت كاميلا المانية خفية عام 1999 (*Schlaglicht*) استعداد طبيب مصرى لإجراء استئصال البظر. وهذا الطبيب، الذي شطب من نقابة الأطباء ولكن لم يحاكم قط (إذ لم ترتكب أي جريمة)، اعترف أنه كان يعلم أن العملية مخالفة للقانون، ولكن في ما بيننا، كما تعلمون، يمكننا أن نتكلّم على الأمر. وأما في مؤلف *Desert Children*، وهو كتاب يتمحور بكتابه حول عملية ختان البنات الأفريقيات في أوروبا، تعتبر واريس ديري *Waris Dirie* أيضاً أن عمليات التشويه مستمرة، وهذا رأي شبكة يورونت أيضاً.

بيد أن Hernlund و Johnsdotter، وبعد أيضاً، هي مدافعة كبيرة عن مدرسة التلاشي الذاتي، يدعين أن لديهن مصادر أكثر موثوقة للقول أن المسالة ليست مسألة انخفاض عدد الفتيات المتضررات فحسب - على الرغم من تأييد مسالة ختان الإناث - بل تتعادها إلى ترجيح استمرار العدد بالانخفاض من دون أي اهتمام على الإطلاق من الرأي العام. وتلتفت Johnsdotter: «أنظروا إلى إسرائيل». توقفت ظاهرة ختان البنات الأفريقيات في أوروبا، وهي فعلاً توفرت، ولكن حالتهم خاصة جداً تقوم على رغبة المهاجرين في أن يكونوا إسرائيليين، وتحديداً لأن يحافظوا على «ثقافة» موطنهم بل أن ينسلخوا عنها، فتسميتهم ذاتها - الفالاشا أو الغرباء - تعني أنهم لا يتعمون إليها. وهذا الدافع حاسم ولا تشارکهم فيه أي جماعة مهاجرين أخرى غادرت وطنها مرغمة.

ويميل من أرغموا على الهجرة حقاً لتكريم جوانب الثقافة التي تحافظ على الهوية بدلاً من تمييعها، ويعتبر ختان الإناث إحدى هذه الممارسات بما لا يقبل الجدال. إلا أن Johnsdotter، وفي إحدى أكثر المقالات التي تغضبني، وأنا أقر بذلك، تعمم انطلاقاً من أطروحتها القائمة على المقابلات التي أجربت بمساعدة مترجمة فورية بين أقل من 100 مهاجرة صومالية في مالمو أن الممارسة قد اختفت فعلاً. وأما تداعيتها فهي وبالتالي أن الحكومات الوطنية والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الخاصة تبذّر أموالها بتمويل مجموعات مناصرة لمحاربة شبح. أني لها أن تعرف أن ما حققه ختان الإناث في الاتحاد الأوروبي هو شبح لأن السويد، ومثلها معظم الدول الأخرى، ما زال عليها مقاضاة ولو عدد صغير من التهم.

وفي [تجارب] قليلة كان من المحتمل أن يكون ختان الإناث غير القانوني قد حصل ولكن ما من طريقة لإثبات ذلك. فالقسم الكبير من الحالات المشتبه فيها التي لا أساس لها يظهر أن مستوى اليقظة مرتفع في السويد. فمن غير المرجح أن يكون هناك آثار أساسية، ولكن مخفية، لختان الإناث، إذ إن معظم الحالات التي عالجتها السلطات تبين أن لا أساس لها من الصحة. (ص 132)

وهنا تظهر الهوة بين الأكاديميين والمناصرين وتقشعر لحجمها الأبدان. والنشطاء يعرفون السبب وراء هذا الواقع، وهو أن المشكلة تكمن في صميم العمل في مجال المناصرة. ليس لأن هذه الاتهامات لا أساس لها، قد تفلت بعض الحالات من اختصاص القانون، وإنما لأننا نحن المنظمات غير الحكومية نحصر أيديينا، ونمسك قلوبنا ونرهق عقولنا المتسلط (Talle، ص 101)، وأججن «الهلع الأخلاقي» (Johnsdotter) (ص 20)، وألفن «روايات السفر التي يطغى عليها الطابع الهوسى، بالمعنىين الماركسي والفرويدى لهذا المصطلح» (Piot, p. 164)، مع استعارة صور عنصرية، وأمبريالية، وتبشيرية عن إفريقيا تعود إلى قرون مضت» (Piot, 164)، أو - وهي التهمة الأكثر خطورة على الإطلاق - أنهنّ لسن غير مجديات في وضع حد لهذه الممارسة فحسب بل أنهنّ مسؤولات عن تباطؤ زوالها من خلال إثارة القضية علينا في الأساس. يسأل بعض المشاركون في التأليف «لم كل هذه الضجة، إذا كان «الطقس»، على الأقل في أوروبا، يضمحل تلقائياً؟ Talle و Johnsdotter، من بين آخريات، توافقان هذا الرأي.

ولكن أسوأ ما في الأمر كان أنهنّ كنّ يعتبرنني عاجزة، ونصف امرأة غير قادرة على الإحساس بأي شعور. ولكن يتصرفن كما لو كنت قد وقعت ضحية جريمة ما، كما لو كان الخضوع لعملية الختان أمراً مخزيّاً - في حين أنني طالما ظنت أن الختان يجعلني نظيفة!

ما كنت سأدفع عن ذلك. ولقد وصلت الأمور إلى تبادل الصفعات الكلامية بيني وبين حنة. فانهلت عليها بالقول: «أنت تعشين أينما كان بكل قدارتك، وتخرفين بذلك؟! لعلك تظنين أنه من الأفضل أن تنتهي برائحة غير المختونات؟ على الأقل أنا لا تفوح مني أي رائحة نتنة.» كنت تخجلين من أن تكوني كالعاهرة هناك؟» فصاحت حنة بازدراء: «أنت ملساء كالجبار بين ساقيك. قتلوا كل إحساس فيك. دمروك» كنت أرتجف من الغضب، فصرخت بها: «أنظري إلى: «أنا كائن بشري مثلك تماماً! لي مشاعر مثلك! وأنا أراهن أنني أستطيع أن أحب أفضل منك! .. أما كان علي أن أدفع عن نفسي؟

ولكن صدقّاً، لم أكن أعرف مما كنت أتكلّم. وفي الحقيقة، لم أكن أعرف شيئاً على الإطلاق. لم أكن أعرف شيئاً عن جسدي ولا عن الجنس. بل وجدت نفسي في وضع [لا يمكن تصوره حتى] في أسوأ كوابيسى. في الصومال كان يدور الحديث عن الختان *gudniin* بلغة جميلة، كالحديث عن الحظ الجيد. وأما هنا، فكنت محاطة بأشخاص يروّعهم هذا الأمر. ولكن بالاستدلال من المعطيات المتوفرة، توصلت إلى النتيجة ذاتها التي يخلص إليها أي شخص آخر: كان بي خطب ما. فقد أصبحت غريبة عن نفسي. (ص 263 - 260)

Born in the Big Rains A Memoir of Somalia and Fadumo Korn Survival ، أحضرت نورا معها إلى المنفى اعتزازها بالطهارة، لتكتشف أن ما كانت تتغنى به هي شخصياً كان محظوظاً الآخرين، وما كانت تزدريه هي كان الآخرون يشيدون به - وهي التجربة المتكررة التي تعيشها المرأة «المختونة» في دول الشتات. ولحسن حظها، قابلت طبيباً نسائياً يدرك احتياجات المرأة المقيدة بالمشاكل، فراح تستكشف جسدها، وحين قال لها مرشدتها «ما عаниته لم يؤثر على جسده فحسب، بل على روحك أيضاً» (ص 299) قبلت نصيحته. وبعد فترات طويلة من التأجيل، طلبت نزع المشابك، واستعادت نوعاً من الكمال، وختمت بالقول: «الختان همجية، تشويه بدون تخيير، يجب أن نضع حدّاً لذلك. بالطبع لم أعتقد أبداً ولا حتى في أشدّ أحلامي جمّواهاني قد أكتب كتاباً حول هذا الموضوع. ولكنني كنت أفكّ كثيراً أنني أودّ ذات يوم أن أساعد النساء الآخريات [الواقعات فريسة هذه الممارسة]» (ص 347).

ما هدفي من تقديم هذه المقتطفات المطولة؟ هدفي دحض التهم الموجهة ضدنا نحن النشطاء. وعلى عكس وجهة نظر Hernlund و Shell-Duncan's، نادراً ما يفتقر تأييد قضية ما إلى السياق أو يتقبل الصورة النمطية. كما أنه لا يتواتي في الواقع عن الإقرار بأن الوقوف بوجه خسارة الأعضاء التناسلية والقيم على حد سواء هو اختبار ما بعده اختبار. فكما يأسف إعلان باماكي، بأن جيلاً واحداً على الأقل - الإناث اللواتي تم ختانهن وتهجيرهن لاحقاً، حرفيّاً أو إيديولوجيّاً - سيعلن الأمرين نتيجة هذا الواقع، كما هي الحال بالنسبة *Abdi and Korn*، من بين آخريات. ولكن أصواتهنّ، رغم ندرتها، هي أيضاً لها تمثيلها. فهي، باختصار، لم تستوف توصيف منظمي الحملات الذي يجده القراء مراراً وتكراراً في مؤلف الأجياد العابرة الثقافات الذي يصورهنّ وكأنهنّ هنّ ابتدعن «خطاب ختان الإناث المتسلط» (Talle، ص 101)، وأججن «الهلع الأخلاقي» (Johnsdotter) (ص 20)، وألفن «روايات السفر التي يطغى عليها الطابع الهوسى، بالمعنىين الماركسي والفرويدى لهذا المصطلح» (Piot, p. 164)، مع استعارة صور عنصرية، وأمبريالية، وتبشيرية عن إفريقيا تعود إلى قرون مضت» (Piot, 164)، أو - وهي التهمة الأكثر خطورة على الإطلاق - أنهنّ لسن غير مجديات في وضع حد لهذه الممارسة فحسب بل أنهنّ مسؤولات عن تباطؤ زوالها من خلال إثارة القضية علينا في الأساس. يسأل بعض المشاركون في التأليف «لم كل هذه الضجة، إذا كان «الطقس»، على الأقل في أوروبا، يضمحل تلقائياً؟ Talle و Johnsdotter، من بين آخريات، توافقان هذا الرأي.

وكما ترون، إنني أجازف بأن أكون غير أكاديمية بالقول إن هذه المختارات تجعلني أستشيط غيظاً، وهذا التوبيخ الطويل الذي قرأته للتو، هو في الواقع أول نقد سلبي كتبه في حياتي، كوني أفضل في معظم الحالات أن أترك الكتب غير المفيدة تغرق في الصمت. ولكنني شعرت أن التحدي قد ألقى بوضوح وإصراراً كبيرين، ويوسفني، على العكس، أنني لم أكتب هذا النقد قبل الآن فمارثا نوسباوم Martha Nussbaum على حق :

علينا ان نبني ممارسة ختان الإناث على لائحة الممارسات غير المقبولة التي تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وعلىنا أن نخرج من أنفسنا إن كنا لا نستخدم أي امتياز وسلطة قد نصادفهما في طريقنا لجعل الختان يختفي إلى غير رجعة. (qtd in Hernlund & Shell-Duncan, p. 26).

الآن بتم تعرفون ما يجب على Hernlund و Shell-Duncan أن يقولاه بهذا الشأن. يسألون: «من يعني «نحن» بالضبط؟» تماماً! نحن ننشطاء ملتزمون. وهم لا. بدلاً من ذلك، مما تنددان به «شجب التقاليد الأجنبية باعتبارها تراجعية من الناحية الأخلاقية» (ص 26) وهو نعم لا توصف به التقاليد عادة بالطبع. أم أنها كذلك؟ القرار لكم.

Tobe Levin Freifrau von Gleichen

المؤسسة والرئيسة التنفيذية

أستاذة جامعية في جامعة ميريلاند في أوروبا

أستاذة مساعدة، و. إ. ب. دوبوا معهد البحث الأفريقية والأميركية، جامعة هارفارد

البريد الإلكتروني : Tobe.Levin@uncutvoices.com